

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

- الفصل التشريعي : ف
دور الانعقاد العادي الأول: أ
دور الانعقاد العادي الثاني: ب
دور الانعقاد العادي الثالث: ج
دور الانعقاد العادي الرابع: د
دور الانعقاد العادي الخامس: هـ

(الافتتاحية - الأولى)

المعقودة يوم الخميس 11 ربيع الثاني 1442 هـ
الموافق 26 نوفمبر سنة 2020م



الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

(الافتتاحية)

المعقودة يوم الخميس 11 ربيع الثاني 1442هـ
الموافق 26 نوفمبر سنة 2020م



رقم الجلسة مسلسلا
منذ بدء الحياة النيابية
[622 / 17 / ب]

حقوق الطبع محفوظة



المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	- برنامج حفل الافتتاح
6	- السلام الوطني
6	- افتتاح الجلسة بتلاوة آيات من ذكر الله الحكيم
	- النطق السامي لحضرة صاحب السمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي (عن بعد)
6	
7	- تلاوة المرسوم الاتحادي بدعوة المجلس الوطني الاتحادي للانعقاد
9	- خطاب الافتتاح لحضرة صاحب السمو رئيس الدولة
8	- كلمة معالي صقر غباش - رئيس المجلس الوطني الاتحادي



برنامج حفل الافتتاح

* السلام الوطني .

* افتتاح الجلسة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم.

* النطق السامي لحضرة صاحب السمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي
(عند بعد).

* تلاوة مرسوم دعوة المجلس للانعقاد.

* كلمة معالي صقر غباش - رئيس المجلس الوطني الاتحادي .

* خطاب الافتتاح لحضرة صاحب السمو رئيس الدولة.



* السلام الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة .

* افتتاح الحفل بتلاوة آيات من ذكر الله الحكيم .

عريف حفل الافتتاح :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي " رعاه الله " معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي ،
أصحاب المعالي والسعادة ، السيدات والسادة ، الضيوف الكرام .
السلام عليكم ورحمة من الله وبركاته .

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم الخميس الموافق السادس والعشرين من نوفمبر لعام
2020 حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني
الاتحادي في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة
"يحفظه الله" ، فعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ هذا الحفل بما هو خير ، وخير ما نبدأ به آيات عطرة
من الذكر الحكيم يتلوها علينا فضيلة القارئ علي الحوسني .

الشيخ علي الحوسني : (قارئ الحفل)

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ
عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ "

صدق الله العظيم

* افتتاح حضرة صاحب السمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي دور الانعقاد
العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر بالنطق السامي .

عريف حفل الافتتاح :

ينفضل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس
الوزراء - حاكم دبي - " رعاه الله " بافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي
السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي فليتنفضل سموه .



حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم : (نائب رئيس الدولة – رئيس مجلس الوزراء – حاكم دبي) (عن بعد)

بسم الله الرحمن الرحيم ، أصحاب السمو والمعالي والسعادة ، الإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، باسم الله وعلى بركة الله نفتح اليوم دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلسكم الموقر .

أعضاء المجلس الكرام ،،

أنا واثق أنكم ستواكبون بإيجابية مسيرة نهضتنا ، وطموحات شعبنا ، وأدعوكم إلى تعزيز التواصل مع أبناء وبنات وطننا والاهتمام بأفكارهم واقتراحاتهم ومطالبهم ، أرجو لكم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

* تلاوة مرسوم دعوة المجلس للانعقاد .

عريف حفل الافتتاح:

أصدر صاحب السمو رئيس الدولة " يحفظه الله " مرسوما اتحادياً فيما يلي نصه :

المرسوم الاتحادي رقم (184) لسنة 2020 بدعوة المجلس الوطني الاتحادي للانعقاد

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد الاطلاع على الدستور ،

وبناء على موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت : -

المادة الأولى

يُدعى المجلس الوطني الاتحادي للانعقاد في دوره العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر، صباح يوم الخميس الموافق 26 نوفمبر 2020م .

المادة الثانية

على الجهات المعنية تنفيذ هذا المرسوم ، وينشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

* كلمة المجلس الوطني الاتحادي .

عريف الحفل :

والآن مع كلمة المجلس الوطني الاتحادي فليتفضل معالي / صقر غباش – رئيس المجلس الوطني الاتحادي بإلقائها.



معالي / صقر غباش : (رئيس المجلس الوطني الاتحادي)

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو/ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم- نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي .

أصحاب المعالي والسعادة ، الضيوف والحضور الكرام .

أصحاب السعادة أخواتي وإخواني أعضاء المجلس الوطني الاتحادي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيبُ لي أن أرحبَ بكم جميعاً في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي ، ويُشرفني ويُسعدي كل السعادة ، أصالةً عن نفسي ونيابةً عن كل أخواتي وإخواني أعضاء المجلس ، أن أرفع بهذه المناسبة إلى مقام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - ومقام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء ، حاكم دبي (رعاه الله) ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - ولي عهد أبوظبي ، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد أسمى آيات التقدير والامتنان والعرفان على الدعم الكبير الذي تلقاه منكم السلطة التشريعية بالدولة مُمثلةً في المجلس الوطني الاتحادي ، ذلك الدعم الذي مكّن المجلس بكامل أعضائه المخلصين ، وبكامل لجانته وأمانته العامة من أن يستمر في أداء مهامه البرلمانية والدستورية على أكمل وجه وتعاونٍ وتكاتفٍ مع حكومتنا الرشيدة بقيادتكم رغم جائحة الكورونا التي أرهقت العالم من شرقه إلى غربه ، حيث كان وسيظل لهذا الدعم وذلك التكاتف أبلغ الأثر فيما أنجزناه والله الحمد ، وفيما ننوي أن نُجزّه بمشيئة الله ، فكلنا أمل وثقة في أن ذلك التعاون والتكاتف سيظل دافعاً وبعثاً لأخواتي وإخواني أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي على بذل كل ما نستطيع قناعةً بدورنا في البناء، وإقتداءً بقيادة دولتنا التي وضعتها بين دول العالم في المكان الذي يليقُ بشعب وبدولة الإمارات.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، رعاكم الله وحفظكم وسدد على طريق الخير خطاكم ، أصحاب المعالي والسعادة الحضور الكريم ،

تعلمون جميعاً أنه على الرغم من أن دور انعقادنا الثاني يأتي في ظل تحديات إقليمية ودولية مُتشعبة ، إلا أن دولتنا بحمد الله وبتوفيقٍ منه ، وبرؤية ثاقبة من قيادتها الرشيدة المنفتحة على دول العالم ، وتأسيساً على إرث تاريخي شيدّه الأباء المؤسسون في قيم السلام ، وبمبادئ التسامح بوسع رحمته ، ويقف خلف كل ذلك ، مؤيداً وداعماً ، شعبٌ وثق في إخلاص قيادته لهذا الوطن



ولكل ذرةٍ من ترابه ، لذلك يُباركها في كلّ تحركاتها ، من كل هذه المنطلقات تَمُدّ دولة الإمارات يدها ساعيةً للسلام والاستقرار ليس لكل شعوب المنطقة العربية فحسب، بل لكل دول العالم، سلامٌ يتوافق مع ثوابتنا وهويتنا العربية والإسلامية ، واستقرار يحافظ على كلّ مقوماتٍ وحقوق الشعوب العربية كلّها في أن تعيش في سلامٍ ، ودون أي تنازلٍ عن أي حقٍ من حقوق هذه الشعوب في أن تتطّلع ، وتبني لمستقبلٍ مُشرقٍ لكلّ أجيالها ، وأن نكونَ جميعاً شركاءَ حقيقيين في إنسانيةٍ تسعى للبناء والرخاء بدلاً من حروبٍ أثقلت كاهلَ الجميع بأضرارها وبخرابها . وعلى هذا الأساس - يا صاحبَ السمو - جاءت مباركةٌ وتأييدُ المجلس الوطني الاتحادي لمعاهدةِ السلام الإماراتية - الإسرائيلية ، أملاً في غدٍ تتفتح فيه أزهارُ ذلك السلام على كلّ ربوع الأمة العربية والإسلامية ، ويَنعمُ بخيراتها كل عربي ، وأن ينالَ كلُّ صاحبٍ حقَّه بمسعى السلام والتوافق، وبلغَةِ الحوار والتفاوض .

وفي الختام ، أودُّ أن أؤكدُ أننا في مجلسنا هذا على يقينٍ تامٍ - يا صاحبَ السمو- من أن الرصيدَ العميقَ للثقةِ المُتبادلةِ بين شعبِ الإماراتِ وقيادتهِ الحكيمةِ ، والمشاركةِ الفعّالةِ والتعاونِ في أبهى صورهِ بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة في كلِّ ما يخصُّ قضايا الوطنِ ، داخليةً كانت أو خارجيةً ، هي ركائزُ تمثُلُ الركنَ الركينِ والحصنَ المنيعَ في استمرارِ البناء الذي يعلو بتفوقٍ من المولى ، وبقيادةٍ أخلصت كلَّ الإخلاص للوطنِ والمواطنِ ، وبعملٍ مخلصٍ وجادٍ من شعبٍ كريمٍ ووفى ، كلُّ ذلك من أجلِ مستقبلٍ زاهرٍ بالخير والأمن والأمان لكلِّ مَنْ يعيشُ على أرضِ الإمارات مُخلصاً لها ولقيادتها.

وندعو الله سبحانه وتعالى أن ييسرَ لقيادتنا الرشيدة ولشعبنا المخلص ولوطننا الغالي على قلوبنا جميعاً ، كلَّ سبيلٍ فيه الخيرُ والرفاهيةُ والأمنُ والأمانُ ، والله المُستعانُ ، إنه نعمَ المولى ونعمَ النصير . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

* خطاب الافتتاح لحضرة صاحب السمو رئيس الدولة :

إخواني وأخواتي أعضاء المجلس.. تستأنفون اليوم أعمال مجلسكم في مرحلة حافلة بالتحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية .

ومنذ شهر فبراير الماضي، نواجه مع العالم بأسره جائحة «كورونا» والآثار المترتبة عليها.. لقد غيرت الجائحة كل شيء في حياة البشر وأوضاع الدول وبدلت أولويات الحكومات، وتسببت بجمود الاقتصاد العالمي، وكان أداء دولتنا في مواجهة الجائحة نموذجياً وفي مستوى تقدمها، ومكانتها، وقدرتها على الإنجاز.. وتعزز هذا المستوى بمواصلة نهجنا في العطاء، حيث قدمنا مساعدات طبية وإغاثية لأكثر من مائة دولة في العالم.. كما تعزز بمضيئنا قدماً في برنامج الطاقة



النوعية السلمية، والبدء بتشغيل مفاعلات محطة براكه.. ومضيها في برنامجنا الفضائي بإطلاق «مسبار الأمل» نحو المريخ.
الأخوة والأخوات..

تعلمون أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا جعلت أمنها واستقرارها جزءاً من الأمن والاستقرار الدوليين، وكان علينا أن نكيف دائماً سياستنا مع ما يدعم مرتكزات أمن واستقرار دولتنا ومنطقتنا، على قاعدة الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعايش السلمي وحل الخلافات بالحوار، وفي هذا السياق جاء «الاتفاق الإبراهيمي» رافداً من روافد السلام يدعم طموحات شعوب المنطقة لتحقيق الرخاء والتقدم..

نعم كان أداؤنا في مواجهة الجائحة نموذجياً ومحل تقدير منظمة الصحة العالمية، واحترام دول العالم.. لكن الجائحة لم تنته.. سنواصل عملنا في مكافحة الوباء كما يجب.. وأدعو من خلالكم جميع المواطنين والمقيمين إلى تجديد الالتزام بإجراءات الوقاية.. ومتابعة تعليمات الجهات المختصة والامتثال لها.. ومثل كل الأزمات الكبرى، تنطوي أزمة كورونا على فرص يمكن البناء عليها.

وقد أعدنا للأمر عدته.. وأعدنا هيكله الحكومة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات، وأسرع في اتخاذ القرارات، وأقدر على اغتنام الفرص.. أرجو لكم التوفيق.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عريف الحفل :

أيها الحفل الكريم ، بهذا تنتهي مراسم افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي ، ونستأذنكم الآن في رفع الجلسة الافتتاحية شاكرين تشريفكم حفل الافتتاح لهذا اليوم .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 10:21 صباحاً)



دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل
منذ بدء الحياة النيابية
[622 / ف 17 / ب]

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الأول

(مضبطة الجلسة الأولى)

المعقودة يوم الخميس 17 ربيع الأول 1441هـ
الموافق 14 نوفمبر سنة 2019م



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
23 الاعتذارات	الأول
25 انتخاب المراقبين	الثاني
26 تشكيل لجان المجلس :	الثالث
26 1. لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون	
27 2. لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية	
30 3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية	
30 4. لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية	
31 5. لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام	
31 6. لجنة الشؤون الصحية والبيئية	
32 7. لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية	
32 8. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة	
33 9. لجنة الشكاوى	
36 تشكيل لجنة الرد على خطاب الافتتاح :	الرابع
38 المراسيم بقوانين التي صدرت	الخامس
	- مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات و	
38 صلاحيات الوزراء	
38 - إحاطة المجلس علماً بالمرسوم بقانون	
38 البيانات الصادرة عن المجلس :	السادس
38 - بيان صادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية	
38 - إحاطة المجلس علماً بالبيان الصادر	
38 الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :	السابع
39 1. موضوع تنظيم العمل التطوعي	
39 - تلاوة نص الموضوع	



تابع... المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
39	- موافقة المجلس على تبني اللجنة للموضوع	
39	2. موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي	
40	- تلاوة نص الموضوع	
40	- موافقة المجلس على تبني اللجنة للموضوع	
41	الرسائل الصادرة للحكومة :	الثامن
41	- إحاطة المجلس علماً بالرسائل الصادرة	
41	الرسائل الواردة للحكومة :	التاسع
42	- إحاطة المجلس علماً بالرسائل الواردة وإحالتها إلى اللجان المختصة	
42	مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :	العاشر
	1. مشروع قانون اتحادي في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في	
43	2019/12/31	
	- إحاطة المجلس علماً بإحالة مشروع القانون من قبل الرئاسة خلال عطلة	
43	المجلس البرلمانية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية	
	2. مشروع قانون اتحادي بإلغاء القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1978 بتنظيم	
43	حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا	
	- إحاطة المجلس علماً بإحالة مشروع القانون من قبل الرئاسة خلال عطلة	
43	المجلس البرلمانية إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون	
43	- الأسئلة التي تم الرد عليها كتابياً بين دوري الانعقاد العاديين :	الحادي عشر
	1. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة	
	والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات	
	والمقاييس من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تطبيق	
43	المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية "	
43	- تلاوة نص السؤال	



تابع... المحتويات

البنء	الموضوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	44
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	45
	2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق "	46
	- تلاوة نص السؤال	46
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	46
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	48
	3. سؤال موجه إلى معالي / عهد بنت خلفان الرومي - وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل - رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أسامة أحمد الشعفار حول " توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين "	49
	- تلاوة نص السؤال	49
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	49
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	50
	4. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي - وزير العدل من سعادة العضو / كفاح محمد الزعابي حول " معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين "	51
	- تلاوة نص السؤال	51
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	51
	- تعقيب سعادة العضو مقدمة السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	53



تابع... المحتويات

البنء	الموضوع	رقم الصفحة
	5. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول " نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة "	53
	- تلاوة نص السؤال	53
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	54
	- تعقيب سعادة العضوة مقدمة السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	56
	6. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " دعم مصانع الأدوية المحلية "	56
	- تلاوة نص السؤال	56
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	57
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	58
	7. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضوة / د. حواء الضحاك المنصوري حول " الرقابة على الدعاية الطبية "	58
	- تلاوة نص السؤال	58
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	59
	- تعقيب سعادة العضوة مقدمة السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	60
	8. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية "	60
	- تلاوة نص السؤال	60



تابع... المحتويات

البنء	الموضوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	61
	- تعقيب سعادة العضوة مقدمة السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	63
	9. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي"	63
	- تلاوة نص السؤال	63
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	64
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	64
	10. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة " ...	64
	- تلاوة نص السؤال	64
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	65
	- تعقيب سعادة العضوة مقدمة السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	65
	11. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث "	64
	- تلاوة نص السؤال	64
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	64
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	64
	12. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث "	64
	- تلاوة نص السؤال	64
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	64



تابع... المحتويات

البند	الموضوع	رقم الصفحة
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	64
	13. سؤال موجه إلى معالي / سهيل بن محمد المزروعى - وزير الطاقة والبنية التحتية - رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول "تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020"	65
	- تأجيل السؤال بناء على طلب معالي الوزير	65
	14. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم "	66
	- تلاوة نص السؤال	66
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	66
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	69
	15. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو / محمد عيسى الكثف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية "	70
	- تلاوة نص السؤال	70
	- تلاوة نص الرد الكتابي على السؤال	70
	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال مرة واحدة والاكتفاء بالرد الكتابي	72
الملاحق	ملحق رقم (1) : تشكيلات المجلس لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر	75
	ملحق رقم (2) : نص البيان الصادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية	79
	ملحق رقم (3) : نصوص الرسائل الصادرة من المجلس	82
	ملحق رقم (4) : نصوص الرسائل الواردة للمجلس	109
	ملحق رقم (5) : الردود الكتابية على الأسئلة :	139
	ملحق رقم (6) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الافتتاحية - الأولى المعقودة بتاريخ 2020/11/26	231



جدول أعمال الجلسة الأولى

المعقودة يوم : الخميس 11 ربيع الثاني سنة 1442 هـ

الموافق : 26 نوفمبر سنة 2020م

(بعد انتهاء مراسم الافتتاح)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : انتخاب المراقبين .

البند الثالث : تشكيل لجان المجلس :

1. لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون .
2. لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية .
3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية .
4. لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية .
5. لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام .
6. لجنة الشؤون الصحية والبيئية .
7. لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية .
8. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة .
9. لجنة الشكاوى .

البند الرابع : تشكيل لجنة الرد على خطاب الافتتاح :

البند الخامس : المراسيم بقوانين التي صدرت :

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات و صلاحيات الوزراء .

البند السادس : البيانات الصادرة عن المجلس :

- بيان صادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية .

البند السابع : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:

1. موضوع تنظيم العمل التطوعي .
(لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
2. موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي .
(لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)



البند الثامن : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن " توصيات المجلس في شأن موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .
2. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .
3. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس " .
4. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الاسري " .
5. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .
6. رسالة صادرة بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر .
7. رسالة صادرة بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .

البند التاسع : الرسائل الواردة للمجلس :

1. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
2. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
3. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والظعون)
4. رسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر " .



5. رسالة واردة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .

6. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

7. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

8. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية)

البند العاشر : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

1. مشروع قانون اتحادي في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

2. مشروع قانون اتحادي بإلغاء القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1978 بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا .

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون)

البند الحادي عشر : الأسئلة التي تم الرد عليها كتابياً بين دوري الانعقاد العاديين :

1. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو/ ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية " .

2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو/ حميد علي



- العبارة الشماسي حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق " .
3. سؤال موجه إلى معالي / عهد بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل – رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أسامة أحمد الشعفار حول " توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين " .
4. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي – وزير العدل من سعادة العضو / كفاح محمد الزعابي حول " معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / كفاح محمد الزعابي حول " نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة " .
6. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " دعم مصانع الأدوية المحلية " .
7. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / د. حواء الضحاك المنصوري حول " الرقابة على الدعاية الطبية " .
8. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. موزة محمد العامري حول " مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية " .
9. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي " .
10. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. موزة محمد العامري حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة " .
11. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث " .
12. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع –



- وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول
الفلاسي حول " مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث " .
13. سؤال موجه إلى معالي / سهيل بن محمد المزروعي – وزير الطاقة والبنية التحتية –
رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي
حول " تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020 " .
14. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة
العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب
الهمم .
15. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة
العضو / محمد عيسى الكثف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية " .
- البند الثاني عشر : ما يستجد من أعمال .**



عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الأولى في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر في تمام الساعة (10.36) من بعد ظهر يوم الخميس 11 ربيع الثاني سنة 1442هـ الموافق 26 نوفمبر سنة 2020م برئاسة معالي صقر غباش – رئيس المجلس . ولم يعتذر أحد عن عدم حضور هذه الجلسة ، ولم يتغيب أحد عنها .

وقد حضر هذه الجلسة جميع أصحاب السعادة الأعضاء .

كما حضرها معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة / طارق هلال لوتاه – وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة / د. سعيد محمد الغفلي - الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي .

وقد حضر الجلسة كل من الأستاذ / كارم عبداللطيف – المستشار القانوني بالمجلس . وتولى الأمانة العامة سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي – أمين عام المجلس الوطني الاتحادي، وسعادة / عفراء راشد البسطي – الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني – الأمين العام المساعد للتشريع والرقابة بالتكليف .



* افتتاح الجلسة :

معالي الرئيس :

صبحكم الله بالخير جميعاً ، باسم الله وعلى بركته وبتوفيق منه سبحانه وتعالى نفتتح الجلسة الأولى من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر ، وندعو الله أن تكون فاتحة خير ، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن ، ويشرفني في البداية أن نرحب بمعالي الأخ عبدالرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وأصحاب السعادة : سعادة الأخ طارق هلال لوتاه - وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة الدكتور سعيد محمد الغفلي - الوكيل المساعد في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، والاخوة العاملين معهم في الوزارة .

لقد تشرف مجلسنا اليوم بالتكليف الصادر من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " حفظه الله " ببدء دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر للمجلس ، كما نال المجلس - أيضاً - شرف تفضل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي " رعاه الله " بافتتاح هذا الدور ، وبهذه المناسبة الكريمة فإننا جميعاً رئيس وأعضاء المجلس نجدد العهد والوعد بأن نستمر متمسكين ومصرين على ما أقسمنا عليه من اخلاص للوطن ومن وفاء للقيادة ومن أداء مشهود به لأمانة المسؤولية في خدمة الوطن الذي نتشرف كل الشرف بتمثيله في هذا المجلس ، فالثقة منكم وبكم وفيكم إخواني وأخواتي أعضاء المجلس ذلك لأن روح عمل الفريق الواحد التي كانت سمة الأداء البرلماني الرفيع والتعاون والتكامل بيننا كأعضاء وبيننا وبين الحكومة خلال دور الانعقاد الأول وبرغم كل التحديات والظروف المحيطة بنا وبكل دول العالم ستظل هذه الروح بعون الله وتوفيقه هي ذات القوة الدافعة لنا في الدور الثاني من هذا الفصل ، ولقد رأينا وعشنا مؤشرات وشواهد كل ذلك في أداء لا ينقطع من لجان المجلس ومن أعضاء المجموعات البرلمانية الإقليمية والدولية ، ومن الأمانة العامة للمجلس حتى خلال أشهر العطلة البرلمانية . الأخوة والأخوات،

في ختام كلمتي فإنه نيابة عنكم جميعاً أشكر كل شكر من شرفونا اليوم بالحضور من الضيوف الكرام ومن الإعلاميين ومؤسساتهم الإعلامية الذين يشاركون المجلس دوماً في حرصه على تنفيذ المبدأ الدستوري بعلائية الجلسات وصول مضمونها كاملاً وأميناً للرأي العام، ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسادد إنه نعم المولى ونعم النصير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نبدأ الان بمناقشة أعمال هذه الجلسة ببند الاعتذارات، وأدعو سعادة الأمين العام لتلاوة أسماء المعتذرين عن عدم حضور الجلسة والغائبين عنها .



* البند الأول: الاعتذارات :

سعادة / د. عمر عبد الرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم، لا يوجد أية اعتذارات عن عدم حضور هذه الجلسة .

* البند الثاني: انتخاب* المراقبين

معالي الرئيس:

وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس نبدأ بانتخاب المراقبين، وسيكون الانتخاب سرياً وبالأغلبية النسبية للحاضرين، وستجري عملية انتخاب المراقبين إلكترونياً من خلال برنامج التصويت والانتخاب الإلكتروني، والآن نفتح باب الترشح لمن يرغب في شغل وظيفة مراقب للمجلس، تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

أصحاب السعادة الأعضاء، فقط نود التأكد أن الأجهزة والبرامج تعمل لديكم جميعاً، وأن الجميع تمكن الآن من الترشح لمن يرغب في الترشح حتى نغلق باب الترشح ونبدأ بعملية الانتخاب، فهل هناك أحد من الأعضاء لم يتمكن من الترشح إذا كان يرغب بالترشح، أو لا يعمل لديه برنامج الانتخاب الإلكتروني؟ المرشحون هم: سعادة / ناعمة المنصوري .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية .

سعادة / سارة محمد فكناز .

سعادة / ضرار حميد بالهول .

سعادة / أسامة أحمد الشعفار .

سعادة / جميلة أحمد المهيري .

سعادة / صابرين اليماحي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي .

إذاً سنغلق باب الترشح ونبدأ بعملية الانتخاب، فيمكنكم الآن البدء في عملية الانتخاب باختيار مراقبين للمجلس، ونرجو منكم التأكد من الضغط على كلمة " إرسال " بعد اختيار الإسمين ... بقي عندنا فقط الدكتور طارق الطائر لم يكمل عملية التصويت وكذلك سعادة العضو سهيل العفاري ... الآن اكتمل التصويت وسيتم إعلان النتيجة .

معالي الرئيس :

تمت عملية التصويت الإلكتروني لاختيار مراقبين للمجلس، وقد فاز كل من سعادة عبيد خلفان الغول وسعادة صابرين اليماحي ، نبارك لهما ثقة المجلس ، ونتقدم - أيضاً - بالشكر والتقدير للمراقبين السابقين

* تشكيلات المجلس ولجانه ملحق رقم (1) بالمضبطة.



سعادة الأخ محمد اليماحي ، وسعادة وأسامة الشعفار ، ونقدر لهم كل جهودهم معنا في هيئة المكتب طوال الدور السابق ، ومنتقل الآن إلى البند الثالث .

* البند الثالث: تشكيل لجان المجلس :

1. لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون.

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

سنبدأ الآن في عملية تشكيل لجان المجلس بذات الطريقة التي تمت قبل قليل في موضوع ترشيح وانتخاب المراقبين، وسنبدأ بلجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون، فيرجى من أصحاب السعادة الأعضاء الراغبين في الترشح لهذه اللجنة التفضل بالترشح من خلال برنامج الانتخاب الالكتروني، وكما تعلمون فإن عدد أعضاء كل لجنة هو (7) أعضاء، ويجب أن يشترك كل عضو من أعضاء المجلس في لجنة واحدة على الأقل ولا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجتين دائمتين، ولا يدخل في عداد اللجان هيئة المكتب المجلس ولا لجنة رؤساء المجلس .

عدد المرشحين لهذه اللجنة حتى الآن ستة أعضاء هم :

سعادة / عائشة محمد الملا .

سعادة / كفاح محمد الزعابي .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي .

سعادة / أحمد حمد بوشهاب السويدي .

سعادة / مروان عبيد المهيري .

سعادة / هند حميد العليلى

ونحتاج إلى سبعة أعضاء، أي بقي عضو واحد، فمن يرغب من الترشح يتفضل حيث يجب أن يكون العدد سبعة أعضاء، وفي حالة عدم اكتمال العدد سيفوز الأعضاء الستة بالتزكية ومنتقل لتشكيل بقية اللجان ثم نكمل اللجان التي لم تكتمل من الإخوة الأعضاء المشاركين في لجنة واحدة فقط

معالي الرئيس :

إذا لم يكن هناك من يرغب الآن في الدخول إلى هذه اللجنة فيعتبر الأعضاء الستة الذين ترشحوا فازوا بالتزكية وسنعود لاستكمال العضو السابع بعد أن ننتهي من تشكيل كافة اللجان، والآن منتقل إلى اللجنة التي تليها .



2. لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية :

معالي الرئيس :

نبدأ الان الترشح لعضوية لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية، فأرجو البدء بعملية الترشح من خلال البرنامج ... يظهر أمامي الآن أن عدد المرشحين لهذه اللجنة حتى الآن وصل إلى (11) عضو، وأستاذ المجلس ببقاء معالي الدكتور راشد النعيمي في هذه اللجنة، فأنا أزيه الحقيقة في هذه اللجنة، فإن كان المجلس يوافقني على هذه التزكية (تصفيق يشير لموافقة المجلس على المقترح)

إذاً تم الموافقة على تزكية ترشيح معالي الدكتور علي النعيمي لهذه اللجنة، ولذلك يبقى مطلوب ستة أعضاء لهذه اللجنة، فإن كان هناك من يرغب في إعادة النظر في الترشح حتى نصل إلى عدد (6) أعضاء، وإن بقي المرشحون أكثر من ستة أعضاء المطلوبين سنبدأ عملية الانتخاب بين المرشحين ... أخ بوشهاب من خلال النظام إن أمكن

سعادة / أحمد حمد بوشهاب السويدي :

أنا أعلن انسحابي من الترشح لعضوية هذه اللجنة معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

لو سمحت يا أخ أحمد تأكيد انسحابك الالكتروني .

سعادة / أحمد حمد بوشهاب السويدي :

لقد أكدته طال عمرك .

معالي الرئيس :

بقي الآن تسعة أعضاء مرشحين لهذه اللجنة ونحتاج إلى عدد ستة أعضاء منهم، والآن نبدأ عملية الانتخاب تفضل سعادة الأخ أحمد الشحي .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

كنت مرشح نفسي بالخطأ

معالي الرئيس :

الآن يا أخ أحمد تم التصويت ولا نستطيع العودة للتصويت من البداية

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

إذا كانت التصويت تم فلا بأس ولا داعي للعودة للتصويت من البداية، فالك طيب معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

أرجو التوضيح يا أخ أحمد ، أنت كنت تود الترشح أم الانسحاب من الترشح ؟



سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

أود الترشح للجنة يا معالي الرئيس وليس الانسحاب .

معالي الرئيس :

عفوا تريد الترشح ، الحقيقة لم أنتبه هل رفعت يدك ؟

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

نعم رفعت يدي ورشحت نفسي الكترونيا وظهرت الصورة ومن ثم اختفت، فلا أدري ما الذي حصل .

معالي الرئيس :

الحقيقة أننا لا نملك شيء هنا في الترشيح، فالترشيح أنت الذي تملكه، فكان من المفروض عندما رشحت نفسك

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

لا أدري إذا كان هناك إمكانية من الناحية القانونية يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

لنسمع لرأي المستشار كارم، تفضل .

الأستاذ / كارم عبداللطيف : (المستشار القانوني بالمجلس)

طالما أن اسمه غير وارد في الكشف الحالي فلا يكون ضمن الأعضاء المرشحين ، فالعبرة بالأعضاء الظاهرة أسماؤهم حاليا على الشاشة ...

معالي الرئيس :

لكن المسألة مسألة صعوبات فنية وليست من العضو، فكان المفروض يا أخ أحمد وكذلك الأخوات والإخوة الأعضاء في مثل هذه الحالات إذا كنا أغلقنا باب الترشح وبدأ الانتخاب كان من الممكن أن تقف يا أخ أحمد حتى ننتبه لك .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

أنا وقفت ورفعت يدي لكن خفت التكلم

معالي الرئيس :

لا يا أخ أحمد ، فلا مانع في هذه الحالة أن تقف وتتكلم لأننا لم ننتبه لك ، والحقيقة سأعود للمجلس إذا وافق من ناحية الحرص على حقك أن نفتح باب الترشح والتصويت مرة أخرى فهذا قرار المجلس ، فهل يوافق المجلس على فتح باب الترشح والتصويت مرة أخرى لهذه اللجنة ؟

(موافقة)



معالي الرئيس :

إذاً سنعود مرة أخرى لفتح باب الترشح لهذه اللجنة، وأرجو من الإخوة والأخوات إذا كان هناك من يرغب في الترشح ولم يظهر اسمه أن يلفت نظرنا لذلك قبل أن نغلق باب الترشح الآن نغلق باب الترشح لهذه اللجنة وسوف نبدأ بالتصويت ... تفضلي دكتورة نضال الطنجي .

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، إذا سمحت لي بكلمة خلال فترة تصويت الأعضاء لاختيار أعضاء هذه اللجنة ، فالصراحة أود استغلال صلتني حيث أنني أخت للجميع ، فعندي مداخلة بسيطة ، فخلال الدور السابق أعتقد أن الجميع اكتسب تجربة في عمل اللجان والدور الواجب تأديته كل عضو ، وعرفنا أن عمل اللجان - الحقيقة - يركز على عاملين :

أولاً : عامل التخصص والخبرة .

ثانياً : العامل الثاني يقوم على الاجتهاد والحرص ، وكلاهما - حقيقة - عاملان مهمان ، ونحن نعلم أن عمل اللجان ليس بالعمل البسيط والممتع ، فيوجد به الكثير من التحديات والكثير من الاختلافات في الرأي ، وعلينا نذكر أنفسنا دائماً أننا أدينا قسم ، وهذا القسم نؤدي من خلاله واجبنا تجاه الوطن والمجتمع، لذلك أرجو أن نسمح لأنفسنا في عملية الترشح والاختيار أن نضع أمام أعيننا هذين العاملين وهما عامل الخبرة والتخصص وكذلك عامل الحرص والاجتهاد ، فأقول أن واجبنا أولاً أن نستفيد من تجربتنا السابقة وأن نسمح لأنفسنا أن نجتهد وأن نخالف كثيراً في الرأي مع الآخرين ، فالاختلاف في الرأي يعتبر شيئاً صحياً ، والأهم من هذا أن يكون عندنا خبرة ومهارة الاستماع للآخرين ، فإذا لم تكن مستمعين جيدين لبعضنا في اللجان فسنخسر بذلك المهارة الأهم وهي أن نكون مستمعين جيدين للناس ، هذا ما رغبت بقوله قبل أن نبدأ بعملية الترشيح للجان ، فشكراً معالي الرئيس على إتاحة الفرصة لي .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الدكتورة نضال الطنجي ، ولا شك أن جميع الإخوة والأخوات يثمنون ما تفضلت به ، والآن نغلق باب الترشح للجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية وسنبدأ بالانتخاب ، فهل هناك أية ملاحظات قبل أن نبدأ ؟ لا يوجد إذاً سنبدأ بالانتخاب ، وأذكركم أن المطلوب اختيار ستة أعضاء فقط ، تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نعم بقيت الأخت ناعمة المنصوري فقط لم تصوت ... الآن اكتمل التصويت والنتائج كالتالي :

الفائزون لعضوية اللجنة هم :

سعادة / د. علي راشد النعيمي .



سعادة / سهيل نخيرة العفاري .

سعادة / يوسف عبدالله البطران الشحي .

سعادة / عبيد خلفان الغول السلامي .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي .

سعادة / محمد أحمد اليماحي .

سعادة / ناصر محمد حميد اليماحي .

3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية .

معالي الرئيس :

أرجو بدء الترشح، الآن يظهر عندي عدد (8) أعضاء رشحوا أنفسهم لهذه اللجان، والمطلوب سبعة أعضاء، فإذا كان هناك أحد يرغب بالانسحاب يتفضل بتثبيت ذلك الكترونياً، وإذا لم يكن هناك أحد يرغب بالانسحاب سنبدأ بالتصويت بين الثمانية أعضاء لانتخاب سبعة أعضاء منهم ... لا يوجد من يرغب بالانسحاب، كذلك هل هناك أحد آخر يرغب بالترشح لهذه اللجنة؟ لا يوجد، إذاً نبدأ بالتصويت، تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

لقد اكتملت عملية التصويت والفائزون هم :

سعادة / ميرة سلطان السويدي .

سعادة / د. طارق حميد الطاير .

سعادة / سعيد راشد العابدي .

سعادة / مروان عبيد المهيري .

سعادة / عائشة البيرق .

سعادة / عائشة راشد لتيتم .

سعادة / أسامة أحمد الشعفار .

4. لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية .

معالي الرئيس :

أرجو ممن يرغب الترشح لهذه اللجنة أن يتفضل بتأكيد ذلك الكترونياً.. حتى الآن لدينا عدد ستة أعضاء، فهل هناك أحد آخر يرغب بالترشح حتى نستكمل العدد؟ لا يوجد أحد، إذاً سنعود لاستكمال هذه اللجنة بعد أن ننتهي من بقية اللجان، والآن ننتقل إلى اللجنة التالية .



5. لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام.

معالي الرئيس :

نفتح باب الترشيح لهذه اللجنة، وأتمنى أن يكون الإخوة الأعضاء في أماكنهم حتى نتمكن من استكمال تشكيل اللجان، عدد المرشحين لهذه اللجنة حتى الآن ثمانية أعضاء، فهل هناك أحد يرغب بالانسحاب أو أيضاً الانضمام؟ لا يوجد ، إذاً سنبدأ عملية التصويت ما بين الإخوة المرشحين الثمانية ... تفضل سعادة الأخ عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

معالي الرئيس ، الحقيقة أن صفحة التصويت غير ظاهرة عندي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

ليفحص أحد الإخوة التقنيين البرنامج لسعادة الأخ عدنان الحمادي ، لا زال هناك أربعة أعضاء لم يصوتوا وأنت أحدهم ، الآن انتهت عملية التصويت ، تفضل سعادة الأمين العام بقراءة النتائج .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

أجريت عملية التصويت الإلكتروني والفائزون بعضوية اللجنة هم :

سعادة / عفراء بخيت العليلى .

سعادة / د. شيخة الطنجي .

سعادة / شذى سعيد النقي .

سعادة / ناصر محمد اليماني .

سعادة / ضرار حميد بالهول .

سعادة / سارة فلكناز .

سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري .

6. لجنة الشؤون الصحية والبيئية .

معالي الرئيس :

نفتح باب الترشيح لهذه اللجنة .. حتى الآن المرشحين لعضوية هذه اللجنة (8) أعضاء ، فإذا لم يكن هناك رغبة من أحد بالترشيح أو الانسحاب سنبدأ عملية التصويت .. لا يوجد أحد، إذاً سيتم التصويت بين الثمانية أعضاء لاختيار سبعة أعضاء ... اكتملت عملية التصويت، أرجو قراءة أسماء الفائزين لعضوية هذه اللجنة .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

الفائزون بعضوية اللجنة هم :



سعادة / د. موزة العامري .

سعادة / أحمد بوشهاب السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي .

سعادة / عذراء حسن بن ركاض .

سعادة / شذى سعيد النقيبي .

سعادة / ناعمة الشرهان .

سعادة / محمد اليماحي .

7. لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية .

معالي الرئيس :

نفتح باب الترشح للجنة، المترشحون لهذه اللجنة حتى الآن عدد (10) أعضاء، فهل هناك أحد آخر يرغب بالترشح أو أحد يرغب بالانسحاب ... لا يوجد، إذاً نبدأ التصويت لاختيار سبعة أعضاء من العشرة أعضاء، اكتملت عملية التصويت، تفضل سعادة الأمين العام بإعلان النتائج .

سعادة/ كارم عبداللطيف عبدالعظيم احمد خضر :

الفائزون بعضوية اللجنة هم :

سعادة / حميد العبار الشامسي .

سعادة / خلفان نائل الشامسي

سعادة / محمد عيسى الكشف .

سعادة / ضرار حميد بالهول .

سعادة / جميلة المهيري .

سعادة / ناعمة المنصوري .

سعادة / هند العليبي .

8. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة .

معالي الرئيس :

يُفتح الآن باب الترشح لعضوية اللجنة ، للتوضيح فقط بالنسبة للأعضاء الذين لم يرشحوا أنفسهم أو لم يفوزوا في أي من اللجان سابقا مع نهاية التصويت نعود إلى اللجان التي لم تكتمل ونجري عملية القرعة لاستكمالها من الإخوة المنضمين إلى لجنة واحدة ... عدد المرشحين لهذه اللجنة وصل حتى الآن إلى ثمانية أعضاء ، هل هناك أحد آخر يرغب بالترشح أو أحد يرغب بالانسحاب من الذين رشحوا أنفسهم ؟ تفضل سعادة ضرار بالهول .



سعادة / ضرار حميد بالهول :

إذا أمكن

معالي الرئيس :

لو سمحت عندما تطلب الكلمة ويتم إعطاؤك المجال للحديث أن تقف، تفضل .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

الحقيقة إذا أمكن أفضل الانسحاب من لجنة شؤون التعليم .

معالي الرئيس :

الحقيقة أن اللجان التي تم التصويت عليها وانتهينا منها حسمها التصويت ، والآن اكتملت التصويت ، تفضل سعادة الأمين العام بإعلان النتائج .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

الفائزون بعضوية اللجنة هم :

سعادة / سعادة خلفان نائل الشامسي .

سعادة / سهيل نخيرة الغفاري .

سعادة / سعادة صابرين اليماني .

سعادة / جميلة المهيري .

سعادة / ناعمة المنصوري .

سعادة / كفاح الزعابي .

سعادة / حمد الرحومي .

9. لجنة الشكاوى

معالي الرئيس :

يُفتح باب الترشيح لعضوية هذه اللجنة، عدد المرشحين الآن ستة أعضاء ، نحتاج لعضو آخر حتى يكتمل العدد ، فهل هناك من يرغب بالترشيح لعضوية هذه اللجنة ؟ الآن وصل العدد إلى ثمانية أعضاء فهل هناك من يرغب في الانسحاب، تم انسحاب أحد الإخوة الاعضاء وبذلك إذا لم يكن هناك أحد يرغب بالانسحاب تكون فازت هذه اللجنة بالترشيح ولا داعي للتصويت وأعضاؤها هم :

سعادة / علي جاسم أحمد .

سعادة / ناعمة عبدالله الشهران .

سعادة / أسامة أحمد الشعفار .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية .



سعادة / حميد علي العبار الشامسي .

سعادة / عائشة رضا البيرق .

سعادة / سمية عبدالله السويدي .

معالي الرئيس :

نعود الآن إلى اللجان التي لم تكتمل وأولها لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطمعون حيث نحتاج لعضو واحد حتى تكتمل، فهل هناك من يرغب في الترشح لهذه اللجنة؟ وللتوضيح لدينا عضوان لن ينضموا إلى أي من اللجان وهما سعادة عدنان الحمادي وسعادة الدكتورة نضال الطنجي ، تفضل سعادة الأخ عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

أرشح نفسي لعضوية اللجنة الدستورية والتشريعية والطمعون .

معالي الرئيس :

شيء طيب، لو سمحت فقط بتأكيد ترشحك الكترونياً، الآن إذا لم يكن هناك مرشح آخر تكتمل اللجنة؟ تفضلي سعادة الدكتورة حواء .

سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري :

أرغب بالترشح لعضوية هذه اللجنة .

معالي الرئيس :

الآن أصبح لدينا مرشحين إضافيين ونحن بحاجة إلى واحد فقط ، ولذلك سيتم التصويت ، ولكن أعتقد أن الأولوية للإخوة الذين لم يدخلوا أي لجنة ، الدكتورة نضال أنت لم تدخل في أي لجنة ...

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

أعتقد أنني في لجنة الطاقة ، فقد يكون ضغط ولم يتم الانتباه لاسمي ، فأنا في لجنة شؤون التقنية والطاقة

معالي الرئيس :

إن شاء الله عندما نصل إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة ، الآن نريد أن ننتهي من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطمعون ، فهناك مرشحان إضافيان ، سعادة المستشار ، في هذه الحالة هل نصوت على اللجنة ككل؟

الأستاذ / كارم عبد اللطيف : (المستشار القانوني بالمجلس)

التصويت يكون بين الإثنين فقط ، وكذلك الأولوية تكون دائماً لمن لم يدخلوا في أي لجنة .

معالي الرئيس :

لماذا يكون التصويت بين الإثنين فقط؟



الأستاذ / كارم عبد اللطيف : (المستشار القانوني بالمجلس)

لسبب بسيط أن الستة تم حسم أمرهم بالتركية .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

لا معالي الرئيس ، فأعتقد أننا بحاجة للتصويت على اللجنة من البداية لأن الستة أصلا لم يتم التصويت عليهم وإنما فقط تم ترشح الستة أعضاء ولم تكتمل وانتقلنا إلى بقية اللجان ، فإذا أصبح هناك زيادة عن العدد المطلوب يتم التصويت على اللجنة ككل ، إما إن كان العدد اكتمل بسبعة أعضاء فيفوزون بالتركية كما حصل في لجنى الشكاوى .

معالي الرئيس :

الأمر متروك للمجلس ، فمن يوافق على التصويت على اللجنة ككل أي أن يتم التصويت على الثمانية أعضاء لاختيار سبعة أعضاء من بينهم يتفضل برفع يده (أغلبية)

إذا يُفتح باب التصويت على الثمانية أعضاء .

اكتملت عملية التصويت ، تفضل سعادة الأمين العام بقراءة أسماء الفائزين .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

الفائزون بعضوية اللجنة هم :

سعادة / مروان عبيد المهيري .

سعادة / أحمد الشحي .

سعادة / أحمد بوشهاب .

سعادة / عائشة الملا .

سعادة / كفاح الزعابي .

سعادة / عدنان حمد .

سعادة / هند العليلى .

معالي الرئيس :

ننتقل الآن إلى لاستكمال لجنة الشؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية ، وسنعيد فتح باب الترشح لهذه اللجنة ، وإذا اكتمل العدد تكون بالتركية ، تفضلي دكتورة نضال الطنجي .

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

هل من الممكن للتذكير أن نعرف اللجان التي لا زالت لم يكتمل عدد أعضاؤها ، وهل هذه هي اللجنة الأخيرة ؟



معالي الرئيس :

نعم هذه هي اللجنة الأخيرة، الآن المترشحين لهذه اللجنة فقط للتأكد هم الخمسة الذين رشحوا أنفسهم في البداية بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء تقدموا بالترشح الآن ، فالمجموع يصبح ثمانية أعضاء ، فهل هناك من يرغب في الانسحاب ؟ لا يوجد ... إذاً نبدأ عملية التصويت ، أود التنويه لنقطة تنظيمية ، فبالنسبة للدكتورة نضال فهي لم تدخل في أي لجنة ، وبالتالي فهي تدخل في هذه اللجنة بالتزكية وفقاً للنظام حيث يجب أن يدخل العضو في لجنة واحدة على الأقل ، ولذلك سيتم التصويت ما بين الأعضاء السبعة الباقين لاختيار ستة أعضاء من بينهم ، والآن لنبدأ عملية التصويت ... صوت حتى الآن (39) عضو ، يبدو أن الأخ أسامة الشعفار لم يكن موجوداً وجاء الآن ، فلو سمحت يا أخ أسامة بالتصويت لأنه من الممكن أن يكون هناك صوت واحد مؤثر ، الآن اكتملت عملية التصويت ، تفضل سعادة الأمين العام بقراءة أسماء الفائزين .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

الأعضاء الفائزون بعضوية هذه اللجنة هم :

سعادة / د. نضال الطنجي .

سعادة / عفراء العليبي

سعادة / عائشة لبيتم

سعادة / يوسف البطران .

سعادة / محمد عيسى الكشف .

سعادة / عائشة الملا .

سعادة / د. حواء المنصوري .

معالي الرئيس :

بالتوفيق، بذلك يكون اكتمل تشكيل اللجان، لو سمحت سعادة الأمين العام بعرض تشكيل كافة اللجان على الشاشة، أتمنى من أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أن تجتمع كل لجنة في أسرع وقت ممكن لانتخاب الرئيس والمقرر حتى تنتظم أعمال هذه اللجان ، ومنتقل الآن إلى البند الرابع .

* البند الرابع : تشكيل لجنة الرد على خطاب الافتتاح :

معالي الرئيس :

لا شك أن الإمارات وبحمد الله وبفضل القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد – نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء – حاكم دبي ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان – نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة – ولي عهد



أبوظبي ، هذه القيادة التي نرى أنها من نعم الله علينا هي التي كانت وراء هذا التعامل مع الجائحة وهذا النجاح منقطع النظير الذي أوجد لنا الأمن والأمان والاستقرار لنا ولكافة الدول التي كانت في أمس الحاجة ، فلم تقف الإمارات عند القيام بواجبها تجاه المواطنين والمقيمين ولكن هذا الواجب امتد للقاصي والداني أينما كان بغض النظر عن انتماءاته السياسية ، فكانت بحق والله الحمد نموذجاً في العمل الإنساني قولاً وعملاً ، وخطاب صاحب السمو يعتبر تقدير للمجلس ، ونحن نشتمن كل كلمة وردت في هذا الخطاب ، ونسأل – إن شاء الله – لدولتنا التوفيق والسداد دائماً ، وكما جرت العادة في مثل هذه الحالات يتطلب أن نشكل لجنة مؤقتة للرد على خطاب صاحب السمو ، وأقترح أن تكون اللجنة في حدود (5 إلى 7 أعضاء) ، تفضلي سعادة الأخت ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

سمعت معاليك تسأل من يرغب بالترشح ، فأنا كنت سابقاً في لجنة الرد على الخطاب ، ولذلك أرغب في تسجيل اسمي في لجنة الرد على الخطاب .

معالي الرئيس :

من يرغب أن يكون في لجنة الرد خطاب صاحب السمو رئيس الدولة ؟ إذا زاد العدد سنضطر أن نطلب منكم أن ينسحب البعض أو نصوت على اللجنة ، وأتمنى في هذا الموضوع أن لا نلجأ للتصويت ما أمكن ، أرى الأخت سمية ترفع يدها للانضمام للجنة وكذلك حمد بوشهاب ، والأخت مريم بن ثنية ، وسعادة علي جاسم ، وسعادة ناصر اليماحي ، وسعادة عبيد الغول ، وسعادة ناعمة المنصوري ، وسعادة أسامة أحمد الشعفار ... يبدو أن العدد زاد عن المطلوب ، وكذلك سعادة الأخت هند العليبي ، إذا زاد العدد فإما أن ينسحب البعض أو نصوت على اللجنة بحدود سبعة أعضاء ... عفوا الإخوة في الأمانة العامة أوضحوا لي نقطة وهي أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك سقف أو عدد معين للجنة ، وبالتالي فمن ترشح في هذه اللجنة سيتم اعتماد اسمه ، لكن إذا زاد العدد أكثر من اللازم سنضطر للتوقف ، والآن وصل العدد لأكثر من سبعة أعضاء ، ولا نريد أن يتحول الموضوع إلى يدخل المجلس بالكامل في اللجنة مع العلم أننا نشتمن هذا الحرص على الانضمام للجنة ، تفضل سعادة الأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

أقترح كحل وسط أن يكون هناك عضو من كل إمارة في هذه اللجنة إذا كان هناك ضرورة أن تتشكل من كافة الإمارات ، أو نأخذ أول سبع أعضاء رشحوا أنفسهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الحقيقة أن كافة الأعضاء يمثلون شعب الإمارات ، وعليه فالعدد سيكون من الإخوة الذين رشحوا أنفسهم وهم كالتالي :

1. سعادة / ناعمة عبدالله سعيد الشرهان



2. سعادة / سميح عبدالله سالم بن حارب السويدي

3. سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي

4. سعادة / مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنيه

5. سعادة / علي جاسم أحمد جاسم آل علي

6. سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليماني

7. سعادة / عبيد خلفان عبيد الغول السلامي

8. سعادة / ناعمه عبدالرحمن محمد المنصوري

9. سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار

10. سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليلي

* **البند الخامس : المراسيم بقوانين التي صدرت :**

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم

(1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات و صلاحيات الوزراء .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة والأخوات ، هذا المرسوم للعلم والاطلاع .

* **البند السادس : البيانات الصادرة عن المجلس :**

- بيان* صادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية .

معالي الرئيس :

هذا البيان صدر عن المجلس بمناسبة اتفاقية السلام الإسرائيلية الاماراتية، وتم التشاور بشأنه معكم ،

وهو للعلم والاطلاع .

البند السابع : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:

1. موضوع تنظيم العمل التطوعي .

(لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الموضوع :

* البيان الصادر عن المجلس ملحق رقم (2) بالمضبطة.



الموضوع الأول

الموضوع : تنظيم العمل التطوعي .

" يعد العمل التطوعي أحد أبرز أوجه التكافل والتلاحم المجتمعي الذي يتمتع به أبناء دولة الإمارات ، ويعكس مدى تمسكهم بالمبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية ، ويعتبر جزءاً أساسياً من النسيج الثقافي والاجتماعي الذي قامت عليه الدولة ، إلا انه تبيين من خلال الواقع المجتمعي وجود عدة تحديات تواجه العمل التطوعي في الدولة من أهمها غياب الوعي بأهمية التطوع وفوائده وعدم المعرفة بالفرص التطوعية المتاحة فضلاً عن غياب جهة تعنى بالعمل التطوعي على المستوى الاتحادي وتضم كافة المؤسسات التطوعية في هذا العمل ، لذلك فإننا نود مناقشة موضوع تنظيم العمل التطوعي في إطار المحاور التالية :

1. استراتيجية الوزارة في شأن تعزيز العمل التطوعي .
2. دور الوزارة في تنظيم ورقابة الأعمال التطوعية .
3. التنسيق بين الوزارة والجهات المنظمة العمل التطوعي في شأن تنظيم العمل التطوعي على مستوى الدولة .

مقدمو الطلب

سعادة / ضرار حميد بالهول

سعادة / مريم ماجد بن ثنية

سعادة / خلفان راشد النايبي الشامسي

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي

سعادة / صابرين حسن اليمحي

سعادة / حميد علي العبار الشامسي

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري

معالي الرئيس :

هذا الموضوع تم تبنيه من اللجنة المختصة ويُعرض عليكم لأخذ الموافقة عليه ، فهل يوافق المجلس على الموضوع ؟

(موافقة)

2. موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي

(لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع .



سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الموضوع :

الموضوع : سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي .

" على الرغم من أن نظام الضمان الاجتماعي في الدولة يهدف إلى رعاية وتأهيل الفئات المستفيدة في المجتمع خلال فترة انتقالية محددة زمنياً إلا أنه تبين أهمية تعديل وتغيير سياسات الضمان الاجتماعي وفقاً لاحتياجات الفئات المختلفة والمستفيدة بناء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه فإننا نود مناقشة سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي في إطار المحاور التالية :

1. تطوير التشريعات المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
2. استراتيجية الوزارة بشأن الضمان الاجتماعي .
3. الممارسات الدولية المطبقة في الدول المتقدمة بشأن الضمان الاجتماعي .

مقدمو الطلب

سعادة / ضرار حميد بالهول

سعادة / مريم ماجد بن ثنية

سعادة / خلفان راشد النايبي الشامسي

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي

سعادة / صابرين حسن اليمحي

سعادة / حميد علي العبار الشامسي

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأمين العام ، هل يوافق المجلس على طلب مناقشة هذا الموضوع ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً وافق المجلس على طلب مناقشة هذا الموضوع وسنتخذ الإجراءات اللازمة بإحالتة إلى الحكومة،
وننتقل الآن إلى البند التالي .



* البند الثامن : الرسائل* الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن " توصيات المجلس في شأن موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .
2. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .
3. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس " .
4. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الاسري " .
5. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .
6. رسالة صادرة بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر.
7. رسالة صادرة بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة.

معالي الرئيس :

هل ترون حاجة لتلاوة هذه الرسائل؟ تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً مع الرئيس، نحن اطلعنا على هذه الرسائل ، وغالبيتها رأيناها سابقاً ، لذلك أقترح عدم الحاجة لقراءتها مرة ثانية .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي ، هذه الرسائل طبعاً أرسلت إلى الحكومة والآن هي للعلم والاطلاع لكن قد نحتاج إلى إعادة توجيه بعض الرسائل بحكم ما جرى من تغييرات من ضم هيئات وإعادة التسمية لبعض الجهات الرسمية بما يتوافق مع القانون الذي جاء به هذه التعديلات ، والآن ننتقل إلى البند التالي.

* البند التاسع : الرسائل الواردة* للمجلس :

1. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم " .
- (أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

* نصوص الرسائل الصادرة للحكومة ملحق رقم (3) بالمضبطة.

* نصوص الرسائل الواردة إلى المجلس ملحق رقم (4) بالمضبطة.



2. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

3. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون)

4. رسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر " .

5. رسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة.

6. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

7. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

8. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية)

معالي الرئيس :

كافة هذه الرسائل احيلت إلى اللجان المختصة ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند العاشر : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :**



1. مشروع قانون اتحادي في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

2. مشروع قانون اتحادي بإلغاء القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1978 بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا .

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون)

معالي الرئيس :

تمت إحالة مشروع القانون الأول من قبلنا خلال إجازة المجلس البرلمانية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية ، وكذلك تمت إحالة مشروع القانون الثاني إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون وذلك لدراستهما وتقديم تقارير بشأنهما للمجلس ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الحادي عشر : الأسئلة* التي تم الرد عليها كتابياً بين دوري الانعقاد العاديين :**

1. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو/ ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية" .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ ضرار بتلاوة نص السؤال .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

نص السؤال :

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس :

ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الجهات في تطبيق ومتابعة المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات الغذائية ووضع البيانات الغذائية الإيضاحية على بطاقة المنتجات الغذائية المعبأة ؟

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة الرد الكتابي الذي وردنا من معالي الوزير يبدو أن سعادة الأمين العام يستعين بقارئ في هذه الجلسة للعديد من الردود الكتابية على الأسئلة، تفضل الأخ عبد السلام الحمادي بتلاوة الرد الكتابي على السؤال .

* الردود الكتابية على الأسئلة ملحق رقم (5) بالمضبطة.



السيد / د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال :

" الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس سابقاً وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حالياً في متابعة ومراقبة مدى التزام الجهات في تطبيق ومتابعة المواصفات المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات الغذائية ووضع البيانات الغذائية الإيضاحية على بطاقة المنتجات الغذائية المعبأة أولاً : استناداً للتعديلات التي جرت على حكومة الإمارات مؤخراً فقد تم دمج هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ، وجاري استكمال إصدار التشريعات اللازمة بهذا الشأن بما فيها تعديل القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والتي تقوم الهيئة بموجبه بإصدار المواصفات القياسية في قطاع الأغذية بعد الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية والمشاريع الدولية التي تُعد من قبل اللجان الوطنية في هيئة الدستور الغذائي وكذلك المشاريع على المستوى الخليجي والتي يتم إعدادها أو تبنيها من قبل اللجنة الخليجية للأغذية التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وترفع المشاريع للدراسة من خلال اللجنة الوطنية لقطاع الأغذية والتي تضم في عضويتها ممثلين عن جميع الجهات المحلية في إمارات الدولة والقطاع الخاص ، ويتم تحديث هذه المواصفات القياسية بناء على الممارسات الدولية والتطورات العلمية والصناعية والتغذية الراجعة من الجهات المحلية ، كما ويتم تعميم مشاريع المواصفات القياسية على جميع المجالس التنفيذية في الإمارات والجهات ذات العلاقة لإبداء الرأي قبل رفعها للاعتماد من مجلس الوزراء الموقر حيث بلغت عدد المشاريع في قطاع الأغذية (1246) مواصفة قياسية و (716) لائحة فنية حتى تاريخه .

ثانياً : تم إصدار أنظمة رقابية إماراتية بقرارات من مجلس الوزراء الموقر لعدد من المنتجات والتي يُشترط لتداولها تطبيق متطلبات علامة الجودة الإماراتية ونظام تقييم المطابقة الإماراتي حيث أن هذه المنتجات تخضع لإجراءات التدقيق الفني على خط وسلسلة الإنتاج المتكامل المصنع وبشكل سنوي لضمان التحقق من متطلبات الصحة والسلامة لهذه المنتجات مثال :

1. النظام الإماراتي للرقابة على منتجات الألبان ومشتقات الحليب .
2. النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال .
3. النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الملامسة للأغذية .
4. النظام الإماراتي للتصديق على مدخلات ومنتجات الأغذية العضوية .

ثالثاً : تشرف اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء والتي تترأسها وزارة التغير المناخي والبيئة وتضم في عضويتها هيئة المواصفات والمقاييس سابقاً وجميع الجهات المحلية المختصة في الدولة على تطبيق



أحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية والذي يُعني بضمان سلامة الغذاء خلال مراحل تداولها في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية وأن تطابق المنتجات الغذائية المتداولة والمستوردة اللوائح الفنية والتشريعات النافذة في الدولة والمواصفات القياسية الإلزامية الصادرة عن الهيئة .

رابعاً : تقع مسؤولية الرقابة على المنتجات الغذائية المتداولة في أسواق الدولة ضمن اختصاص الجهات الرقابية المحلية لكل إمارة من خلال الحملات التفتيشية التي تقوم بها البلديات ودوائر التنمية الاقتصادية حسب الاختصاص في كل إمارة ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية والتشريعات الصادرة بهذا الشأن من الهيئة فإنه للجهات الرقابية المحلية اتخاذ ما يلي :

1. الإجراءات اللازمة لمراقبته للتأكد من استمرارية مطابقته لشهادة المطابقة في جميع مراحل سلسلة التوريد .
2. التأكد أن جميع منافذ طرح المنتج في الدولة ملتزمة بحظر استيراده أو طرحه في الأسواق المحلية إلا بعد حصولها على شهادة المطابقة حسب التشريعات الصادرة عن الهيئة .
3. سحب عينات من المنتج من منافذ البيع في الأسواق أو من مستودعات الموردين وذلك لإجراء الاختبارات اللازمة والتأكد من مدى مطابقتها لمتطلبات المواصفات القياسية المعنية .
4. اتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة المنتج الذي لا يتوفر فيه أحد شروط منح شهادة المطابقة أو الذي يفقد أي شرط منها بما في ذلك تعليق تداوله أو سحبه من الأسواق المحلية .
5. إلزام المزود المسؤولة عن طرح المنتج المخالف باستدعائه وسحبه من الأسواق المحلية وتصويب أوضاعه إذا كان ذلك ممكناً أو إلزامه بإعادته إلى بلد المنشأ أو إتلافه بما يتفق مع التشريعات المعمول بها في هذا الشأن وذلك ضمن المدة الزمنية التي تحددها الهيئة أو الجهة المختصة حسب مقتضى الحال .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ ضرار بالهول ، هل لديك تعقيب على الرد الكتابي ؟ تفضل .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير على رده ، أنا أكتفي بالرد الكتابي ولكن عندي تعقيب عليه، ففي ظل ظروف الجائحة " جائحة كورونا " اكتشفنا العديد من التجاوزات في موضوع بطاقة التعبئة ، فأتمنى التدقيق أكثر من القائم حالياً بشأن هذا الموضوع خاصة أن المواد الغذائية مهمة جداً مما تسبب في بعض الأضرار ، وشكراً.



2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو/ حميد علي العبار الشامسي حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق ".

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ حميد العبار الشامسي بتلاوة نص السؤال .

سعادة / حميد علي الشامسي :

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس :

تلاحظ في الآونة الأخيرة ظهور عدد من المنتجات المضادة للجراثيم بما فيها المعقمات والمطهرات والكمادات المقلدة والمغشوشة والغير مطابقة للمواصفات والمقاييس التي يتم تداولها في الأسواق من خلال منافذ البيع المعتمدة .

ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات المتعلقة بالمنتجات المضادة للجراثيم ؟

معالي الرئيس :

تفضل الأخ عبدالسلام الحمادي بتلاوة نص الرد الكتابي .

سعادة / د. عبدالسلام محمد الحمادي : (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال :

الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس سابقاً وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حالياً في متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات المتعلقة بالمنتجات المضادة للجراثيم .

أولاً : استناداً للتعديلات التي جرت على حكومة الإمارات فقد تم دمج هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وجاري استكمال إصدار التشريعات اللازمة بهذا الشأن بما فيها تعديل القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والذي تقوم الهيئة بموجبه بإصدار المواصفة القياسية في القطاعات المختلفة من خلال تبني



أحدث وأفضل التطبيقات والمشاريع الدولية من المواصفات القياسية للمنتجات التي تعد من قبل اللجان الوطنية وكذلك المشاريع على المستوى الخليجي والتي يتم إعدادها وتبنيها من قبل اللجان الفنية لهيئة التقيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويتم تعميم مسودة مشاريع المواصفات القياسية على جميع المجالس التنفيذية في الإمارات والجهات ذات العلاقة لإبداء الرأي قبل رفعها للإعتماد من مجلس الإدارة سابقاً ، ويتم تحديث هذه المواصفات القياسية بناء على الممارسات الدولية والتطورات العلمية والصناعية والتغذية الراجعة من التطبيق والواردة من الجهات المحلية .

ثانياً : بناء على قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم (6 / 7 لسنة 2020 الجلسة رقم 7) والذي نص على ما يلي " تكليف هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس باستكمال تطوير المواصفات والمقاييس المطلوبة لمنتجات مستلزمات الحماية الصحية والتي توفر الحماية والوقاية ومكافحة نقل العدوى والتي تشمل المنتجات المضادة للجراثيم بالإضافة إلى منتجات الحماية الصحية الأخرى ، وعليه فقد تم إعداد مشروع النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية الذي يحدد المتطلبات الفنية والمواصفات القياسية الواجب الالتزام بها ومتطلبات الحصول على شهادات المطابقة ، بالإضافة إلى ذلك يوضح مشروع النظام أحوار ومسؤوليات الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الدولة بما يحقق التكامل حسب اختصاصات الجهات وعدم تداخلها وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع من طرح وتداول منتجات آمنة وصحية وفعالة للمستهلكين ، وقد تم رفع هذا النظام بتاريخ 15 سبتمبر 2020 إلى مجلس الوزراء الموقر لاعتماده حسب الإجراءات علماً بأن الهيئة قد قامت بتسجيل ومنح شهادة المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لمنتجاته (63) شركة وطنية وأجنبية .

ثالثاً : يشمل مشروع النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية المنتجات التالية :

كمامات الوجه .

أقنعة الوجه الطبية والغير طبية .

القفازات الواقية .

القفازات الطبية .

الملابس الواقية .

واقيات العين الشخصية .

الأغطية والعبايات الجراحية .

المعقمات والمطهرات الكيميائية .

رابعاً : يهدف النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية إلى :

1. تعزيز وجود منتجات ذات جودة عالية في أسواق الدولة وتحقيق الكفاءة المطلوبة من



- استخدامها في مكافحة الفيروسات ومن ضمنها (فيروس كورونا المستجد) .
2. ضمان السلامة والصحة العامة لكافة فئات المجتمع بما يضمن التعايش مع أي جائحة أو وباء مستقبلاً .
3. وجود مرجعية موحدة في مجال فحص وتقييم تلك المنتجات على مستوى الدولة بناء على متطلبات فنية طبقاً للمواصفات القياسية الإماراتية .
4. تسهيل إجراءات الرقابة من قبل الجهات الرقابية المختصة على المنتجات في أسواق الدولة من خلال تمييزها بشهادة أو علامة المطابقة الإماراتية .
5. دعم القطاع الصناعي للمنتجات الصحية الشخصية وزيادة تنافسية المنتج الوطني .
- خامساً : تقع مسؤولية الرقابة على منتجات مستلزمات الحماية الصحية المتداولة في أسواق الدولة ضمن اختصاص الجهات الرقابية المحلية لكل إمارة وذلك من خلال الحملات التفتيشية التي تقوم بها البلديات ودوائر التنمية الاقتصادية حسب الاختصاص في كل إمارة ، ولها اتخاذ ما يلي :
1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة المنتجات للتأكد من صلاحية شهادة المطابقة في جميع مراحل سلسلة التوريد .
 2. التأكد أن جميع منافذ طرح المنتج في الدولة ملتزمة بحظر استيراده أو طرحه في الأسواق المحلية إلا بعد حصولها على شهادة المطابقة حسب التشريعات الصادرة عن الوزارة .
 3. سحب عينات من المنتج من منافذ البيع في الأسواق أو مستودعات الموردين وذلك لإجراء الاختبارات اللازمة والتأكد من مدى مطابقتها لمتطلبات المواصفات القياسية المعنية .
 4. اتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة المنتج الذي لا يتوفر في أحد شروط منح شهادة المطابقة أو يفقد أي شرط منها بما في ذلك تعليق تداوله أو سحبه من الأسواق المحلية .
 5. إلزام المزود المسؤول عن طرح منتج المخالف باستدعائه وسحبه من الأسواق المحلية وتصويب أوضاعه إذا كان ذلك ممكناً أو إلزامه بإعادته إلى بلد المنشأ أو إتلافه بما يتفق مع التشريعات المعمول بها بهذا الشأن وذلك ضمن المدة الزمنية التي تحددها الوزارة أو الجهة المختصة حسب مقتضى الحال .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ حميد علي العبار الشامسي ، هل ترغب بالتعقيب على رد معالي الوزير ؟ تفضل .

سعادة / حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على توضيح الإجراءات المتبعة لدى الوزارة في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة على المنتجات المضادة للجراثيم ، وكلنا أمل أن تتكفل الجهود في مشروع النظام الإماراتي



لمنتجات الحماية الصحية بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة التي أنشئ من خلالها المشروع شاكراً ومقدراً جهود الوزارة ، وشكراً معالي الرئيس .

3. سؤال موجه إلى معالي / عهود بنت خلفان الرومي - وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل - رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أسامة أحمد الشعفار حول " توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين " .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ أسامة الشعفار بتلاوة نص السؤال .

سعادة / أسامة أحمد الشعفار :

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عهود بنت خلفان الرومي - وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل - رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية :

في ظل اتجاه العديد من الجهات الحكومية الاتحادية بوضع مجموعة من الاشتراطات لشغل الخريجين المواطنين للوظائف لديها من بينها اشتراط البرامج التدريبية .

فما هي جهود الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في تطوير سياسة التدريب الخاصة بالخريجين الجدد من المواطنين على نحو يؤهلهم لشغل الوظائف ؟

معالي الرئيس:

أرجو تلاوة الرد الكتابي .

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال :

" نفيد معاليكم علماً بأن الهيئة مختصة بوضع السياسات والأطر الدائمة لتوفير فرص التطوير والتدريب لجميع الكوادر البشرية العاملة في الجهات الاتحادية وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير المطبقة في مجال التدريب والتعلم المستمر، كما توفر الهيئة للجهات الاتحادية كافة منظومتين رئيسيتين دائمتين هما منظومة معارف لشركاء التدريب المفضلين للحكومة ومنصة المورد للتدريب الإلكتروني كما هو موضح أدناه، وتدير الهيئة بالتعاون مع الجهات الاتحادية وبالتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء مؤشرات خاصة بالتدريب ضمن إمكانات الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وفي هذا الصدد وجب التنويه إلى أن ضوابط التعيين في الحكومة الاتحادية تخضع لمواد قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية والأوصاف الوظيفية المعتمدة لوظائف الحكومة الاتحادية ولا تتضمن أي من هذه اشتراطات معينة للتدريب من قبل الخريجين



الجدد من المواطنين كما ورد في نص السؤال من سعادة العضو الموقر، وكما تعمل الهيئة أيضاً على دعم جهود تأهيل الخريجين الجدد قبل وبعد مرحلة التعيين وذلك من خلال عدد من القنوات الرئيسية للتأهيل الوظيفي والتي تتضمن الآليات والبرامج التالية:

1. برنامج مسار والذي يهدف إلى استقطاب ورعاية خريجي الثانوية العامة من مواطني الدولة للحصول على المؤهلات العلمية وذلك لشغل الوظائف المدنية في القطاع الحكومي الاتحادي وفق قرار مجلس الوزراء المنظم لذلك.

2. خطط التطوير الفردية (IDP) وذلك وفقاً لآليات نظام إدارة التدريب والتطوير ونظام الأداء الوظيفي المعتمدين من مجلس الوزراء الموقر وفقاً للآليات الإلكترونية والذكية المتاحة من قبل الهيئة.

3. منصة التعلم الإلكتروني في الحكومة الاتحادية المورد من خلال تعاون الهيئة مع جامعات ومؤسسات تعليمية وبيوت خبرة وشركات عالمية رائدة في مجال تقديم التدريب والتعليم الإلكتروني لتقديم شهادات مهنية تخصصية ودورات وبرامج تدريبية إلكترونية ومواد تعليمية لموظفي الحكومة الاتحادية لتنمية مهارات الموظف السلوكية والتخصصية من بداية التعيين ولجميع الموظفين باختلاف المستويات الوظيفية وتمكينهم من مواكبة متطلبات العمل في القطاع الحكومي الاتحادي، وبما يتواءم مع تطلعات المستقبل.

4. بنك المهارات الحكومية وهي قناة يمكن أن يستفيد منها الخريج من خلال التواصل مع الخبراء في الحكومة الاتحادية واكتساب معارف جديدة من خلال استخدام المنصة لطلب الاستشارات في مجالات معينة مما يضيف إلى معارف الخريج الجديد المعين في الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية " .

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الأخ أسامة الشعفار هل لديك رغبة في التعقيب على رد معالي الوزيرة؟ تفضل .

سعادة/ أسامة أحمد عبدالله الشعفار:

لا شكراً معالي الرئيس وأكتفي بالرد الكتابي من معالي/عهد بنت خلفان الرومي - وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل، شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً، ننتقل إلى السؤال الرابع.



سعادة / د. عمر عبدالرحمن سالم النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

4. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي – وزير العدل من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول " معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين " .

معالي الرئيس:

سعادة كفاح الزعابي تفضلني بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ كفاح محمد ناصر الزعابي:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سلطان بن سعيد البادي – وزير العدل : وفقاً لقانون الأحوال الشخصية ، لا تُقبل الدعوى أمام المحاكم في مسائل الأحوال الشخصية إلا بعد عرضها على لجنة التوجيه الأسري ، ومع ازدياد الشكاوى من عدم كفاءة ومقدرة الموجهين الأسريين على الصلح بين المتنازعين وخصوصاً في منازعات الطلاق والحضانة والنفقة . فما هي المعايير التي تستند إليها الوزارة في اختيار الموجهين الأسريين وكيفية تأهيلهم للعمل في هذا المجال ؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

" بداية تثنى وزارة العدل لسعادة العضو الموقرة ما تضمنه السؤال المقدم منها بشأن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين وذلك لأهميته ولما يشكله الدور المنوط للموجهين الأسريين من أهمية بالغة في تماسك الأسرة التي تعد من أهم مقومات المجتمع الإماراتي وذلك من خلال إيجاد السبل التي تكفل معها الصلح في النزاعات الأسرية كأحد أهم الوسائل البديلة لحل تلك النزاعات قبل اللجوء للمحكمة وهو ما يعكس حرص سعادة العضوة على الاستفسار عن القضايا العامة التي تمس صالح الوطن والمواطنين، وحيث أن السؤال قد تضمن ازدياد الشكاوى حول عدم مقدرة الموجهين الأسريين على الصلح بين المتنازعين في منازعات الطلاق والحضانة والنفقة، واستعلمت سعادة العضوة عن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين، وحيث أنه وقبل الرد على السؤال تشير الوزارة إلى أنها لا تألو جهداً في الإصلاح بين الأطراف المتنازعة إلا أن دور لجان التوجيه الأسري في حل النزاع يعد مرحلة لاحقة على نشأته، وحيث أنه فيما يتعلق بعدد لجان التوجيه الأسري بالمحاكم الاتحادية الشرعية فإنها تبلغ تسع لجاناً بإجمالي عدد أربعة وعشرين موجه أسري وهو ما يكفي في المرحلة الحالية، وبشأن ما تضمنه



السؤال حيا ل معايير الوزارة في اختيار الموجهين الأسريين فقد نظمت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2011 المعدل بالقرار (563) لسنة 2013 بشأن لائحة التوجيه الأسري وضوابط ومعايير اختيار الموجهين الأسريين والتي تتمثل فيما يلي:

1. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي شرعي أو اجتماعي أو نفسي وعلى دراية بأحكام الشريعة المتعلقة بشؤون الأسرة وأحكام قانون الأحوال الشخصية.

2. أن يكون متزوجاً.

3. ألا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.

4. أن يجتاز المقابلة الشخصية عن طريق اللجنة المختصة بالتعيين.

5. أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة وإن كان رد إليه اعتباره.

ويستثنى من البند رقم واحد الموجهين الأسريين الأكفاء العاملين بالمحاكم قبل صدور اللائحة، وبناء على ما سلف فإن المؤهلات العلمية للموجهين الأسريين المعيّنين بالوزارة جميعها ما بين درجة الدكتوراه والبيكالوريوس في الشريعة والقانون ما عدا اثنين من الموجهين الأسريين باسروا العمل قبل صدور اللائحة، وحيث أنه

فيما يتعلق بالبرامج التدريبية التي يتم إلحاق الموجهين الأسريين فيتم إلحاقهم بدورات متخصصة بمعهد التدريب القضائي أو بالجهات ذات الصلة بشكل دوري نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دورات فيما يلي:

1. البرنامج التدريبي "الطلاق للضرر" وفق أحكام قانون الأحوال الشخصية - معهد دبي القضائي.

2. دوائر العلاقات بين الزوجين وحدودها وكيف التعرف على المحكم الأسري - معهد دبي القضائي.

3. الملتقى الأسري الرابع عشر "القيادة الأسرية" - مراكز التنمية الأسرية بخورفكان.

4. برنامج مهارات الإصلاح والتوجيه الأسري - معهد دبي القضائي.

5. تنمية الحب وعلاج الخلافات الزوجية - مركز أبوظبي التعليمي.

6. مهارات التوجيه وحل المشكلات الأسرية العدد سبع برامج من معهد التدريب والدراسات القضائية بالشارقة والفجيرة.

7. مهارات الإرشاد والإصلاح.

8. حل المشكلات بطريقة إبداعية.



9. تحليل نفسيات البشر.

10. الإصلاح بين المتخاصمين والعلاقات الوالدية الناجحة.

11. كيفية التعامل مع المشكلات الأسرية والإرشاد الهاتفي.

12. البرنامج التدريبي للطلاق للضرر.

13. فن التعامل مع أنماط الشخصية المختلفة والسعادة وجودة الحياة.

وتكشف الإحصائيات المبينة أدناه عن كفاءة الموجهين الأسريين فيما يدونونه من جهود للإصلاح الأسري وذلك من خلال نسب المنازعات المنتهية بالصلح أو الحفظ مقارنة بالمنازعات المعروضة. والله الموفق والمستعان.

معالي الرئيس:

سعادة الأخت كفاح الزعابي هل لديك تعقيب على رد معالي الوزير؟ تفضلي.

سعادة/ كفاح محمد ناصر الزعابي:

أكتفي معاليك بالرد الكتابي من معالي الوزير وذلك لأننا في لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في المجلس قد تبينا موضوع عام متعلق بمعايير الوزارة في تأهيل وتدريب الموجهين الأسريين، فإن شاء الله سنتناول هذه المعايير بشكل مفصل في الموضوع العام، شكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً لك، ننتقل إلى السؤال الخامس.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن سالم النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

5. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع –

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول "

نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة "

معالي الرئيس:

تفضلي سعادة الأخت كفاح الزعابي بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ كفاح محمد ناصر الزعابي:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي : تعاني مستشفيات الدولة الحكومية من نقص كبير في كادر التمريض في جميع الأقسام وخاصة في أقسام الطوارئ مما يؤثر سلباً على سرعة الاستجابة في تقديم



الخدمات العلاجية للمريض. فما هي جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع في حل مشكلة نقص كادر التمريض في المستشفيات الحكومية في الدولة؟".

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

"إن مهنة التمريض تعتبر أساس المنظومة الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أسمى المهن الإنسانية وهذا ما أثبتته جائحة "كوفيد-19" حيث تم تسليط الضوء على دورهم الحيوي كخط الدفاع الأول حيث بذلت الكوادر التمريضية جهوداً استثنائية في مواجهة الجائحة مقدمين نموذجاً إنسانياً ملهماً في تلبية نداء الواجب في كافة الأوقات كمصدر طمأنينة وثقة وأثبتت كوادرنا التمريضية كفاءتها وقدرتها على مواجهة هذه المحنة من قلب الحدث بقدر عال من المهنية والإنسانية من خلال تقديم أفضل الرعاية الصحية على مختلف مستويات التخطيط الاستراتيجي والقيادة الميدانية والرعاية السريرية، أما بشأن نقص في كادر التمريض في المستشفيات الحكومية في الدولة فإننا نحيطكم علماً بأنه يتم قياس واحتساب إعداد الكوادر التمريضية والحاجة الفعلية لها بناء على أفضل المعايير العالمية وبصورة دورية وعليه يتم توفير الكوادر اللازمة مباشرة وبشكل دوري تبعاً لمخرجات القياس والخدمات الآتية والمستحدثة في هذه المؤسسات تجنباً لحدوث أي نقص قد ينجم عنه التأثير على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، وعليه ووفقاً للمعطيات المتوفرة لدينا فإنه لم يتم رصد نقص حاد في المستشفيات علماً بأن النقص في الكوادر التمريضية هو تحد عالمي، وفقاً للتقدير الصادر من منظمة الصحة العالمية في أبريل 2020 من المتوقع أن يصل العجز في عدد الكوادر التمريضية في العالم خلال العشر سنوات القادمة إلى ما يقارب ستة ملايين ممرض وممرضة، ولدعم الكوادر التمريضية فإنه يتم رفدها باستمرار من خلال التعيينات المستمرة حيث أنه بمقارنة نسبة تعيينات الكوادر التمريضية التي تمت ضمن منشآت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في العام ألفين وعشرين بتلك التي تمت في عام ألفين وسبعة عشر فقد فاقت مئتين وسبعة وعشرين بالمئة.

ونود التطرق إلى إجمالي الكادر التمريضي في الدولة وفي المنشآت الحكومية بتزايد سنوي مستمر علماً بأن كادر التمريض يمثل (47.3%) من إجمالي الكادر الصحي بدولة الإمارات محققاً نسبة (5.89) ممرض وممرضة لكل ألف من السكان وفق تقرير عام 2019 علماً بأن المستهدف الوطني هو (6) ممرض وممرضة لكل ألف من السكان في العام 2021.



هذا وضمن جهود الوزارة لتعزيز عدد الكوادر التمريضية فقد تبنت الوزارة عدة مبادرات منها:
* وضع استراتيجية وطنية خمسية للتمريض لتكون خارطة طريق تمتاز بالمرونة والاستباقية بالتعاون مع كافة الجهات الصحية والحكومية والمحلية والتي تشمل خمسة محاور استراتيجية وهي:

الحوكمة والتشريعات.

إدارة القوى العاملة.

التعليم والتطوير المهني.

جودة الرعاية التمريضية.

الأبحاث التمريضية والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين لاستقطاب الكفاءات كماً ونوعاً من المواطنين وغير المواطنين واستباقهم.

وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية تم وضع كادر وظيفي متخصص للعاملين في القطاع الطبي الحكومي وتطوير مسارات وظيفية لهم بما يعزز جاذبية المهن الطبية ومنها التمريض من حيث الرواتب والأجر والمزايا بالمقارنة مع نظرائهم ويحقق الأهداف المنبثقة عن استراتيجية وزارة الصحة ووقاية المجتمع وبالتالي تطلعات الحكومة في هذا الشأن، بالإضافة إلى تطبيق مبادرة تعزيز جاذبية مهنة التمريض والمنبثقة عن الخطة الوزارية للعام 2015 والتي تضمنت جوانب التعليم والتحفيز والترويج وقد أسهمت المبادرة في زيادة نسبة التحاق الشباب المواطن في برنامج البكالوريوس لعلوم التمريض، حيث يبلغ إجمالي طلبة التمريض المواطن في الدولة والذين مازالوا على مقاعد الدراسة (2500) طالب وطالبة مع زيادة واضحة في نسبة إقبال الذكور، كما توفر وزارة الصحة ووقاية المجتمع من خلال المبادرة عدداً من المنح الدراسية لطلبة الثانوية العامة من القسمين كما يتم متابعة العمل على توسعة البرامج الأكاديمية التمريضية وتوفيرها في كافة مناطق الدولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات الأكاديمية حيث تتوفر حالياً على الأقل جامعة كلية في كل إمارة من إمارات الدولة

تقدم درجة البكالوريوس في علوم التمريض بالإضافة إلى تطوير البرامج التمريضية التخصصية واستحداث برامج جديدة تتجاوب مع متطلبات النظام الصحي في الدولة والتوصيات العالمية والمحلية وأحدثها الرعاية التمريضية للحالات الحرجة من مرضى القلب والشرابين وبرنامج الماجستير في القبالة يتم اتباع نظام كامل مبني على المعايير العالمية لإدارة الكوادر التمريضية منذ العام 2017 تبعاً لاحتياجات الرعاية الصحية الديناميكية والبيانات التحليلية المنبثقة من الواقع الراهن للمؤسسات الصحية التابعة لها، وقد حصل هذا النظام على عدد من الجوائز المحلية ومن



ضمنها جائزة أفضل فكرة ابتكارية ضمن فئة الإبداع في مجال ريادة الأعمال التابعة لجائزة أفكار الإمارات 2019 وقد أسهم هذا النظام في حصول المستشفيات الحكومية علي الاعتماد الصحي الدولي.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الأخت كفاح الزعابي هل ترغبين بالتعقيب على رد الوزير؟ تفضلي.

سعادة/ كفاح محمد ناصر الزعابي:

نعم معاليك، أنا في البداية أحب أن أشكر معالي وزير الصحة علي رده وعلى حرصه وعلى اهتمامه، وعندما نعيش في دولة كدولة الإمارات يكون شعارها لا للمستحيل فأقف عند جملة تم ذكرها في الرد الكتابي أن نقص كادر التمريض هو تحد عالمي وأعتقد أننا في دولة قادرين على التغلب على هذا التحدي ، أتمنى أن يكون بعد انتهاء جائحة كورونا هناك إحاطة إعلامية من معالي الوزير يذكر فيها نقص كادر التمريض أو كادر التمريض قبل الجائحة وبعدها ، وأكد على أن كادر التمريض عنصر مهم جداً في تسريع عملية العلاج في المستشفيات، قد لا يكون هنالك نقص في بعض المستشفيات لكن في بعض المستشفيات في إمارات أخرى تعاني من نقص كادر التمريض ، أشكره على حرصه واهتمامه وعلى الرد الكتابي ومنتظر التغطية الإعلامية أو الإحاطة الإعلامية إن شاء الله، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً، ننتقل إلى السؤال السادس.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن سالم النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

6.سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من

سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " دعم مصانع الأدوية المحلية " .

معالي الرئيس:

تفضل سعادة ضرار بالهول بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ ضرار بالهول الفلاسي:

شكراً معالي الرئيس.

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع :أكدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع سعيها إلى مضاعفة عدد مصانع الأدوية المحلية بحلول عام 2021 ، في إطار خطة الدولة لدعم منظومة الدواء ، مستهدفة أن تكون الإمارات وجهة عالمية للصناعات



الدوائية بحلول 2021 . فما هي خطط وبرامج الوزارة في شأن دعم مصانع الأدوية المحلية للدواء في الدولة ؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

" تحرص الوزارة على دعم الصناعات الوطنية من المنتجات الطبية لتحقيق الأمن الدوائي وذلك من خلال المبادرات والإجراءات التالية:

* إعطاء ميزة سعرية للأدوية المصنعة محلياً كافة مراحل التصنيع تصل إلى سبعين بالمئة من سعر الدواء المبتكر.

* إعطاء الأولوية لتسريع تسجيل المنتجات الطبية المصنعة محلياً والمقدمة للتسجيل في الوزارة في فترة لا تتجاوز ستين يوماً.

* منح ميزة تفضيلية للمصانع المحلية فقط لتقديم ملفات تسجيل الأدوية المحمية ببراءات اختراع قبل سنتين من انتهاء مدة الحماية الممنوحة للدواء المبتكر قرار وزاري رقم (321) لسنة 2020 بشأن استخدام المعلومات والبيانات الخاصة بالمنتجات الدوائية المبتكرة.

* تشجيع المستثمرين من الخارج والشركات العالمية على إنشاء مصانع في الدولة بناء على الاستثناء الوارد في القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2019 بشأن المنتجات الطبية ومهنة الصيدلة والمنشآت الصيدلانية حيث نصت المادة (117) على استثناء المستثمرين بالمناطق الحرة في الدولة من شرط التمتع بجنسية الدولة وكذلك ما تضمنته القائمة الإيجابية الصادرة بقرار مجلس الوزراء تطبيقاً لقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي.

* تشجيع الشركات العالمية لعقد شراكات مع المصانع المحلية وصلت إلى سبعة شراكة لنقل التقنيات الحديثة في التصنيع الدوائي للأدوية المبتكرة ومنحهم مميزات تفضيلية إلى أسعار المنتجات وصلت إلى عدد (106) صنف دوائي مبتكر.

* الوزارة رفعت مقترحاً بشأن سياسة الشراء الحكومية الموحدة للمنتجات الطبية من أهدافها زيادة نسبة المشتريات من المنتجات المصنعة وطنياً.

* تطبيق سياسة الأولوية الشرائية في المشتريات الحكومية للمنتجات الطبية الوطنية وفقاً لتوجيهات من مجلس الوزراء الموقر.



* إنشاء فريق مشترك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة الاقتصاد لدعم الصناعة الوطنية للمنتجات الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

* توجيه ودعم المصانع المحلية للبدء بتصنيع المواد الخام الداخلة في صناعة الأدوية.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الأخ ضرار بلهول هل لديك رغبة بالتعقيب على رد الوزير؟ تفضل.

سعادة/ ضرار بالهول الفلاسي:

شكراً معاليك وشكراً لمعالي الوزير على الرد الكتابي واكتفي به ولكن لدي تعقيب بسيط ، في ظل الجائحة تم إيقاف تصدير مصانع الأدوية المحلية للخارج بالرغم من وجود عقود مسبقة، وقبل الجميع هذا الإيقاف ولكنهم فوجئوا بأنه تم منح بعض الشركات تصريح للتصدير واستغلال هذه الشركات لهذا التصريح بأخذ امتيازات من الشركات الوطنية ودفعهم مقابل استخدامهم للتصريح ، لهذا أرجو التحقيق في هذا الموضوع لأنه أثار ضجة في تلك الأزمة ، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً، ننتقل إلى السؤال السابع.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن سالم النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

7. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من

سعادة العضوة / د. حواء الضحاك المنصوري حول " الرقابة على الدعاية الطبية " .

معالي الرئيس:

تفضلي سعادة الأخت الدكتورة حواء الضحاك المنصوري بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ د. حواء سعيد سالم المنصوري:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع : تلاحظ في الآونة الأخيرة انتشار الدعاية الطبية لبعض الأجهزة الطبية والمستحضرات الصيدلانية والمستلزمات الطبية مجهولة المصدر في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي . فما أوجه التنسيق والتعاون بين الوزارة والجهات المختصة في الدولة بشأن الرقابة على الدعاية الطبية ؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:



تعمل وزارة الصحة ووقاية المجتمع جاهدة لإحكام الرقابة على الإعلانات الصحية من خلال الرقابة على جميع الوسائل المتاحة كوسائل الإعلام المرئي منها والمسموع والمقروء ووسائل الإعلام والتواصل في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وفي ظل العولمة وتطور التقنيات الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والتطبيقات المنتشرة حديثاً قامت الوزارة بالرقابة على الإعلانات الصحية والتي تم تصنيفها لنوعين: إعلان صحي هادف ومتوافق مع الأنظمة والقوانين، إعلان صحي مضلل ومجهول المصدر، ولكل منهما إجراء خاص يتم اتباعه حيث أن الإجراء اللازم لرصد أي إعلان صحي يتم التدقيق عليه والتأكد من مطابقته للشروط والأنظمة والقوانين، وفي حال عدم الالتزام يوجه له خطاب وذلك للتنبيه بضرورة الالتزام والتوجه للترخيص العلني الذي تقوم به الوزارة بدورها للتأكد أن ما سيتم نشره والترويج له مطابق للوثائق والمستندات المطلوبة فيكون المخرج النهائي إعلان صحي هادف.

أما فيما يخص النوع الآخر من الإعلانات المضللة فتعمل الوزارة جاهدة للحد من انتشارها وذلك بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وفق منظومة متكاملة، فكما وهو معروف لدى الجميع تظهر بعض الحسابات في المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي البعض منها يحمل أسماء وهمية والآخر بدون اسم محدد ويتم إضافة أرقام هواتف للتواصل معهم للطلب والأغلب تكون لمندوبي البيع أو من خلال التواصل مع الأشخاص بالبريد الإلكتروني والبيع الإلكتروني، وفي مثل هذه الأحوال التي يصعب الوصول فيها للمعني بالأمر يتم التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين لضبط هذه الممارسات كهيئة تنظيم الاتصالات التي تبدي تعاونها الدائم معنا حيث تقوم بحجب المواقع الإلكترونية التي من شأنها إلحاق الضرر سواء على الأفراد أو المؤسسات المعروفة كالوكلاء الحصريين لبعض المنتجات الأصلية بالإضافة إلى أن بعض الجهات الحكومية سنت القوانين الداعمة للوزارة مثل المجلس الوطني للإعلام الذي أصدر القوانين الخاصة بنشر الإعلانات بكافة أنواعها بما فيها الصحية ومعايير المحتوى الإعلامي وقانون المطبوعات وجميع هذه القوانين تخدم ما تسعى إليه الوزارة لضبط الممارسات غير القانونية، كما تقوم الوزارة بالتأكد من محتوى المادة الإعلانية في المنشآت الصحية والصيدلانية المرخصة لدى وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الصحية على مستوى الدولة خلال الزيارات التفتيشية الروتينية وذلك من خلال التأكد من حصول هذا الإعلان على تسجيل ساري المفعول من وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويتم عمل ضبطيات وزيارات مشتركة مع الجهات المعنية في الشرطة والدوائر الاقتصادية وذلك لضبط مروجي هذه المنتجات التي تحمل ادعاءات طبية كاذبة حيث يتم إرسال مفتشين لأخذ عينات عشوائية للمنتجات وإرسالها لمختبر الضبط والجودة التابع لوزارة الصحة



وقاية المجتمع للتأكد من سلامة هذه المنتجات بالإضافة إلى التأكد من أوراق تسجيل هذه المنتجات الطبية والمستحضرات الصيدلانية، وهناك العديد من الجهات الحكومية والمحلية التي تبدي تعاونها التام مع الوزارة بالإبلاغ في حال تم رصد إعلانات مضللة فيما يخدم المصلحة العامة كالهيئات الصحية.

أيضاً من جانب آخر تقوم الوزارة بتوعية الجمهور بخطورة هذه الحسابات أو الإعلانات المضللة من خلال ما تقوم بتنفيذه من مبادرات توعوية ساهمت في خلق وعي لدى المتلقي للإعلان وهذا ما تم ملاحظته من خلال تواصل بعض أفراد المجتمع في الإبلاغ عن بعض الإعلانات المضللة مما يعني أن الجمهور أصبح أكثر وعياً في تلقيه للإعلان الصحي، وهذا يدل على أن المبادرات حققت النتائج المرجوة منها ولا تزال الوزارة مستمرة في مبادراتها التوعوية وابتكار كل ما هو جديد لتحقيق رؤية الوزارة وما تسعى إليه في نظام صحي فعال ومستدام لمجتمع سعيد.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الأخت الدكتورة حواء هل عندك رغبة في التعقيب على رد معالي الوزير ؟

سعادة/ د. حواء سعيد سالم المنصوري:

لا معاليك أكتفي بالرد.

معالي الرئيس:

شكراً، ننتقل إلى السؤال الثامن.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن سالم النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

8. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية " .

معالي الرئيس:

تفضلني سعادة الأخت الدكتورة موزة بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

السلام عليكم " إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي : بلغ عدد وفيات أمراض السرطان في الدولة 99 حالة لكل 100 ألف شخص من السكان ، وتعتزم الدولة خفض عدد وفيات السرطان لـ 64.2 حالة لكل 100 ألف من السكان بحلول عام 2021 ، حيث يعتبر هذا الهدف أحد



مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيق نظام صحي بمعايير عالمية ، وفق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة . فما هي جهود الوزارة في إنشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة ؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً دكتورة، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال :

"تطرح دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال رؤيتها للعام 2021 بأن تكون من أفضل دول العالم ومئويتها التي يعتبر أحد أبرز مساراتها مسار توفير حياة صحية مديدة ونشطة حيث تبذل الدولة جهوداً حثيثة لمحاربة الأمراض غير السارية مثل أمراض السرطان من خلال وضع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بها بالإضافة إلى التوسع المتزايد في خدمات الرعاية الصحية وتمويلها، حيث شهدت الخدمات الصحية في هذا المجال تحسناً ملحوظاً من حيث الوقائية وخدمات الفحص والتشخيص إضافة للكشف المبكر عن السرطان والخدمات العلاجية والرعاية التلطيفية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد حالياً (20) مستشفى ومركز حكومي وخاص تقدم خدمات السرطان وفقاً لأحدث البروتوكولات والممارسات والمعايير العالمية المطبقة في هذا المجال مثل خدمات الفحص وخدمات التشخيص والكشف المبكر السرطان وتقديم الخدمات العلاجية بأنواعها والرعاية التلطيفية إضافة للمتابعة وتقصي رجوع السرطان بعد إتمام العلاج، وكان لهذه المراكز الدور الفعال في الكشف عن العديد من الحالات وعلاج الكثير منهم علماً بأن هذه المستشفيات والمراكز موزعة في إمارات الدولة كالتالي:

إمارة أبوظبي: مستشفى توام - مركز الخليج الدولي للأورام - مستشفى النور - مستشفى كليفلاند - مستشفى برجيل - مستشفى شخبوط - السعودي الألماني - مركز كليمينسو - مستشفى إن أم سي التخصصي.

إمارة دبي: مستشفى لطيفة - مستشفى دبي - مستشفى راشد - المستشفى الأمريكي - مستشفى المدينة - مستشفى ويلكير - مستشفى برايم.

إمارة الشارقة: مستشفى الجامعة - مستشفى الزهراء ومستشفى زليخة.

إمارة رأس الخيمة: مستشفى الشيخ خليفة التخصصي.



ووفقاً للمعايير العالمية ومنظمة الصحة العالمية التي أوصت بأن تهدف كل دولة إلى أن يكون لديها مركز سرطان واحد متخصص ومتكامل لعلاج السرطان بحد أدنى ويعتمد ذلك بناء على عدد الحالات المكتشفة سنوياً.

ومن ضمن جهود الوزارة التي تم اتخاذها في مجال إنشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة فقد اتخذت بالشراكة مع الجهات الصحية الأخرى عدد من المبادرات والتوجهات منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إدارة المؤشر الوطني المعني بخفض الوفيات من أمراض السرطان بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والذي يعتبر موجهاً رئيسياً في مجال التوسع بخدمات أمراض السرطان.

- إنشاء سجل وطني لأمراض السرطان أسهم بشكل كبير ولعب دوراً حيوياً في رصد الحالات كجزء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان وأسهم باتخاذ القرار بشأن السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها.

- إطلاق البرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لأمراض السرطان وعليه استخدام النتائج كوسيلة لصناعة القرار في مجال التوسع بخدمات السرطان والتحويل لتلقي العلاج وفقاً لذلك.

- تطوير أنظمة ومسارات للإحالة الإكلينيكية بين المنشآت والمراكز المقدمة لخدمات أمراض السرطان.

- تطوير خدمات الرعاية التلطيفية في الدولة وإطلاقها في جميع المؤسسات الصحية في الدولة والعمل على توفير هذه الخدمات والأدوية المصاحبة لها لرعاية المرضى في منازلهم.

- إطلاق برامج وطنية مبتكرة لدعم مرضى السرطان وتقديم خدمات الدعم النفسي لهم بالإضافة لاستقطاب خبراء عالميين بهدف تطوير وتبادل الخبرات واستضافة المؤتمرات في مجال السرطان.

- كما وتبنت الوزارة بداية استراتيجيات وقائية وبرامج استباقية وبرامج توعوية للوقاية من أمراض السرطان وتقليل من عوامل الاختطار وتعزز من أنماط الحياة الصحية لأفراد المجتمع ومنها خفض معدل الوفيات بما يحقق الرؤية الطموحة للوزارة المتمثلة بتحقيق نظام صحي فعال ومستدام لمجتمع سعيد وتحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، كما وضعت سياسة موحدة على مستوى الدولة لتقليل الوفيات من أمراض السرطان وضمان الاستدامة والتطوير المستمر في مكافحة أمراض السرطان في الدولة.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الدكتورة موزة العامري هل لديك رغبة بالتعقيب على رد معالي الوزير ؟ تفضلني.



سعادة/ د.موزة محمد العامري:

أتمنى من معالي الوزير أن يكون حاضراً للإجابة على السؤال.

معالي الرئيس:

دكتورة موزة بالنسبة لموضوع الأسئلة بين الأدوار فإنها تحكمها مادة مختلفة عن المادة التي تتعلق بالأسئلة أثناء دور الانعقاد، فالأسئلة من هذا النوع يكتفى بها بالرد كتابياً فقط ولا يطلب فيها حضور الوزير، وهذا الأمر أيضاً قد تم إيضاحه من قبل الأمانة لكم عندما أبديتم رغبة في طرح الأسئلة، فهناك من اختار منكم أن يتم الرد على هذه الأسئلة كتابياً وهناك من ارتأى تأجيل سؤاله لغاية بدء دور الانعقاد، فمن ناحية تنظيمية فإن المادة (147) تنظم الأسئلة أثناء دور الانعقاد والمادة (152) تنظم الأسئلة بين دوري الانعقاد، ولهذا لا يمكن طلب معالي الوزير للحضور للرد على هذا السؤال وبالتالي نعتبر أن الرد الكتابي هو ما قبلته كمبدأ من الأصل.

معالي الرئيس:

ننتقل الآن إلى السؤال التاسع .

سعادة/ د.عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

9. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي " .

معالي الرئيس:

تفضل سعادة الأخ ضرار بالهول بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ ضرار بالهول الفلاسي:

شكراً معاليك.

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع : مع انتشار وباء كورونا في الدولة ، ما هي خطط الوزارة المستقبلية في تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي في الدولة بما فيها توفير بدائل الأدوية للمستهلك ؟ " .

معالي الرئيس:

يبدو أنك جمعت الأسئلة الثلاثة ونحن نتكلم عن السؤال التاسع يا أخ ضرار. سنتلو الرد على السؤال التاسع ثم بعد ذلك سنطلب منك تلاوة نص الأسئلة المتبقية. تفضل بتلاوة الرد الكتابي.



رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضو ضرار حميد بالهول الفلاسي حول منع انتشار وباء كورونا في الدولة: ما هي خطة الوزارة المستقبلية في تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي في الدولة بما فيها توفير بدائل الأدوية للمستهلك.

- تم استصدار قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2015 الذي ينظم المخزون الطبي الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، قامت الوزارة باستصدار قرار وزاري رقم (872) لسنة 2016 تضمن به العمل بقرار مجلس الوزراء آنف الذكر وكما اتجهت الوزارة مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهات الصحية المعنية في الدولة بقيام وضع خطة وطنية مشتركة لإدارة وإدامة واستعاضة المخزون الطبي الاستراتيجي على مستوى الدولة.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة العضو هل لديك تعقيب على هذا الرد؟ بالنسبة للسؤالين الآخرين فإن الردود وردت سرية وتم اطلاقك عليهما.

سعادة/ ضرار بالهول الفلاسي:

أكتفي معاليك.

معالي الرئيس:

ننتقل للسؤال العاشر.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

10. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة " .

معالي الرئيس:

لنتفضل سعادة الدكتورة موزة العامري بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي : ما هي جهود الوزارة للحد من تسرب الكوادر الفنية المواطنة العاملة في المختبرات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة ؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً يا دكتورة، تفضل بتلاوة الرد الكتابي.



السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

" تمثل الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص طريقة فعالة أكثر لتكاملية القدرات وتمكين الكوادر البشرية لرفع كفاءة إنتاجية العمل وهذا أسلوب متبع في أكثر دول العالم المتقدمة، وانطلاقاً من هذا التوجه فقد تم تعهيد خدمات المختبرات لشركة معروفة في هذا المجال والذي كان من أبرز أهدافها تحسين جودة الخدمات المخبرية وتقديم خدمات مخبرية متقدمة بما في ذلك استخدام أنظمة التشغيل الآلي وتقليل فترات إنجاز الفحوصات المخبرية. مرفق الجدول. وقد نتج عن هذا التعهيد خفض في تكاليف ونفقات تشغيل الخدمات المخبرية في وزارة الصحة ووقاية المجتمع كما لا يخفى على الجميع قدرة مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع مع شركة التعهيد على التعامل مع العدد الكبير من الفحوصات خلال جائحة كوفيد19، كما حصل عدد (11) من مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع مع شركة التعهيد على شهادة الأيزو والخاصة بتطبيق المعايير العالمية لجودة المختبرات من مركز الإمارات العالمي للاعتماد، كما نود التأكيد بأن عدد الفنيين المواطنين زاد بنسبة (3%) من إجمالي الكوادر الفنية العاملة في مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع، كما تم ابتعاث مجموعة من الفنيين المواطنين العاملين في المختبرات الطبية لاستكمال دراستهم العليا تشجيعاً للكوادر الإماراتية على التطوير من خلال التدريب والتأهيل.

معالي الرئيس:

دكتورة موزة هل لديك تعقيب على رد معالي الوزير؟

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

أكتفي طال عمرك شكراً.

معالي الرئيس:

والآن ننتقل إلى السؤال الثالث عشر.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

13. سؤال موجه إلى معالي / سهيل بن محمد المزروعى - وزير الطاقة والبنية التحتية - رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020 ".

معالي الرئيس:

سعادة أحمد الشحي، معالي الوزير طلب تأجيل الرد على هذا السؤال، فهل توافق على طلب معالي الوزير؟ حسناً ننتقل إلى السؤال الرابع عشر.



سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

14. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/ حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم .

معالي الرئيس:

سعادة الأخ حميد العبار الشامسي تفضل بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع : ما هي خطة الوزارة لزيادة نسبة الدعم المادي لجميع مراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم الحكومية؟" .

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

"في البداية نشكر سعادة العضو حميد علي العبار الشامسي على هذا السؤال ونود إفادتكم بالتالي:

1. تقدم وزارة التنمية المجتمع خدمات التأهيل لأصحاب الهمم من خلال ثمانية منافذ هي على النحو التالي:

مركز التدخل المبكر دبي.

مركز دبي لأصحاب الهمم.

مركز عجمان لأصحاب الهمم.

مركز رأس الخيمة لأصحاب الهمم.

مركز أم القيوين للتوحد.

مركز الفجيرة لأصحاب الهمم.

مركز دبا الفجيرة لأصحاب الهمم.

وحدة التدخل المبكر الفجيرة.

يتم تقييم احتياجات هذه المراكز وظيفية أو مادية أو مرافق أو أجهزة وتوضع تقديرات تكلفة الاحتياجات قبل إعداد موازنة الوزارة.

3. يتم تضمين احتياجات هذه المراكز في موازنة الوزارة الكلية وترفع لوزارة المالية لاعتمادها لتلبية احتياجات المراكز.



الخدمات المقدمة من قبل الوزارة:

خدمات التدخل المبكر للأطفال دون ست سنوات: تقدم وزارة تنمية المجتمع خدمات التدخل المبكر عبر الدعم المتخصص للأطفال ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي أو المعرضين للتأخر النمائي وأسره في السنوات الأولى من عمر الطفل وذلك من أجل دعم نموهم ومشاركتهم في الحياة الأسرية والمجتمعية ومساعدتهم على التطور والتعلم والمشاركة في الأنشطة اليومية ومساعدة الأسر بتعلم كيفية دعم وتربية الطفل من أجل تلبية احتياجاته وتتكيف مع وجود طفل بين أفرادها من ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي.

خدمات مراكز أصحاب الهمم:

التقييم المتداخل للتخصصات التربوي والنفسي والاجتماعي والخدمات العلاجية المساندة والذي يشمل العلاج الطبيعي والوظيفي واللغة والكلام.

برامج التربية الخاصة:

والتي تلبي الاحتياجات التربوية والتعليمية والتطويرية لأصحاب الهمم في مجال التطور والنمو بما يتناسب مع طبيعة الإعاقة وشدها.

خدمات الأسرة الفردية:

والتي تستهدف بشكل أساسي أسرة الطفل لتمكينها من تنمية مهارات الطفل في نطاق البيئات الطبيعية التي يعيشها وهي موجهة للأطفال الذين أعمارهم أقل من ثلاث سنوات.

البرامج الاجتماعية: والذي يعزز النمو والتطور والدمج الاجتماعي لدى أصحاب الهمم وبرامج الحماية من الإساءة والزيارات المنزلية.

برامج الاستشارات النفسية والسلوكية: والذي يشمل على البرامج التربوية والنفسية الإرشادية والتي تتم بشكل فردي أو جماعي لأصحاب الهمم وأسره.

وبرامج تعديل السلوك لتحقيق التكيف لأصحاب الهمم نحو الذات ومع البيئة المحيطة وتنمية الجوانب السلوكية الإيجابية لديهم.

البرامج العلاجية في مجالات العلاج الطبيعي والوظيفي والنطقي بالإضافة لخدمة العلاج بركوب الخيل والعلاج المائي وخدمات فحص السمع.

خدمة التعليم الدامج للأطفال بعد مرحلة التدخل المبكر بعد سن الثالثة من العمر: ويتم ذلك في أي مرحلة عمرية ما بين الثلاث إلى ست سنوات وذلك تبعاً لقدرات الطفل وبيئته التعليمية الدامجة المتوفرة له، ويحول الأطفال ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية تلقائياً إلى النظام التعليمي.



الخدمات التمريضية والطبية العامة، البرامج الترفيهية والترفيهية والرياضية والأنشطة اللامنهجية. خدمات التأهيل المهني والتشغيل (مشاغل):

تركز وزارة تنمية المجتمع جهودها في تشغيل ذوي الإعاقة الذهنية وتشغيل فتيات من ذوي الإعاقة الذهنية فوق ثمانية عشر سنة بشكل خاص وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين أصحاب الهمم حيث أن مشاغل تتيح لأصحاب الهمم الانتقال إلى التشغيل الدامج من خلال مشاريع التشغيل الخاصة مشاغل وتتركز أهداف (مشاغل) فيما يلي:

* التدريب والتأهيل المهني لأصحاب الهمم المقبلين على سن العمل أو الباحثين عن عمل.
* إعداد أصحاب الهمم مهنيًا ونفسيًا للدخول في سوق العمل والحصول على فرص عمل مناسبة لهم.

* التوظيف الانتقالي أو التوظيف عن بعد لأصحاب الهمم: انتقال أصحاب الهمم العاملين في المراكز إلى نظام توظيف الدامج يتضمن مشاغل أيضا تدريب الفتيات على مجموعة من المهن والمهارات مثل صناعة المجوهرات من الأوراق النقدية المتلفة أو صناعة الشوكولاتة أو غيرها وجانب تسويقي للمنتجات الذي يدر بدوره دخلاً على هؤلاء الفتيات ويؤدي بهن إلى الاستقلال الاقتصادي.

يتميز مشاغل في تمكين الفتيات من إدارة الذات تبعاً للميول والقدرات وتمكين الفتيات القادرات من إدارة مشاريعهن الخاصة وبالتالي فهو شكل من أشكال التشغيل الذاتي الذي يخرج من إطار مراكز أصحاب الهمم إلى القطاع الخاص.

4. تقوم الوزارة بتوفير بعض الخدمات من خلال الرعاية والشراكات التي تعقدتها الوزارة مع جهات أخرى، ومثالها مركز معين للتكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي تم تأسيسه وتوفير مستلزماته بالتعاون مع شركة الطاير ويحتوى المركز على مجموعة كبيرة من الأدوات والتقنيات والأجهزة والتطبيقات الذكية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين معهم وأولياء أمورهم في كثير من المجالات التعليمية والتأهيلية والحياتية اليومية من خلال توفير وسائل وتقنيات حديثة متطورة تمكن الطلبة من أصحاب الهمم على التواصل مع عالم التكنولوجيا والاتصالات من خلال الأجهزة والتطبيقات الذكية، وتوفير وسائل وأجهزة بديلة تشمل وسائل الاتصال المستخدمة مع مجموعة واسعة من الإعاقات في الكلام واللغة بالإضافة إلى الإعاقات الخلقية مثل الإعاقة المتعددة والذهنية والتوحد والاضطرابات النمائية، القيام بعملية التقييم والتشخيص بقصد تحديد الاحتياجات الأساسية لكل طالب وإعداد الخطط التربوية الفردية التي تناسب كل حالة على حدة والعمل على تنفيذها.



تعليم الطلاب بطريقة مختلفة تستخدم فيها التقنيات الحديثة وتعريفهم بها واكتساب المهارات التواصلية والاجتماعية التي تساعد على تكيفهم تعليمياً وبيئياً واجتماعياً واستثمار أقصى قدراتهم للتواصل والدمج مع المجتمع.

تدريب أولياء أمور أصحاب الهمم على أهمية استخدام هذه الأجهزة المساعدة، الصالة الرياضية الحسية في مركز دبي لأصحاب الهمم التي تم تجهيزها بالتعاون مع جافزا وهي من أكبر الصالات التي تدعم تنمية حواس الطفل وزيادة تأقلمه مع المثبرات الحسية في البيئة مما يقود إلى سرعة إدماجه وتكيفه مع البيئة الاجتماعية والتعليمية المحيطة، وتفيد هذه الصالة بشكل خاص الأطفال ذوي التوحد والذين يواجهون من أجل دعم تكيفهم الحسي مع البيئات التي يعيشون فيها.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة كريم نوتركس العالمية وهي اتفاقية شراكة مع شركة كريم نوتركس العالمية والمعنية بخدمات النقل والمواصلات بهدف تقديم باقة من الخدمات التي تسهم في دعم أصحاب الهمم لممارسة حياتهم اليومية، وتعكف وزارة تنمية المجتمع على التعاون مع شركة كريم نوتركس العالمية خلال المرحلة القادمة من أجل تدريب السائقين في الشركة على آلية التعامل مع المستفيدين من خدمات التوصيل من أصحاب الهمم لضمان النقل الآمن والميسر والسهل لهم بما يحقق لهم السعادة.

مشروع الزراعة المائية بالتعاون مع تعاونية الاتحاد والذي يهدف إلى تنمية قدرات أصحاب الهمم وتطوير مهاراتهم في إدارة المشاريع والمهارات الحياتية التطبيقية وتحقيق الاستقلالية لهم وتنمية ثقتهم بأنفسهم، إضافة إلى تمكينهم ودمجهم في المجتمع لتكوين نسق معرفي وفكري وقيمي وسلوكي للمساهمة في تنمية المجتمع.

الشراكة مع جامعة أبوظبي: يهدف إلى دعم وتطوير التعليم في الدولة وخاصة في مجال أصحاب الهمم وتأهيل الكوادر المواطنة العاملة في الميدان وتأهيلهم للنهوض بواقع تأهيل أصحاب الهمم في الدولة إلى جانب تعزيز مجالات تعاون مشترك بما يعود بالنفع لكلا الطرفين وعلى تنمية القطاع الحكومي بشكل خاص وكذلك إيجاد فرص لتطوير مهارات المواطنين العاملين في مراكز أصحاب الهمم وتمكينهم في استكمال تعليمهم في جامعة أبوظبي في مساري التدخل المبكر أو اضطراب طيف التوحد.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة العضو حميد الشامسي هل لديك رغبة في التعقيب على رد الوزيرة؟ تفضل.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع، مقدرين دورها ودور الوزارة في دعم هذه المراكز ورغم اقتناعنا بالرد الكتابي لكن لازالت



أطالب بالمزيد من الرعاية والاهتمام بهذه المراكز حتى تكون قادرة ومؤهلة تماماً لتقديم دعمها لأصحاب الهمم الذين يمثلون شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع، وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً، ننتقل الآن إلى السؤال الخامس عشر.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

15. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو / محمد عيسى الكشف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية " .

معالي الرئيس:

تفضل سعادة الأخ محمد عيسى الكشف بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع : يختص مركز دار زايد للرعاية الأسرية برعاية الأطفال الأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية حيث تم استلام فرع الدار في إمارة أم القيوين من قبل الوزارة في عام 2018 . فما هي الأسباب التي دعت إلى تأخر افتتاح هذه الدار وبدء العمل فيها؟ " .

معالي الرئيس:

شكراً، أرجو تلاوة الرد الكتابي.

السيد/ د. عبدالسلام محمد الحمادي: (عريف الحفل)

نص الرد الكتابي على السؤال:

"يختص مركز دار زايد للرعاية الأسرية برعاية الأطفال الأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية حيث تم استلام فرع الدار في إمارة أم القيوين من قبل الوزارة في عام 2018، فما هي الأسباب التي دعت إلى تأخر افتتاح هذا الدور وبدء العمل فيها؟

في البداية نشكر سعادة العضو محمد عيسى الكشف على حرصه ومتابعته للخدمات التي تقدم للمواطنين، أما بشأن سؤاله عن تأخر افتتاح دار الرعاية الأسرية في أم القيوين فنود الإفادة بأن مسمى الدار هو دار خليفة للرعاية الأسرية وتالياً هو مضمون الإجابة.

الإجابة: قامت الوزارة بالإجراءات التالية:

1. إن الهدف من إنشاء دار خليفة للرعاية الأسرية وفقاً لما تم اعتماده من مجلس الوزراء في عام 2010 استئصال حالات الأطفال مجهولي النسب، تم تخصيص الأرض ومباشرة البناء للمشروع



تحت إشراف مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية وتم استلامه رسمياً في عام 2018 من قبل وزارة تنمية المجتمع.

2. تم حصر احتياجات المرحلة الأولى لتشغيل الدار، مبنى الإدارة زائد أربعة فلل.
3. تم تأثيث مبنى الإدارة وعدد أربعة فلل، شقتان في كل فيلا تخدم الفئات المستهدفة.
4. تم إجراء مقابلات لتوظيف الكادر الإداري والفني والفني المساعد للدار.
5. ونظراً لحدوث تغييرات وتطورات في وسائل البحث والتحري بحيث أصبحت قادرة على كشف الآباء البيولوجيين الفعليين لمجهولي النسب الأمر الذي انعكس على انخفاض عدد الحالات التي يتم اعتبارها من فئة مجهولي النسب على مستوى الدولة إلى أن وصلت إلى معدل ثمان حالات سنوياً، بالإضافة إلى صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري.

وفي ظل المستجدات المذكورة أعلاه ارتأت الوزارة تعديل المستهدف للدار بما يتناسب وحجم المشروع لاستقبال الحالات على النحو التالي:

- ضحايا العنف الأسري من النساء والرجال والأطفال.
 - الأطفال فاقدى الرعاية الأسرية.
 - الأيتام مجهولي النسب.
 - أبناء السجينات.
 - الأسر والأفراد المتأثرين بالكوارث الطبيعية والبيئية.
6. صدر تكليف من مجلس الوزراء بتسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة من خلال المسرعات الحكومية خلال مئة يوم، علماً بأن وزارة الداخلية تعتبر صاحبة المبادرة وبناء على الدعوة الموجهة إلى وزارة تنمية المجتمع للمشاركة ضمن فريق المسرعات الحكومية فيما يخص مبادرة مراكز حماية المرأة وهي إحدى المبادرات الخاصة بالاستراتيجية تم أدرج دار خليفة للرعاية الصحية ضمن برنامج المسرعات الحكومية للاستفادة من بعض المباني المتوفرة بها لدعم المبادرة على النحو التالي:

- إتمام اتفاق مع فريق القيادات من وزارة الداخلية والجهات المساهمة على التركيز على تحدي تأسيس مركز نموذجي معتمد لإيواء المرأة المعنفة ليشمل كل من إمارات عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ومن ثم تشكيل فريق المسرعات من الجهات التالية: وزارة الداخلية - وزارة تنمية المجتمع - وزارة العدل - الاتحاد النسائي - مؤسسة رعاية النساء



والأطفال دبي - مؤسسة زايد العليا - مؤسسة شؤون القصر أبوظبي - مجلس التعاون بين الجنسين.

قام فريق المسرعات بوضع تصور خاص بتأسيس مركز نموذجي تم اقتراحه من قبل فريق العمل بحيث يكون هذا المركز ضمن مشروع دار خليفة للرعاية الأسرية التابعة لوزارة تنمية المجتمع وذلك من خلال ثلاثة مسارات:

1. إعداد دليل إجراءات الدار.

2. حصر الكوادر البشرية.

3. إعداد الملف التسويقي للمشروع.

توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 24/12/2019 بين الأطراف المشاركة في المشروع ووزارة الداخلية ووزارة تنمية المجتمع ووزارة الصحة ووقاية المجتمع والاتحاد النسائي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تحدد المهام ومسؤوليات الجهات.

تجهيز فيلا سكنية واحدة مكونة من شقتين لإيواء الحالات المعرضة للعنف، خلال الفترة التجريبية تم رفد الدار بعدد عشرة موظفات بنظام الإعارة من وزارة الداخلية للإشراف على الحالات وفقاً للاتفاقية المبرمة بين الوزارة والجهات المختصة.

7. بعد استقبال الموظفات المعارات من وزارة الداخلية بدأت الوزارة بإعداد الموظفات من خلال دورات تدريبية تخصصية للتعامل مع الحالات المستفيدة من الدار والاستعداد لاستقبال الحالات.

8. وعلى إثر جائحة كوفيد19 طلبت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث الاستفادة من دار خليفة للرعاية الأسرية حيث بادرت الوزارة بتخصيص (11) فيلا لإيواء الحالات المصابة والمخالطين وتم تسليم الدار للهيئة في شهر مارس 2020، ومع استمرار الجائحة تم تمديد المدة الزمنية حتى نهاية ديسمبر 2020 قابلة للتمديد لاستخدامها ضمن جهود الهيئة للتصدي لجائحة كوفيد19.

معالي الرئيس :

شكراً، سعادة الأخ محمد عيسى الكشف هل لديك رغبة بالتعقيب على رد معالي الوزيرة؟ تفضل.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

نعم معالي الرئيس شكراً جزيلاً وشكراً لمعالي الوزيرة على الرد وأنا أؤكد على الكلام فعلاً بأن المركز تم تشغيله بنسبة مائة بالمائة في ظل ظروف الجائحة ومن ثم هو يعد من المراكز الكبيرة في دولة الإمارات والذي أتمنى إن شاء الله في الأيام القليلة القادمة أن يرجع لعمله الطبيعي وشكراً معالي الرئيس.



معالي الرئيس:

بهذا انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول أعمال الجلسة الأولى، سنرفع الجلسة ونأخذ استراحة قصيرة لنعود مرة أخرى لاجتماع الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية، الآن الساعة الواحدة والنصف وسنعود في تمام الساعة الثانية والنصف، فهل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن؟
(موافقة)

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 13:31 ظهراً)

رئيس المجلس

صقر غباش

الأمين العام

د. عمر عبدالرحمن النعيمي



الملاحق



ملحق رقم (1)

تشكيلات المجلس الوطني الاتحادي
في دور الانعقاد العادي الثاني
من الفصل التشريعي السابع عشر

لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليماني	2
2	سعادة / محمد أحمد محمد أحمد اليماني	2
3	سعادة / يوسف عبدالله عثمان البطران الشحي	2
4	سعادة / عبيد خلفان عبيد الغول السلامي	1
5	سعادة / أحمد عبدالله محمد عبيد الشحي	2
6	سعادة / سهيل نخيره عيضة سهيل العفاري	2
7	معالي / د. علي راشد عبدالله علي النعيمي	1

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / كفاح محمد ناصر الشحفي الزعابي	2
2	سعادة / صابرين حسن سعيد محمد اليماني	1
3	سعادة / خلفان راشد خلفان النايلي الشامسي	2
4	سعادة / ناعمة عبدالرحمن محمد المنصوري	2
5	سعادة / جميله أحمد محمد بن عمير المهيري	2
6	سعادة / سهيل نخيره عيضة سهيل العفاري	2
7	سعادة / حمد أحمد سلطان الرحومي المهيري	1

لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليلي	2
2	سعادة / محمد عيسى عبيد الكشف	2
3	سعادة / خلفان راشد خلفان النايلي الشامسي	2
4	سعادة / ناعمة عبدالرحمن محمد المنصوري	2
5	سعادة / جميله أحمد محمد بن عمير المهيري	2
6	سعادة / حميد علي حميد العبار الشامسي	2
7	سعادة / ضرار حميد عبدالله بالهول	2

لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليلي	2
2	سعادة / مروان عبيد علي عبيد المهيري	2
3	سعادة / كفاح محمد ناصر الشحفي الزعابي	2
4	سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي	2

لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
5	سعادة / عائشه محمد سعيد راشد الملا	2
6	سعادة / عدنان حمد محمد حمد الحمادي	1
7	سعادة / أحمد عبدالله محمد عبيد الشحي	2

لجنة الشؤون الصحية والبيئية الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / شذى سعيد علي علاي النقبي	2
2	سعادة / عذراء حسن حميد بن ركاض آل علي	1
3	سعادة / د. موزه محمد سعيد حمور العامري	1
4	سعادة / محمد أحمد محمد أحمد اليماني	2
5	سعادة / سمييه عبدالله سالم بن حارب السويدي	2
6	سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي	2
7	سعادة / ناعمه عبدالله سعيد الشهران	2

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / ميره سلطان ناصر محمد السويدي	1
2	سعادة / مروان عبيد علي عبيد المهيري	2
3	سعادة / عائشه راشد سلطان لتيتم آل علي	2
4	سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار	2
5	سعادة / عائشه رضا حسين البيرق	2
6	سعادة / سعيد راشد عبدالله العابدي النعمي	1
7	سعادة / د. طارق حميد مطر محمد الطاير	1

لجنة الشكاوى الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار	2
2	سعادة / مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنيه	1
3	سعادة / سمييه عبدالله سالم بن حارب السويدي	2
4	سعادة / حميد علي حميد العبار الشامسي	2
5	سعادة / عائشه رضا حسين البيرق	2
6	سعادة / ناعمه عبدالله سعيد الشهران	2
7	سعادة / علي جاسم أحمد جاسم آل علي	1

لجنة شؤون التعليم والثقافة و الشباب و الرياضة والإعلام الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / ساره محمد أمين أحمد محمد فلكناز	1
2	سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليمحي	2
3	سعادة / شذى سعيد علي علاي النقبى	2
4	سعادة / د. حواء سعيد سالم الضحاك المنصوري	2
5	سعادة / عفراء بخيت سيف بن هندي العليلي	2
6	سعادة / د. شيخه عبيد سالم خليف الطنجي	1
7	سعادة / ضرار حميد عبدالله بالهول	2

لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية الحالة/ تم إعادة التشكيل		
م	اسم العضو	عدد اللجان المنضم لها
1	سعادة / د. حواء سعيد سالم الضحاك المنصوري	2
2	سعادة / عفراء بخيت سيف بن هندي العليلي	2
3	سعادة / محمد عيسى عبيد الكشف	2
4	سعادة / عائشه راشد سلطان ليتيم آل علي	2
5	سعادة / د. نضال محمد أحمد بن شريك الطنجي	1
6	سعادة / عائشه محمد سعيد راشد الملا	2
7	سعادة / يوسف عبدالله عثمان البطران الشحي	2



ملحق رقم (2)

نص البيان الصادر عن المجلس
بشأن معاهدة السلام الإماراتية – الإسرائيلية

بيان المجلس الوطني الاتحادي في شأن معاهدة السلام الإماراتية-الإسرائيلية

أبوظبي في 15 سبتمبر 2020

إننا في المجلس الوطني الاتحادي إذ نوّكد على ان معاهدة السلام الإماراتية –الإسرائيلية خطوة تاريخية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وبما يكفل تحقيق الامن والاستقرار في ارجائه.

-وإذ نعبر عن أن هذه المعاهدة تعكس ثوابت السياسة الإماراتية، وارثها التاريخي العظيم في الانفتاح على كل دول العالم وفق ما يحقق مصالحها الاستراتيجية العليا، والتعايش مع مختلف الحضارات والثقافات والأديان تبعا لقيم ومبادئ التسامح دون التخلي عن ركائزها ونهجها الأصيل في التمسك بالحقوق الوطنية، والعربية، والإسلامية وفق مقررات الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي.

-وإذ نوّكد على ان هذه المعاهدة تمثل فرصة سانحة لجهود إقليمية ودولية واممية يتم البناء عليها لتحقيق السلام العادل، والشامل، والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وبما يضمن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقيات والتفاهات الدولية سيما ما تعلق منها بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

-فإننا نعبر عن تأييدنا الكامل، والتفافنا التام خلف قيادتنا السياسية في كل ما تتبناه من مبادرات ، وقرارات ، وسياسات داخلية او خارجية ، ونوّكد على عميق ثقتنا في النهج

الحكيم ، والرأي السديد لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة –
حفظه الله – وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة
–رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان نائب
القائد الأعلى للقوات المسلحة –ولى عهد أبوظبي في إدارة كافة مصالح الدولة وصيانة
مقدراتها .

-ونشيد بالدور الريادي للقيادة السياسية في التصدي لكل المخططات الرامية الى زعزعة
الاستقرار والامن في عالمنا العربي، والاقدام على خطوات جريئة وشجاعة، ومبادرات
استراتيجية للحفاظ على الامن العربي المشترك تحقيقا لثوابت الحقوق العربية
والفلسطينية المشروعة، وبما يؤدي الى عهد جديد يسوده السلام والتنمية لشعوب
المنطقة.



ملحق رقم (3)

نصوص الرسائل الصادرة للحكومة

البند السابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن " توصيات المجلس في شأن موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .
2. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .
3. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس " .
4. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الاسري " .
5. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .
6. رسالة صادرة بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر .
7. رسالة صادرة بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .

1. رسالة صادرة بشأن " توصيات المجلس في شأن موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .

(نص الرسالة)

Ref :

الرقم : 2020/ 616 /1 / 9/م ر

Date :

التاريخ : 01/07/2020

الموقر

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،،،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن

موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية والتقدير ، مثنين جهودكم الثمينة التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي، وشاكرين دوركم في تحقيق التعاون البناء بين المجلس الوطني الاتحادي ووزارتكم الموقرة، لما فيه الخير لوطننا الغالي ولشعب الاتحاد.

يرجى التفضل بالإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته الحادية عشرة والمعقودة بتاريخ 2020/06/10 موضوع "الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات"، وانتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافقتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير،،،،



صقر كباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

*مرفق توصيات المجلس المشار إليها

توصيات موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات "

المحور الأول: وهو خاص بالتوصيات الناتجة عن مناقشة موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات" بجلسة 10 يونيو 2020، حيث انتهت اللجنة إلى صياغة التوصيات على النحو الآتي:

1. الإسراع بتعديل القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003م، بشأن تنظيم قطاع الاتصالات، لمواكبة التطورات في قطاع صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يمكن الهيئة من تنفيذ استراتيجية الدولة.
2. إعداد خطة استراتيجية للتوطين في الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات تتضمن الآتي: -
 - أ. توفير حوافز ومزايا مالية للكوادر المواطنة العاملة في الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات.
 - ب. توفير برامج تدريب وتأهيل المواطنين للعمل في الوظائف التخصصية والفنية في الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات.
 - ت. وقف ممارسة منح الشيك الذهبي الذي يحفز المواطنين على الاستقالة.
3. إعداد دراسة علمية وافية حول أسباب تزايد استقالات المواطنين في الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات وإصدار ما يلزم بشأنها من قرارات لتلافي هذه الأسباب مع العمل على استقطاب المواهب المواطنة وتهيئة البيئة الداعمة والمعززة لهم.
4. تحديد نسبة من الوظائف لأصحاب الهمم في الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات، وإعداد برامج تدريبية لتمكينهم من العمل في هذا القطاع.
5. إعداد حزمة من الخدمات والبرامج تتلاءم مع احتياجات المشتركين من أصحاب الهمم وعدم إلزامهم بخدمات "ترحيل النصوص وتسجيلات الفيديو" وإعداد فواتير خاصة حسب الإعاقة، وإيجاد آلية لتقديم الشكاوى وتوفير خدمة الخط الساخن للطوارئ والتأكد من عدم حدوث الانقطاع المفاجئ لخدماتهم، على أن تكون هذه الحزمة مميزة وبأسعار مخفضة تمكنهم من سهولة الحصول عليها وعدم إلزامهم بالحضور الشخصي للحصول على هذه الخدمات.

6. توفير برامج وخدمات مميزة وسهلة الاستخدام لكبار المواطنين وبأسعار مخفضة، وإنشاء آلية خاصة للتعامل مع الشكاوى المقدمة من قبلهم.
7. إلزام الشركات المشغلة في قطاع الاتصالات بالشفافية والوضوح عند طرح العروض والخدمات وبيان الالتزامات والحقوق للمشاركين فيها، وإنشاء آلية للتعامل السريع مع الشكاوى.
8. إيجاد حزمة من التسهيلات والبرامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة عدد المنح والبعثات الدراسية عبر دور صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
9. رفع كفاءة شبكات الاتصالات وشبكات الاتصال بالإنترنت في المناطق البعيدة بما يرفع المعاناة عن القاطنين في هذه المناطق.
10. ضرورة قيام الشركات المشغلة لقطاع الاتصالات بأدوارها في المسؤولية المجتمعية مثل دعم الجمعيات التي تقدم الخدمات لأصحاب الهمم.
11. تطبيق معايير برامج التميز التي تطبقها المؤسسات الاتحادية على شركات الاتصالات مع اعتماد سياسات إدارة وحوكمة البيانات وتطبيقاتها.

المحور الثاني: وهو خاص بما تبين للجنة من خلال مطالعتها ودراستها لملف اتصالات بالمجلس الوطني الاتحادي خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2017، من أن هناك توصيات في موضوع الاتصالات سبق أن انتهى إليها المجلس الموقر في تلك الفترة، وهي توصيات مكملة وداعمة للتوصيات المشار إليها أعلاه، وقد قام مجلس الوزراء مشكوراً بالموافقة عليها في حينه ، وبالتالي كان يتعين على الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات المبادرة إلى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالموافقة على تلك التوصيات، إلا أن هذا لم يتم، لذلك تُعيد اللجنة التأكيد على أهمية تنفيذها، وعلى أهمية تفضل مجلسكم الموقر بإصدار قراره في التأكيد على أهمية هذا التنفيذ من منطلق متابعة المجلس الموقر لتنفيذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها، والمتمثلة في الآتي:

أ. التوصية رقم (3) الصادرة من المجلس بتاريخ (2010/07/15) بشأن وضع إطار قانوني يلزم المشغلين بنسب توظيف معينة ومتصاعدة سنوياً، ومنعها من تقديم خدماتها المحلية من خارج الدولة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

ب. التوصية رقم (1) الصادرة من المجلس بتاريخ (2017/2/19) بشأن تمكين الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات من توظيف القطاع من خلال تعديل قانون إنشاء الهيئة المتعلق بالاختصاصات ليشمل التوظيف، والتوصية رقم (3) بشأن زيادة البرامج التخصصية والفنية لتحقيق التوظيف المهني والمعرفي في قطاع الاتصالات.

2. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

(نص الرسالة)

Ref :

الرقم : أم ر/ 9 / 1 / 626 / 2020

Date :

التاريخ : 02/07/2020

الموqr

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية، مثنمين الجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي، ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموqr للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016، كما يرجى تحديد الوزارة المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

التاريخ: 2020/6/25

معالي / صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: - " التوطين في القطاع الحكومي والخاص "

تختص وزارة الموارد البشرية والتوطين بمتابعة وتقييم توظيف المواطنين في القطاع الخاص، كما وتختص الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدراسة واقتراح السياسات والتشريعات المتعلقة بالموارد البشرية على مستوى الحكومة الاتحادية، ومتابعة تنفيذ مستهدفات التوطين في الوزارات والهيئات الاتحادية الحكومية، وعلى الرغم من جهود الحكومة في تعزيز سياسات التوطين في قطاعات العمل المختلفة للانتقال إلى اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار لكونه أحد ركائز الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021؛ إلا أنه تبين وجود عدد من التحديات تواجه الحكومة في تحقيق رؤيتها بشأن رفع معدلات التوطين في القطاع الحكومي والخاص، والتنسيق بين المؤسسات الاتحادية المعنية بالتوطين ومؤسسات التعليم العالي.

لذلك فإننا نود مناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " في إطار
المحاور التالية: -

1. جهود الجهات الاتحادية المعنية بالتوطين بتحقيق رؤية حكومة دولة الإمارات 2021 بشأن رفع معدلات التوطين في القطاع الحكومي والخاص.
2. آليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاتحادية المعنية بالتوطين ومؤسسات التعليم العالي لمراعاة احتياجات سوق العمل في الدولة وبما يخدم أهداف التوطين.

3. استشراف مستقبل التوطين، وأثر التطور التكنولوجي على محدداته.

مقدمو الطلب

ضرار بالهول الفلاسي

مريم ماجد بن ثنية

خلفان راشد النايبي الشامسي

د.شيخة عبيد الطنيجي

صابرين حسن اليماحي

حميد العبار الشامسي

ناعمة عبدالرحمن المنصوري

3. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس " .

(نص الرسالة)

Ref :

Date :

الرقم : أ/م ر/9 / 1 / 624 / 2020

التاريخ : 02/07/2020

الموqr

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية، مثنمين للجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي، ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة ".
برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016، كما يرجى تحديد الوزارة المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



صقر نقاش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات:

- نسخة من طلب مناقشة الموضوع المشار إليه.

التاريخ : 22 / 06 / 2020

معالي/ صقر غباش

الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع :- سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة

تختص هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس وفقاً للقانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بتوفير السلامة والحماية الصحية والاقتصادية والبيئية من خلال التأكد من أن الخدمات والسلع الاستهلاكية والمواد الأخرى ذات جودة ومطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة، وأيضا متابعة ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الأنشطة المختلفة، إضافة إلى اختصاص الهيئة في نشر الوعي بأنشطة التقييم في الوسائل المختلفة، إلا إنه تلاحظ أن الهيئة سحبت 30 منتجاً من أسواق الدولة، خلال الـ14 شهراً الماضية في عام 2019م، لاعتبارات تتعلق بالسلامة العامة، نتيجة احتوائها على مكونات ضارة، وعدم مطابقتها للمواصفات القياسية الإماراتية.

ولذلك فإننا نود مناقشة موضوع سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة في إطار المحاور التالية:

1. استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس.
2. جهود هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في ضبط الجودة والرقابة على الخدمات والسلع الاستهلاكية والمواد الأخرى في أسواق الدولة.
3. التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تنفيذ اختصاصات الهيئة .
4. الدور الإعلامي والتوعوي للهيئة بشأن السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة .

مقدمو الطلب:

حمد أحمد الرحومي

أحمد عبد الله محمد الشحي

جميله أحمد المهيري

خلفان راشد النايلي الشامسي

سعيد راشد العابدي

سهيل نخيره العفاري

ناعمه عبد الرحمن المنصوري

4. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الاسري " .

(نص الرسالة)

Ref :

الرقم : أم ر/ 9 / 1 / 625 / 2020

Date :

التاريخ : 02/07/2020

الموقر

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الأسري "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية، مثنمين الجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي، ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الأسري ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016، كما يرجى تحديد الوزارة المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات:

- نسخة من طلب مناقشة الموضوع المشار إليه.

التاريخ: 2020/6/ 25

الموقر

معالي/ صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الأسري

تهدف وزارة العدل من إنشاء مكاتب التوجيه الأسري إلى التقليل من نسب الطلاق في الدولة، والتوفيق بين الزوجين وإصلاح الخلافات العائلية ، وزيادة فرص الاستقرار الأسري و نشر الوعي بثقافة حل الخلافات الأسرية ودياً وترسيخ دور الإصلاح والتوجيه الأسري . إلا ان هناك العديد من إشكاليات تواجه الاستراتيجيات المعنية بالتوجيه الأسري والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى ، والدور التثقيفي بأهمية التوجيه الأسري.

وعليه نرجو مناقشة سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الأسري ضمن المحاور التالية: -

- التشريعات والاستراتيجيات المعنية بالتوجيه الأسري.
- التنسيق بين وزارة العدل والجهات المعنية الأخرى بالتوجيه الأسري.
- جهود وزارة العدل في التعريف بأهمية دور مراكز التوجيه الأسري والموجهين الأسريين.

مقدمو الطلب

كفاح محمد الزعابي

احمد عبدالله الشحي

أحمد حمد أبو شهاب السويدي

مروان عبيد علي عبيد المهيري

هند حميد خليفه بن هندي العليلي
عائشة محمد سعيد راشد الملا
د.جواء سعيد الضحاك المنصوري

5. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء
والماء " .

(نص الرسالة)

Ref :

Date :

أ/م ر/9 / 1 / 627 / 2020

02/07/2020

: الرقم

: التاريخ

الموقر

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء

في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية، مثنين الجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي، ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016، كما يرجى تحديد الوزارة المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



صقر عياش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات:

- نسخة من طلب مناقشة الموضوع المشار إليه.

أبو ظبي - هاتف : +971 2 6199500 : فاكس : +971 2 6812846 FAX: ص.ب: 836 ABU DHABI P.O.BOX:

دبي - هاتف: +971 4 3033900 : فاكس : +971 4 3244004 FAX: ص.ب: 47 DUBAI P.O.BOX:

البريد الإلكتروني : E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس الوطني-الاتحادي.امارات www.almajles.gov.ae

التاريخ : 2020/ 06 /25

الموقر

معالي/ صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: - استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور

تهدف الهيئة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الكهرباء والماء في الدولة بفعل التطور العمراني والاقتصادي في الدولة والزيادة السكانية المصاحبة له ، وإيصال هذه الخدمات بأسعار تتناسب مع طبيعة نشاط الجهات المستفيدة من هذه الخدمات ، وضمان التنمية المستدامة لمصادر الطاقة ، إلا أن هناك عدداً من التحديات تواجه الهيئة في تطوير البنية التحتية وتعرفة خدمات الكهرباء والماء والدور التثقيفي.

وعليه فإننا نود مناقشة موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور في إطار المحاور التالية:

1. استراتيجية الهيئة في تطوير البنية التحتية للكهرباء والماء في الدولة.
2. معايير تحديد تعرفه خدمات الكهرباء والماء ورسوم التوصيل للجمهور.
3. دور الهيئة التثقيفي بشأن ترشيد استهلاك الكهرباء والماء وتطبيق مجالات الطاقة المتجددة.

مقدمو الطلب:

عائشة راشد لبيتيم

محمد عيسى الكشف

نضال محمد الطنجي

صابرين حسن اليماحي

عفراء بخيت بن هندي

مريم ماجد بن ثنيه

يوسف عبدالله بطران

6. رسالة صادرة بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر .

(نص الرسالة)

Ref :

الرقم : د/م أ/9 / 1 / 930 / 2020

Date :

التاريخ : 02/11/2020

الموقر

سعادة الأخ/ طارق هلال لوتاه

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع : متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر

يسرنا أن نتقدم إلى سعادتك بخالص التحية، مثنمين الجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة. وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، واستناداً إلى نص المادة (92) من الدستور ، والمادة (141) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي ، يرجى التفضل بإفادتنا بما تم في شأن طلب مناقشة الموضوعات العامة التالية :

#	عنوان الموضوع	تاريخ تبني الموضوع	تاريخ الإرسال لمجلس الوزراء لطلب الموافقة على المناقشة
1	سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب	2020 / 01 / 20م	أرسلت بتاريخ 2020 / 06 / 16م كتاب رقم (د/م ر / 9 / 1 / 569 / 2020 م)
2	سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة	2020/06 / 22م	أرسلت بتاريخ 2020 / 07 / 2م كتاب رقم (أ/م ر / 9 / 1 / 624 / 2020 م)
3	التوطين في القطاع الحكومي والخاص	2020/06 / 25م	أرسلت بتاريخ 2020 / 07 / 2م كتاب رقم (أ/م ر / 9 / 1 / 626 / 2020 م)
4	استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور	2020/06 / 25م	أرسلت بتاريخ 2020 / 07 / 2م كتاب رقم (أ/م ر / 9 / 1 / 627 / 2020 م)



المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

د. عمر عبدالرحمن النعيمي

الأمين العام

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

7. رسالة صادرة بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .

(نص الرسالة)

Ref :

الرقم : دم/أ/ 9 / 1 / 931 / 2020

Date :

التاريخ : 02/11/2020

الموقر

سعادة الأخ/ طارق هلال لوتاه

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع : متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة

يسرنا أن نتقدم إلى سعادتك بخالص التحية، مثنمين الجهود التي تبذلونها لخدمة وطننا الغالي ومشيدين بتعاونكم الدائم والبناء مع المجلس الوطني الاتحادي لما فيه الخير للوطن والمواطنين في ظل قيادتنا الرشيدة. إلحاقاً بكتابتنا رقم (أ/أ/9/103/2020م) بتاريخ 2020/01/16 م في شأن الموضوع أعلاه ، يرجى من سعادتك التفضل بإخطارنا بالإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء الموقر في شأن توصيات الموضوعات العامة وهي:

م	عنوان الموضوع	تاريخ إرسال التوصيات
1	حماية المجتمع من المواد المخدرة	أرسلت بتاريخ 2016/05/25، كتاب رقم أ/ر/9/835/2016م
2	سياسة وزارة العدل في شأن التشريعات والخدمات المقدمة للمتعاملين	أرسلت بتاريخ 2017/04/16، كتاب رقم أ/ر/9/508/2017م
3	سياسة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	أرسلت بتاريخ 2018/03/6م، كتاب رقم أ/ر/9/229/2018م
4	التنافسية والإحصاء	أرسلت بتاريخ 2018/12/19م، كتاب رقم أ/ر/9/1389/2018م
5	الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات	أرسلت بتاريخ 2020/07/1م، كتاب رقم أ/م/ر/9/1/616/2020م

وذلك حتى يتسنى لنا عرضها على المجلس تنفيذاً للمادة (92) من الدستور والمادة (41) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016م.



د. عمر عبدالرحمن النعيمي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

الأمين العام



ملحق رقم (4)

نصوص الرسائل الواردة للمجلس

البند الثامن : الرسائل الواردة إلى المجلس :

1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
3. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون)
4. رسالة واردة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر " .
5. رسالة واردة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .
6. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب " .
7. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

8. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .
(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية)

1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط/أ.ت.م/ 215/2007

التاريخ : 07 / 07 / 2020 م

معالي الأخ/ صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع

"سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم"

يطيب لي أن أستهل كتابي بتقديم أسامي آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه وطبقاً لنص المادة (92) من الدستور؛ فإننا نحيط معاليكم علماً بأن مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/06/28م، قد اطّلع على توصيات المجلس الوطني الاتحادي من رقم (1 إلى 21) بشأن موضوع "سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم"، وقد أصدر المجلس قراره رقم (10/11) لسنة 2020 بشأن تلك التوصيات كما هو موضح في الجدول المرفق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

نسخة إلى:

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و.
- الحفظ
- خ ح

المجلس الوطني الاتحادي

الأمانة العامة - الوارد

رقم : أ / 2020/580/1/9

التاريخ : 2020 / 7 / 7



قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع

" سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم "

م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء
1.	التوصية رقم (1): تعديل القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن المعاقين وتعديلاته ليتواءم مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم والقرارات المتعلقة بهم.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.
2.	التوصية رقم (2): التعديل على أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1981 بشأن تنظيم علاقات العمل والمرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته بشأن تقنين ساعات العمل والإجازات للعاملين من أصحاب الهمم وذويهم في القطاع الحكومي والخاص.	توجيه وزارة الموارد البشرية والتوطين والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالاستئناس بالتوصية.
3.	التوصية رقم (3): تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته لتناسب مع ظروف أصحاب الهمم وذويهم.	توجيه الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بالاستئناس بالتوصية.



م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء
4.	التوصية (4): إعادة دراسة مبلغ الضمان الاجتماعي المقدم لأصحاب الهمم، وعدم تخفيض أو ربط المساعدة براتب الأب.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.
5.	التوصية رقم (5): استقطاب كوادر مواطنة في التخصصات الداعمة لأصحاب الهمم (التعليمية، الطبية، والتأهيلية)، ووضع حوافز ومزايا لاستقطاب العاملين في تلك المجالات.	توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.
6.	التوصية رقم (6): إعادة تقييم مخرجات سياسة دمج أصحاب الهمم في التعليم العام والتعليم العالي.	توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس بالتوصية.
7.	التوصية رقم (7): إنشاء مراكز حكومية لإيواء أصحاب الهمم من فئة مجهولي النسب والأيتام وكبار السن.	توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.
8.	التوصية رقم (8): تطوير إدارة "رعاية وتأهيل أصحاب الهمم" لتكون قطاع قابل للتعامل مع الأعداد المتزايدة من أصحاب الهمم وذويهم واحتياجاتهم.	توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.
9.	التوصية رقم (9): إعداد برامج إعلامية توعوية في شأن تصحيح مفاهيم المجتمع عن أصحاب الهمم، وإبراز دورهم الإيجابي في المجتمع.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.



م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء
10.	التوصية رقم (10): تطبيق نظام "الوحدة المتنقلة" للزيارات المنزلية لأصحاب الهمم من فئة حالات الاعاقات الشديدة في جميع إمارات الدولة.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.
11.	التوصية رقم (11): إعادة النظر في بطاقة أصحاب الهمم لتتضمن امتيازات تناسب مع احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.
12.	التوصية رقم (12): اصدار نظام تأمين صحي لأصحاب الهمم في المستشفيات والمراكز الخاصة بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة.	توجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتنسيق مع وزارة المالية بالاستئناس بالتوصية.
13.	التوصية رقم (13): إلزامية إجراء مسح طبي أثناء التطعيمات للكشف المبكر عن حالات أصحاب الهمم.	توجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.
14.	التوصية رقم (14): إنشاء معاهد حكومية تعنى بتأهيل مترجمين للغة الإشارة لفئة البكم ولغة برايل لفئة المكفوفين.	توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس بالتوصية.
15.	إنشاء مراكز خاصة تأهيلية لأصحاب الهمم الذين وصلت أعمارهم (18) وذلك من أجل استيعابهم وقضاء أوقاتهم بورش ومشاغل يدوية تنمي قدراتهم.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.



م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء
16	تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (6/1) لسنة 2017 حول السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، والذي يقضي بتحديد مسؤولي خدمات أصحاب الهمم من قبل جميع الجهات الحكومية الخدمية وخاصة في القطاع الصحي والتعليمي.	الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.
17	ضرورة توفير أندية ثقافية ورياضية لأصحاب الهمم في كافة أنحاء الامارات تقدم برامج طول العام وخاصة في الإجازة الصيفية.	توجيه وزارة الثقافة وتنمية المعرفة والهيئة العامة للرياضة بالاستئناس بالتوصية.
18	تعديل نظام وشروط استحقاق أصحاب الهمم للحصول على الدعم السكني في برنامج الشيخ زايد للإسكان ليراعي اختلاف المتطلبات المادية لأصحاب الهمم.	توجيه برنامج الشيخ زايد للإسكان بالاستئناس بالتوصية.
19	الرقابة على جودة الخدمات والرسوم الدراسية في المدارس غير الحكومية لأصحاب الهمم.	توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس بالتوصية.
20	مراجعة أسعار الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات لأصحاب الهمم وخاصة لذوي الإعاقة السمعية والبصرية.	توجيه الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بالاستئناس بالتوصية.
21	زيادة اعداد مراكز تأهيل أصحاب الهمم بما يتناسب مع أعدادهم واحتياجاتهم الفعلية وخاصة المصابين بالتوحد.	توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.



التاريخ: 2020/06/28

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
07/07/2020
الرقم الوارد: 323

قرار مجلس الوزراء رقم (10/11) لسنة 2020
الجلسة رقم (10)

المقرر

معالي الأخ/ عبدالرحمن بن محمد العويس
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة
تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم"

الإشارة إلى مذكرتك رقم و.د.م.ط.أ.ت.م/37/2001 بتاريخ 2020/01/27 بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو النفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/06/28، قد اطلع على توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم" والواردة بمذركم المشار إليها أعلاه، وقرر الآتي:

أولاً: الموافقة على التوصيات الموضحة أدناه على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية:

- التوصية رقم (1) والتي نصت على: تعديل القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن ذوي حقوق الاحتياجات الخاصة ليتواءم مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم والقرارات المتعلقة بهم.

- التوصية رقم (4) والتي نصت على: إعادة دراسة مبلغ الضمان الاجتماعي المقدم لأصحاب الهمم وعدم تخفيض أو ربط المساعدة براتب الأب.

- التوصية رقم (9) والتي نصت على: إعداد برامج إعلامية توعوية في شأن تصحيح مفاهيم المجتمع عن أصحاب الهمم وإبراز دورهم الإيجابي في المجتمع.



➤ تابع قرار مجلس الوزراء رقم (10/11) لسنة 2020

- التوصية رقم (10) والتي نصت على: تطبيق نظام "الوحدة المتنقلة" للزيارات المنزلية لأصحاب الهمم من فئة حالات الإعاقات الشديدة في جميع إمارات الدولة.
- التوصية رقم (11) والتي نصت على: إعادة النظر في بطاقة أصحاب الهمم لتضمين امتيازات تتناسب مع احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم.
- التوصية رقم (15) والتي نصت على: إنشاء مراكز خاصة تأهيلية لأصحاب الهمم الذين وصلت أعمارهم (18) وذلك من أجل استيعابهم وقضاء أوقاتهم بورش ومشاغل يدوية تنمي قدراتهم. وفقا للمخصصات المالية المعتمدة
- التوصية رقم (16) والتي نصت على: تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (6/1) لسنة 2017 حول السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم والذي يقضي بتحديد مسؤولي خدمات أصحاب الهمم من قبل جميع الجهات الحكومية الخدمية وخاصة في القطاع الصحي والتعليمي.

ثانياً: توجيه الجهات الاتحادية التالية بالاستئناس بالتوصيات الموضحة أدناه:

1- وزارة الموارد البشرية والتوطين/ الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية:

- التوصية رقم (2) والتي نصت على: التعديل على أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1981 بشأن تنظيم علاقات العمل والمرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته بشأن تقنين ساعات العمل والإجازات للعاملين من أصحاب الهمم وذويهم في القطاع الحكومي والخاص.

2- الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية:

- التوصية رقم (3) والتي نصت على: تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته لتتناسب مع ظروف أصحاب الهمم وذويهم.



➤ تابع قرار مجلس الوزراء رقم (10/11) لسنة 2020

3- وزارة تنمية المجتمع:

- التوصية رقم (5) والتي نصت على: استقطاب كوادر مواطنة في التخصصات الداعمة لأصحاب الهمم (التعليمية، الطبية، أو التأهيلية) ووضع حوافز ومزايا لاستقطاب العاملين في تلك المجالات.
- التوصية رقم (7) والتي نصت على: إنشاء مراكز حكومية لإيواء أصحاب الهمم من فئة مجهولي النسب والأيتام وكبار السن.
- التوصية رقم (8) والتي نصت على: تطوير إدارة رعاية وتأهيل أصحاب الهمم لتكون قطاع قابل للتعامل مع الإعداد المتزايدة من أصحاب الهمم ونويهم واحتياجاتهم.
- التوصية رقم (21) والتي نصت على: زيادة أعداد مراكز تأهيل أصحاب الهمم بما يتناسب مع أعدادهم واحتياجاتهم الفعلية وخاصة المصابين بالتوحد.

4- وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتنسيق مع وزارة المالية:

- التوصية رقم (12) والتي نصت على: إصدار نظام تأمين صحي لأصحاب الهمم في المستشفيات والمراكز الخاصة بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة.

5- وزارة التربية والتعليم:

- التوصية رقم (6) والتي نصت على: إعادة تقييم مخرجات سياسة دمج أصحاب الهمم في التعليم العام والتعليم العالي.
- التوصية رقم (14) والتي نصت على: إنشاء معاهد حكومية تعني بتأهيل مترجمين للغة الإشارة لفئة الصم ولغة برايل لفئة المكفوفين.
- التوصية رقم (19) والتي نصت على: الرقابة على جودة الخدمات والرسوم الدراسية في المدارس غير الحكومية لأصحاب الهمم.



➤ تابع قرار مجلس الوزراء رقم (10/11) لسنة 2020

6- وزارة الثقافة وتنمية المعرفة/ الهيئة العامة للرياضة:

- التوصية رقم (17) والتي نصت على: ضرورة توفير أندية ثقافية ورياضية لأصحاب الهمم في كافة أنحاء الإمارات تقدم برامج طول العام وخاصة في الإجازة الصيفية.

7- برنامج الشيخ زايد للإسكان:

- التوصية رقم (18) والتي نصت على: تعديل نظام وشروط استحقاق أصحاب الهمم للحصول على الدعم السكني في برنامج الشيخ زايد للإسكان ليراعي اختلاف المتطلبات المالية لأصحاب الهمم.

8- وزارة الصحة ووقاية المجتمع:

- التوصية رقم (13) والتي نصت على: إلزامية إجراء مسح طبي أثناء التطعيمات للكشف المبكر عن حالات أصحاب الهمم.

9- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات:

- التوصية رقم (20) والتي نصت على: مراجعة أسعار الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات لأصحاب الهمم وخاصة لذوي الإعاقة السمعية والبصرية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل

نسخة إلى:

- وزارة المالية، وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وزارة التربية والتعليم، وزارة تنمية المجتمع.
- وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، وزارة الموارد البشرية والتوطين، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.
- الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، الهيئة العامة للرياضة.
- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، برنامج الشيخ زايد للإسكان.

2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين ".

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط/أ.ت.م/ 218/2007

التاريخ : 07 / 07 / 2020 م

معالي الأخ/ صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع

"سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين"

يطيب لي أن أستهل كتابي بتقديم أسامي آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه وطبقاً لنص المادة (92) من الدستور، والحقاً بخطابنا رقم (و.د.م.ط/أ.ت.م/ 298/1905) بتاريخ 2019/05/01؛ فإننا نحيط معاليكم عاماً بأن مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/06/28م، قد اطّلع على توصيات المجلس الوطني الاتحادي أرقام (4،10،14) بشأن موضوع "سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين"، وقد أصدر المجلس قراره رقم (10/10) لسنة 2020، وقرر الاستئناس بالتوصيات الموضحة أدناه:

- التوصية رقم (4) والتي نصت على "صرف مساعدات اجتماعية للمواطنين الباحثين عن عمل والمسجلين في قاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين".
- التوصية رقم (10) والتي نصت على "وضع إطار زمني لتوطين جميع الوظائف القابلة للتوطين في جميع مؤسسات الحكومة الاتحادية".



- التوصية رقم (14) والتي نصت على "ضرورة تعديل القرار الوزاري رقم (19) لسنة 2013 بشأن القواعد التنفيذية، وشروط انتفاع أصحاب الأعمال والمستغلين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة بقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية، بما يكفل مساهمة الحكومة بنفس نسبة الاشتراك المدفوعة من الحكومة للمواطنين المشتركين في صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية في القطاع الخاص".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عبد الرحمن بن محمد العويدي
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- الحفظ
- خ ح

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ / 2020/578/1/9
التاريخ: 2020 / 7 / 7



التاريخ: 2020/06/28

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
07/07 / 2020
الرقم الوزاري 324

قرار مجلس الوزراء رقم (10/10) لسنة 2020
الجلسة رقم (10)

المقرر

معالي الأخ/ عبدالرحمن بن محمد العويس

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع
"سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين"

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم و.د.م.ط.أ.ت.م/593/1909 بتاريخ 2019/09/17م بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/06/28م، قد اطلع على توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين، وقرر الاستئناس بالتوصيات الموضحة أدناه:

- 1- التوصية رقم (4) والتي نصت على: "صرف مساعدات اجتماعية للمواطنين الباحثين عن عمل والمسجلين في قاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين".
- 2- التوصية رقم (10) التي نصت على: "وضع إطار زمني لتوطين جميع الوظائف القابلة للتوطين في جميع مؤسسات الحكومة الاتحادية".
- 3- التوصية رقم (14) والتي نصت على: "ضرورة تعديل القرار الوزاري رقم (19) لسنة 2013 بشأن القواعد التنفيذية وشروط انتفاع أصحاب الأعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة بقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية بما يكفل مساهمة الحكومة بنفس نسبة الاشتراك المدفوعة من الحكومة للمواطنين المشتركين في صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية في القطاع الخاص".

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل

نسخة إلى:

= وزارة الموارد البشرية والتوطين.

3. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط.ا.ت.م / 240/2009

التاريخ : 09 / 09 / 2020 م

معالي الأنح/صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي
الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة العدل بشأن
التوجيه الأسري"

يطيب لي أن أسنهل خطابي بتقديم أسامي آيات التحية والتقدير إلى شخصكم الكريم، متمنياً لمعاليتكم دوام التوفيق والسداد،
وبالإشارة إلى خطابكم رقم (أ/م/ر/2020/625/1/9) بتاريخ (2020/07/02) بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة
موضوع "سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري"، وذلك وفقاً لنص المادة (92) من الدستور.

نفيد معاليكم علماً بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه على مجلس الوزراء الموقر، وقد جاء قرار المجلس رقم (12/14) لسنة
2020 بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقاً للمحاور الواردة في طلبكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،

سنة إلى:


عبد الرحمن بن محمد العويدي
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد تن.م.و
- الحفظ

ح.ح

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم ٧٥٠ / ١ / ٩ / ٢٠٢٠
تاريخ: ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٠



09/09 / 2020

356



2004/2020/ص

التاريخ: 2020/09/01

قرار مجلس الوزراء رقم (12/14) لسنة 2020

الجلسة رقم (12)

المقرر

معالي الأخ/ عبدالرحمن بن محمد العويس

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة

موضوع "سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري"

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم و.د.م.ط.أ.ت.م/236/2008 بتاريخ 2020/08/05 بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/09/01م، قد قرر الموافقة على طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع "سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري" ضمن المحاور الآتية:

1. التشريعات والاستراتيجيات المعنية بالتوجيه الأسري.
2. التنسيق بين وزارة العدل والجهات المعنية الأخرى بالتوجيه الأسري.
3. جهود وزارة العدل في التعريف بأهمية دور مراكز التوجيه الأسري والموجهين الأسريين.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء

نسخة إلى:

وزارة العدل.

ر

4. رسالة واردة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م/ 292/2011

التاريخ : 03 / 11 / 2020 م

المقر سعادة الأخ/د. عمر عبدالرحمن النعيمي
الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،

الموضوع: متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر

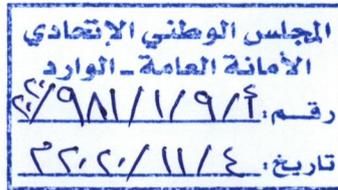
يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنية لسعادتكم دوام التوفيق والسداد . وبالإشارة الى خطابكم رقم د/ر/ 2020/930/1/9/9 بتاريخ (2020/11/02) بشأن الموضوع أعلاه، والمتضمن طلب الإفادة في شأن طلبات مناقشة الموضوعات العامة الواردة في خطابكم . نرفق لسعادتكم جدول يوضح ما تم بشأن الموضوعات العامة المذكورة:

م	طلبات مناقشة الموضوعات العامة	الاجراء
1.	سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب	تم إعادة الطلب للمجلس الوطني بسبب التشكيل الوزاري الجديد ، بموجب خطاب رقم 284 المؤرخ في 2020/10/27
2.	سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة	تم إعادة الطلب للمجلس الوطني بسبب التشكيل الوزاري الجديد ، بموجب خطاب رقم 241 المؤرخ في 2020/10/27
3.	التوطين في القطاع الحكومي والخاص	فيد العرض على مجلس الوزراء المقرر
4.	استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في شأن تطوير خدمات الكهرباء والماء للجمهور	فيد العرض على مجلس الوزراء المقرر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد بهلول
طارق هلال لوتاه

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي



نسخة الى:

- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- الحفظ
- خ ج

5. رسالة واردة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م/ 293/2011

التاريخ : 03 / 11 / 2020 م

سعادة الأخ/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي
المقر
الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،

الموضوع: متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنية لسعادتكم دوام التوفيق والسداد . وبالإشارة إلى خطابكم رقم د/ر/ 2020/931/1/9 بتاريخ (2020/11/02) بشأن الموضوع أعلاه، والمتضمن طلب الإفادة في شأن الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء في شأن توصيات الموضوعات العامة الواردة في خطابكم . نرفق لسعادتكم جدول يوضح الاجراءات المتخذة حول التوصيات المذكورة .

م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	الاجراء
1.	حماية المجتمع من المواد المخدرة	قيد العرض على مجلس الوزراء المقرر
2.	سياسة وزارة العدل في شأن التشريعات والخدمات المقدمة للمتعاملين	قيد العرض على مجلس الوزراء المقرر
3.	سياسة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي	قيد العرض على مجلس الوزراء المقرر
4.	التنافسية والاحصاء	قيد العرض على مجلس الوزراء المقرر
5.	الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات	تم اعادة التوصيات الى المجلس الوطني الاتحادي بخطاب رقم 283 المؤرخ في 2020/10/27

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

نسخة إلى:

- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- الحفظ
- خ.ح

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - اتوارد
رقم: ٩٨٢/١/٩/أ
تاريخ: ٢٠٢٠/١١/٤

طارق هلال لواته

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

6. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط./أ.ت.م/ 284/2010

التاريخ : 2020 /10 /27 م

معالي الأخ/صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب "

يطيب لي أن أستهل خطابي بتقديم أسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر،
وبالإشارة إلى خطابكم رقم (أ/م/ر/9/1/569/2020) المؤرخ بتاريخ 2020/06/16 بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب "، فإننا نقيد معاليكم بأنه بعد صدور المرسوم الاتحادي رقم (103) لسنة 2020 بتشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، وحيث تم دمج المؤسسة الاتحادية للشباب بوزارة الثقافة والشباب . مما ترتب عليه عدم استمرار وجود المؤسسة من الناحية القانونية .

وعليه نعيد لمجلسكم الموقر الموضوع لاتخاذ ما يراه مناسبا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويدي
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- الحفظ

ح.خ

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: 1014/1/9/أ
تاريخ: 2020/11/8

7. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م / 241/2010

التاريخ : 27 / 10 / 2020 م

معالي الأخ/صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

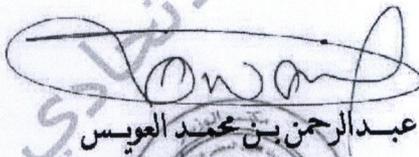
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة "

يطيب لي أن أستهل خطابي بتقديم أسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر، وبالإشارة إلى خطابكم رقم (أ/م/ر/9/1/624/2020) المؤرخ بتاريخ 2020/07/02 بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة "، فإننا نفيد معاليكم بأنه بعد صدور المرسوم الاتحادي رقم (103) لسنة 2020 بتشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، وحيث تم دمج هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتكنولوجيا، مما ترتب عليه عدم استمرار وجود الهيئة من الناحية القانونية.

وعليه نعيد مجلسكم الموقر الموضوع لاتخاذ ما يراه مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي



نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- الحفظ

ح.خ

المجلس الوطني الاتحادي
الأمينة العامة - الوارد
رقم: 2020/1012/1/9/أ
تاريخ: 2020/11/8

8. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .

(نص الرسالة)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م/ 283/2010

التاريخ : 2020 /10 /27 م

معالي الأخ/ صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع: توصيات المجلس الوطني الاتحادي بشأن موضوع "الخدمات
المقدمة من شركات الاتصالات"

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر . و
بالإشارة إلى كتابكم رقم (أ/م/ر/9/1/616/2020) بتاريخ 01/07/2020 بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه، تفيد
معاليكم بأنه لوحظ أن المحور الثاني الوارد في خطابكم يتعلق بمتابعة توصيات سبق أن وافق عليها مجلس الوزراء الموقر (وفق قرار رقم
129/8/2 لسنة 2010 ، وقرار رقم 6/12 لسنة 2018) ، وعليه نرى فضل هذا المحور عن محور التوصيات المتعلقة
بالخدمات المقدمة من شركات الاتصالات والذي تم مناقشته بتاريخ 10 يونيو لتتمكن من عرضها على مجلس الوزراء الموقر وفق
إجراءات عرض التوصيات الناتجة عن مناقشة موضوع عام، وأما متابعة التوصيات يتم من خلال الأدوات الدستورية المقررة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: 1013/1/9/1
تاريخ: 2020/11/8

نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ن.م.و.
- الحفظ
- ح ح



ملحق رقم (5)

الردود الكتابية على الأسئلة

البند العاشر : الأسئلة التي تم الرد عليها كتابياً بين دوري الانعقاد العاديين :

1. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية " .
2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات المضادة للجرائيم التي يتم تداولها في الأسواق " .
3. سؤال موجه إلى معالي / عهود بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل – رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أسامة أحمد الشعفار حول " توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين " .
4. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي – وزير العدل من سعادة العضوة/ كفاح محمد الزعابي حول " معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول " نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة " .
6. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " دعم مصانع الأدوية المحلية " .
7. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضوة / د. حواء الضحاك المنصوري حول " الرقابة على الدعاية الطبية " .
8. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية " .

9. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي " .
10. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة " .
11. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث " .
12. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث " .
13. سؤال موجه إلى معالي / سهيل بن محمد المزروعي – وزير الطاقة والبنية التحتية – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020 " .
14. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/ حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم .
15. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو / محمد عيسى الكشف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية " .

(نص السؤال الأول)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس :

ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الجهات في تطبيق ومتابعة المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات الغذائية ووضع البيانات الغذائية الإيضاحية على بطاقة المنتجات الغذائية المعبأة؟

مقدم السؤال

ضرار حميد بالهول الفلاسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



التاريخ: 22 أكتوبر 2020
المرجع: و.ص.ت.م/و.م/28/2020

معالي الأخ صقر غباش المري
رئيس المجلس الوطني الإتحادي
الموقر،،

تحية طيبة وبعد،،،

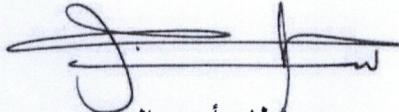
الموضوع : سؤال حول "تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية"

نود في البداية ان نتقدم لمعاليتكم بأطيب التحيات والتمنيات بدوام التوفيق والنجاح، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، وكتابكم رقم (أم ر / 2020/873/1/19/1) الوارد بتاريخ 19 أكتوبر 2020، بشأن سؤال سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي، والذي ينص على: " ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الجهات في تطبيق ومتابعة المواصفات المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات الغذائية ووضع البيانات الغذائية الإيضاحية على بطاقة المنتجات الغذائية المعبأة؟ ".

يسرنا أن نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حول الاستفسار المشار إليه أعلاه.

للتفضل بالعلم والاستلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،


د. سلطان أحمد الجابر
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: 109/119/1/1
تاريخ: 22/10/20

مرفق:
رد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حول الاستفسار.



الإجراءات التي تقوم بها (هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس سابقاً) وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حالياً) في متابعة ومراقبة مدى التزام الجهات في تطبيق ومتابعة المواصفات المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات الغذائية ووضع البيانات الغذائية الإيضاحية على بطاقة المنتجات الغذائية المعبأة

أولاً:

استناداً للتعديلات التي جرت على حكومة الامارات مؤخراً فقد تم دمج هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وجاري استكمال اصدار التشريعات اللازمة بهذا الشأن، بما فيها تعديل القانون الاتحادي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، والذي تقوم الهيئة بموجبه بإصدار المواصفات القياسية في قطاع الأغذية بعد الاطلاع على افضل الممارسات العالمية والمشاريع الدولية التي تعد من قبل اللجان الوطنية في هيئة الدستور الغذائي وكذلك المشاريع على المستوى الخليجي والتي يتم إعدادها أو تبنيها من قبل اللجنة الخليجية للأغذية التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وترفع المشاريع للدراسة من خلال اللجنة الوطنية لقطاع الأغذية والتي تضم في عضويتها ممثلي عن جميع الجهات المحلية في إمارات الدولة والقطاع الخاص، ويتم تحديث هذه المواصفات القياسية بناء على الممارسات الدولية والتطورات العلمية والصناعية والتغذية الراجعة من الجهات المحلية، كما ويتم تعميم مشاريع المواصفات القياسية على جميع المجالس التنفيذية في الامارات والجهات ذات العلاقة لإبداء الرأي قبل رفعها للإعتماد من مجلس الوزراء الموقر، حيث بلغت عدد المشاريع في قطاع الأغذية (1246) مواصفة قياسية و(716) لائحة فنية حتى تاريخه.

ثانياً:

تم إصدار أنظمة رقابية إماراتية بقرارات من مجلس الوزراء الموقر لعدد من المنتجات، والتي يشترط لتداولها تطبيق متطلبات علامة الجودة الإماراتية ونظام تقييم المطابقة الإماراتي، حيث أن هذه المنتجات تخضع لإجراءات التدقيق الفني على خط وسلسلة الإنتاج المتكامل للمصنع وبشكل سنوي لضمان التحقق من متطلبات الصحة والسلامة في هذه المنتجات، مثال:

- 1) النظام الإماراتي للرقابة على منتجات الألبان ومشتقات الحليب
- 2) النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال
- 3) النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الملامسة للأغذية
- 4) النظام الإماراتي للتصديق على مدخلات ومنتجات الأغذية العضوية



ثالثاً:

تشرف اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء والتي تترأسها وزارة التغير المناخي والبيئة وتضم في عضويتها (هيئة المواصفات والمقاييس) سابقاً وجميع الجهات المحلية المختصة في الدولة، على تطبيق أحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية والذي يعنى بضمان سلامة الغذاء خلال مراحل تداولها في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، وأن تُطابق المنتجات الغذائية المتداولة والمستوردة اللوائح الفنية والتشريعات النافذة في الدولة والمواصفات القياسية الإلزامية الصادرة عن الهيئة.

رابعاً:

تقع مسؤولية الرقابة على المنتجات الغذائية المتداولة في أسواق الدولة ضمن إختصاص الجهات الرقابية المحلية لكل إمارة، من خلال الحملات التفتيشية التي تقوم بها البلديات ودوائر التنمية الاقتصادية حسب الإختصاص في كل إمارة، ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية والتشريعات الصادرة بهذا الشأن من الهيئة فإنه للجهات الرقابية المحلية إتخاذ ما يلي:

1. إتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبته للتأكد من استمرارية مطابقته لشهادة المطابقة في جميع مراحل سلسلة التوريد.
2. التأكد أن جميع منافذ طرح المنتج في الدولة ملتزمة بحظر استيراده أو طرحه في الأسواق المحلية، إلا بعد حصوله على شهادة المطابقة حسب التشريعات الصادرة عن الهيئة.
3. سحب عينات من المنتج، من منافذ البيع في الأسواق أو من مستودعات الموردين، وذلك لإجراء الاختبارات اللازمة والتأكد من مدى مطابقتها لمتطلبات المواصفات القياسية المعنية.
4. إتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة المنتج الذي لا يتوفر فيه أحد شروط منح شهادة المطابقة أو الذي يفقد أي شرط منها، بما في ذلك تعليق تداوله أو سحبه من الأسواق المحلية.
5. إلزام المزود المسؤول عن طرح المنتج المخالف، باستدعائه وسحبه من الأسواق المحلية، وتصويب أوضاعه إذا كان ذلك ممكناً أو إلزامه بإعادته إلى بلد المنشأ أو إتلافه بما يتفق مع التشريعات المعمول بها بهذا الشأن، وذلك ضمن المدة الزمنية التي تحددها الهيئة أو الجهة المختصة، حسب مقتضى الحال.

- انتهى -

(نص السؤال الثاني)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات

المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سلطان بن أحمد الجابر – وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس:

تلاحظ في الآونة الأخيرة ظهور عدد من المنتجات المضادة للجراثيم بما فيها المعقمات والمطهرات والكمادات المقلدة والمغشوشة وغير مطابقة للمواصفات والمقاييس التي يتم تداولها في الأسواق من خلال منافذ البيع المعتمدة.

ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات المتعلقة بالمنتجات المضادة للجراثيم؟

مقدم السؤال

حميد علي العبار الشامسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



التاريخ: 22 أكتوبر 2020
المرجع: و.ص.ت.م/م.و. 29/2020

معالي الأخ صقر غباش المري
رئيس المجلس الوطني الاتحادي
الموقر،،
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : سؤال حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة على المنتجات المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق "

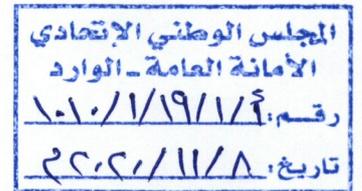
نود في البداية ان نتقدم لمعاليتكم بأطيب التحيات والتمنيات بدوام التوفيق والنجاح، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، وكتابتكم رقم (أ/م ر/1/19/1/2020/874) الوارد بتاريخ 19 أكتوبر 2020، بشأن سؤال سعادة العضو / حميد علي الشامسي، والذي ينص على: " ما هي الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات المتعلقة بالمنتجات المضادة للجراثيم؟".

يسرنا أن نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حول الاستفسار المشار إليه أعلاه.

للتفضل بالعلم والاستلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. سلطان أحمد الجابر
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة



مرفق:

رد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حول الاستفسار.



الإجراءات التي تقوم بها (هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس سابقاً) وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة حالياً) في متابعة ومراقبة مدى إلتزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة في الصناعات المتعلقة بالمنتجات المضادة للجراثيم

أولاً:

استناداً للتعديلات التي جرت على حكومة الامارات فقد تم دمج هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وجاري استكمال اصدار التشريعات اللازمة بهذا الشأن، بما فيها تعديل القانون الاتحادي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، والذي تقوم الهيئة بموجبه بإصدار المواصفات القياسية في القطاعات المختلفة من خلال تبني أحدث وأفضل التطبيقات والمشاريع الدولية من المواصفات القياسية للمنتجات التي تعد من قبل اللجان الوطنية وكذلك المشاريع على المستوى الخليجي والتي يتم إعدادها أو تبنيها من قبل اللجان الفنية لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتم تعميم مسودة مشاريع المواصفات القياسية على جميع المجالس التنفيذية في الامارات والجهات ذات العلاقة لإبداء الرأي قبل رفعها للإعتماد من مجلس الإدارة (سابقاً)، ويتم تحديث هذه المواصفات القياسية بناءً على الممارسات الدولية والتطورات العلمية والصناعية والتغذية الراجعة من التطبيق والواردة من الجهات المحلية.

ثانياً:

بناءً على قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم (6 / 7 ت - لسنة 2020 الجلسة رقم 7) والذي نص على ما يلي " تكليف هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس باستكمال تطوير المواصفات والمقاييس المطلوبة لمنتجات مستلزمات الحماية الصحية والتي توفر الحماية والوقاية ومكافحة نقل العدوى والتي تشمل المنتجات المضادة للجراثيم بالإضافة إلى منتجات الحماية الصحية الأخرى.

وعليه، فقد تم إعداد مشروع النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية الذي يحدد المتطلبات الفنية والمواصفات القياسية الواجب الإلتزام بها ومتطلبات الحصول على شهادات المطابقة بالإضافة الى ذلك يوضح مشروع النظام أدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية الإتحادية والمحلية في متابعة ومراقبة مدى إلتزام الشركات في تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الدولة، بما يحقق التكامل حسب اختصاصات الجهات وعدم تداخلها وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع من طرح وتداول منتجات آمنة وصحية وفعالة للمستهلكين وقد تم رفع هذا النظام بتاريخ 15-09-2020 إلى مجلس الوزراء الموقر لإعتماده حسب الإجراءات.

علماً بأن الهيئة قد قامت بتسجيل ومنح شهادة المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لمنتجات 63 شركة وطنية وأجنبية.



ثالثاً:

يشمل مشروع النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية المنتجات التالية:

- كامات الوجه (أقنعة الوجه الطبية والغير طبية)
- القفازات الواقية
- القفازات الطبية
- الملابس الواقية
- واقيات العين الشخصية
- الأغطية والعبايات الجراحية
- المعقمات والمطهرات الكيميائية

رابعاً:

يهدف النظام الإماراتي لمنتجات الحماية الصحية الشخصية إلى:

1. تعزيز وجود منتجات ذات جودة عالية في أسواق الدولة وتحقيق الكفاءة المطلوبة من استخدامها في مكافحة الفيروسات ومن ضمنها فيروس كورونا المستجد.
2. ضمان السلامة والصحة العامة لكافة فئات المجتمع بما يضمن التعايش مع أي جائحة أو وباء مستقبلي.
3. وجود مرجعية موحدة في مجال فحص وتقييم تلك المنتجات على مستوى الدولة بناءً على متطلبات فنية طبقاً للمواصفات القياسية الإماراتية.
4. تسهيل إجراءات الرقابة من قبل الجهات الرقابية المختصة على المنتجات في أسواق الدولة من خلال تمييزها بشهادة أو علامة المطابقة الإماراتية.
5. دعم القطاع الصناعي للمنتجات الصحية الشخصية وزيادة تنافسية المنتج الوطني

خامساً:

تقع مسؤولية الرقابة على منتجات مستلزمات الحماية الصحية المتداولة في أسواق الدولة، ضمن إختصاص الجهات الرقابية المحلية لكل إمارة، وذلك من خلال الحملات التفتيشية التي تقوم بها البلديات ودوائر التنمية الاقتصادية حسب الإختصاص في كل إمارة، ولها إتخاذ ما يلي:

1. إتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة المنتجات للتأكد من صلاحية شهادة المطابقة في جميع مراحل سلسلة التوريد.
2. التأكد أن جميع منافذ طرح المنتج في الدولة ملتزمة بحظر استيراده أو طرحه في الأسواق المحلية، إلا بعد حصوله على شهادة المطابقة حسب التشريعات الصادرة عن الوزارة.



3. سحب عينات من المنتج، من منافذ البيع في الأسواق أو من مستودعات المورد، وذلك لإجراء الاختبارات اللازمة والتأكد من مدى مطابقتها لمتطلبات المواصفات القياسية المعنية.
4. اتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة المنتج الذي لا يتوافق فيه أحد شروط منح شهادة المطابقة أو الذي يفقد أي شرط منها، بما في ذلك تعليق تداوله أو سحبه من الأسواق المحلية.
5. إلزام المزود المسؤول عن طرح المنتج المخالف، باستدعائه وسحبه من الأسواق المحلية، وتصويب أوضاعه إذا كان ذلك ممكناً أو إلزامه بإعادته إلى بلد المنشأ أو إتلافه بما يتفق مع التشريعات المعمول بها بهذا الشأن، وذلك ضمن المدة الزمنية التي تحددها الوزارة أو الجهة المختصة، حسب مقتضى الحال.

- انتهى -

(نص السؤال الثالث)

الموqr

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي /
عهود بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل – رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد
البشرية الحكومية:

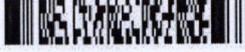
في ظل اتجاه العديد من الجهات الحكومية الاتحادية بوضع مجموعة من الاشتراطات لشغل
الخريجين المواطنين للوظائف لديها من بينها اشتراط البرامج التدريبية .

فما هي جهود الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في تطوير سياسة التدريب الخاصة
بالخريجين الجدد من المواطنين على نحو يؤهلهم لشغل الوظائف؟

مقدم السؤال

أسامة أحمد الشعفار

(نص الرد الكتابي على السؤال)



سري

الموكر

معالي الأخ / صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،

**الموضوع: الرد على سؤال المجلس الوطني الاتحادي بشأن توفير البرامج التدريبية
للخريجين الجدد من المواطنين**

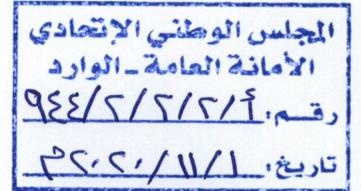
تهديكم الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية اطيب التحيات متمنية لمعاليتكم دوام الصحة والسلامة. بداية نتوجه بالشكر والتقدير لجهود معاليتكم ودور المجلس الوطني الاتحادي في طرح ومناقشة القضايا التي تهم شؤون الوطن والمواطن وذلك تحقيقاً لرؤى وتطلعات قيادتنا الرشيدة. وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه وكتاب معاليتكم رقم (أ / م ر / 2 / 2 / 875 / 2020) المؤرخ في 19 أكتوبر 2020 والمتضمن ابداء الرأي بشأن السؤال المقدم من سعادة / أسامة أحمد الشعفار عضو المجلس بشأن " جهود الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في تطوير سياسة التدريب الخاصة بالخريجين الجدد من المواطنين على نحو يؤهلهم لشغل الوظائف " ، وعليه يسرنا ان نرفق لمعاليتكم مرثيات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية على سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي المشار إليها أعلاه وذلك للتكرم بالعلم والاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً،

وتفضلوا معاليتكم بقبول الاحترام والتقدير ،،

عهد بنت خلفان الرومي

وزيرة الدولة للتطوير الحكومي والمستقبل

رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية



مرفق:

مرثيات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية على سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي المشار إليه أعلاه



مرئيات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية على سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي بشأن " تطوير سياسة التدريب الخاصة بالخريجين الجدد من المواطنين على نحو يؤهلهم لشغل الوظائف " بموجب الكتاب الوارد رقم (أ / م / ر / 2 / 2 / 875 / 2020) المؤرخ في 19 أكتوبر 2020

نفيد معاليكم علماً بأن الهيئة المختصة بوضع السياسات والأطر الداعمة لتوفير فرص التطوير والتدريب لجميع الكوادر البشرية العاملة في الجهات الاتحادية وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير المطبقة في مجال التدريب والتعلم المستمر. كما توفر الهيئة للجهات الاتحادية كافة منظومتين رئيسيتين داعمتين هما منظومة "معارف" لشركاء التدريب المفضلين للحكومة ومنصة "المورد" للتدريب الإلكتروني (كما هو موضح ادناه). وتدير الهيئة بالتعاون مع الجهات الاتحادية وبالتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء مؤشرات خاصة بالتدريب ضمن إمكانات الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية. وفي هذا الصدد وجب التنويه الى ان ضوابط التعيين في الحكومة الاتحادية تخضع لمواد قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية والاصناف الوظيفية المعتمدة للوظائف في الحكومة الاتحادية ولا تتضمن أي من هذه اشتراطات معينة للتدريب من قبل الخريجين الجدد من المواطنين كما ورد في نص السؤال من سعادة العضو الموقر. وكما تعمل الهيئة أيضاً على دعم جهود تأهيل الخريجين الجدد قبل وبعد مرحلة التعيين وذلك من خلال عدد من القنوات الرئيسية للتأهيل الوظيفي، والتي تتضمن الاليات والبرامج التالية:

- 1. برنامج مسار ،** والذي يهدف إلى استقطاب ورعاية خريجي الثانوية العامة من مواطني الدولة للحصول على المؤهلات العلمية، وذلك لشغل الوظائف المدنية في القطاع الحكومي الاتحادي وفق قرار مجلس الوزراء المنظم لذلك.
- 2. خطط التطوير الفردية (IDP)** وذلك وفقاً لآليات نظام إدارة التدريب والتطوير ونظام الاداء الوظيفي المعتمدين من مجلس الوزراء الموقر ووفقاً للآليات الإلكترونية والذكية المتاحة من قبل الهيئة.
- 3. منصة التعلم الإلكتروني في الحكومة الاتحادية " المورد "** من خلال تعاون "الهيئة" مع جامعات ومؤسسات تعليمية، وبيوت خبرة وشركات عالمية رائدة في مجال تقديم التدريب والتعلم الإلكتروني، لتقديم شهادات مهنية تخصصية، ودورات وبرامج تدريبية إلكترونية، ومواد تعليمية لموظفي الحكومة الاتحادية لتنمية مهارات الموظف السلوكية والتخصصية من بداية التعيين ولجميع الموظفين باختلاف المستويات الوظيفية وتمكنهم من مواكبة متطلبات العمل في القطاع الحكومي الاتحادي وبما يتواءم مع تطورات المستقبل.
- 4. بنك المهارات الحكومية ،** وهي قناة يمكن أن يستفيد منها الخريج من خلال التواصل مع الخبراء في الحكومة الاتحادية واكتساب معارف جديدة من خلال استخدام المنصة لطلب الاستشارات في مجالات معينة مما يضيف الى معارف الخريج الجديد المعين في الحكومة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

(نص السؤال الرابع)

الموqr

معالي / صقر عباس

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي - وزير العدل: وفقاً لقانون الأحوال الشخصية، لا تُقبل الدعوى أمام المحاكم في مسائل الأحوال الشخصية إلا بعد عرضها على لجنة التوجيه الأسري، ومع ازدياد الشكوى من عدم كفاءة ومقدرة الموجهين الأسريين على الصلح بين المتنازعين وخصوصاً في منازعات الطلاق والحضانة والنفقة.

فما هي المعايير التي تستند إليها الوزارة في اختيار الموجهين الأسريين وكيفية تأهيلهم للعمل في هذا المجال؟

مقدم السؤال

كفاح محمد الزعابي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



الرقم: وع/ص/ 4 / 11 / 5

التاريخ: 4 / 11 / 2020

الموَقَّر

معالي الأخ / صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: الرد على السؤال المقدم من سعادة / كفاح الزعابي عضو المجلس الوطني
الاتحادي بشأن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين.

تحية تقدير واعتزاز لمعالكم مقرونة بدعوات صادقة للمولى عز وجل بالتوفيق والسداد

إيماء إلى كتاب معالكم رقم: أ/ م ر/ 17/1/ 878/2020 بتاريخ 2020/10/19 المرفق به السؤال المقدم من
سعادة العضوة الموقرة بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه.

لذا أتشرف بأن أرسل لمعالكم الرد الكتابي على السؤال وذلك للتفضل باتخاذ ما ترونه مناسباً بشأن إيداعه
بالأمانة العامة للمجلس وفقاً لنص المادة (147) فقرة ثانياً من قرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016 بإصدار
اللائحة الداخلية للمجلس الوطني

مُثْمِنين لمعالكم ولمجلسكم الموقر ما يبذلونه من جهد ينعكس بالإيجاب على مصلحة الوطن والمواطنين.

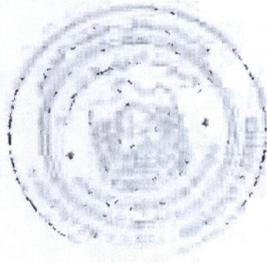
وتفضلوا معالكم بقبول وافر التقدير والاحترام،

سلطان سعيد البادي

وزير العدل

المرفقات:

الرد على السؤال المقدم من سعادة / كفاح محمد الزعابي



المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - اوراق
رقم: 996/17/1/2020
تاريخ: 2020/11/5



الرد

على السؤال المقدم من سعادة / كفاح الزعابي عضو المجلس الوطني الاتحادي
بشأن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين

بدايةً تُثمن وزارة العدل لسعادة العضوة الموقرة ما تضمنه السؤال المقدم منها بشأن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين وذلك لأهميته ولما يشكله الدور المنوط للموجهين الأسريين من أهمية بالغة في تماسك الأسرة التي تُعد من أهم مقومات المجتمع الإماراتي، وذلك من خلال إيجاد السبل التي تكفل معها الصلح في النزاعات الأسرية كأحد أهم الوسائل البديلة لحل تلك النزاعات قبل اللجوء للمحكمة، وهو ما يعكس حرص سعادة العضوة على الاستفسار عن القضايا العامة التي تمس صالح الوطن والمواطنين.

وحيث أن السؤال قد تضمن ازدياد الشكاوى حول عدم ومقدرة الموجهين الأسريين على الصلح بين المتنازعين في منازعات الطلاق والحضانة والنفقة واستعلمت سعادة العضوة عن معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين، وحيث أنه وقبل الرد على السؤال تشير الوزارة إلى أنها لا تألوا جهداً في الإصلاح بين الأطراف المتنازعة إلا أن دور لجان التوجيه الأسري في حل النزاع يُعد مرحلة لاحقة على نشأته.

وحيث أنه فيما يتعلق بعدد لجان التوجيه الأسري بالمحاكم الاتحادية الشرعية فإنها تبلغ (9) لجان إجمالي عدد (24) موجه أسري، وهو ما يكفي في المرحلة الحالية.

وبشأن ما تضمنه السؤال حيال معايير الوزارة في اختيار الموجهين الأسريين فقد نظمت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2011 المعدل بالقرار الوزاري رقم (563) لسنة 2013 بشأن لائحة التوجيه الأسري ضوابط ومعايير اختيار الموجهين الأسريين والتي تتمثل فيما يلي:

- 1- أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي شرعي أو اجتماعي أو نفسي وعلى دراية بأحكام الشريعة المتعلقة بشؤون الأسرة وأحكام قانون الأحوال الشخصية.
- 2- أن يكون متزوجاً.
- 3- أن لا يقل عمره عن (25) سنة.





- 4- أن يجتاز المقابلة الشخصية عن طريق اللجنة المختصة بالتعيين.
5- أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة وإن كان رد إليه اعتباره.

ويستثنى من البند رقم (1) الموجهين الأسريين الأكفاء العاملين بالمحاكم قبل صدور اللائحة.

وبناء على ما سلف فإن المؤهلات العلمية للموجهين الأسريين المعينين بالوزارة جميعها ما بين درجة الدكتوراة والبيكالوريوس في الشريعة والقانون ما عدا اثنين من الموجهين الأسريين بأشروا العمل قبل صدور اللائحة.

وحيث أنه فيما يتعلق بالبرامج التدريبية التي يتم إلحاق الموجهين الأسريين فيتم إلحاقهم بدورات متخصصة بمعهد التدريب القضائي أو بالجهات ذات الصلة بشكل دوري نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دورات فيما يلي:

- 1- البرنامج التدريبي الطلاق للضرر وفق أحكام قانون الأحوال الشخصية (معهد دبي القضائي)
- 2- دوائر العلاقات بين الزوجين وحدودها وكيف التعرف على المحكم الأسري (معهد دبي القضائي)
- 3- الملتقى الأسري الرابع عشر (القيادة الأسرية) مراكز التنمية الأسرية بخورفكان
- 4- برنامج مهارات الإصلاح والتوجيه الأسري (معهد دبي القضائي)
- 5- تنمية الحب وعلاج الخلافات الزوجية (مركز أبوظبي التعليمي)
- 6- (مهارات التوجيه وحل المشكلات الأسرية) العدد 7 برامج من معهد التدريب والدراسات القضائية بالشارقة والفجيرة.
- 7- مهارات الإرشاد والإصلاح.
- 8- حل المشكلات بطريقة إبداعية.
- 9- تحليل نفسيات البشر.
- 10- الإصلاح بين المتخاصمين والعلاقات الوالدية الناجحة.
- 11- كيفية التعامل مع المشكلات الأسرية والإرشاد الهاتفي
- 12- البرنامج التدريبي للطلاق للضرر.





13- فن التعامل مع أنماط الشخصية المختلفة، والسعادة وجودة الحياة.

وتكشف الاحصائيات المبينة أدناه عن كفاءة الموجهين الأسريين فيما يؤديونه من جهود للإصلاح الأسري، وذلك من خلال نسب المنازعات المنتهية بالصلح أو الحفظ مقارنة بالمنازعات المعروضة.

السنة	المنازعات المعروضة	المنازعات المنتهية بالصلح والحفظ	المنازعات المحالة للقضاء لتعذر الاتفاق بين الطرفين	الموئل	نسبة المنازعات المنتهية بالصلح والحفظ	نسبة المنازعات المتصرف بها
2017	5953	4503	1301	149	76%	97%
2018	6264	4790	1370	104	76%	98%
2019	6244	4702	1428	114	75%	98%
2020 من يناير الى اغسطس	3186	2215	844	127	70%	96%

والله الموفق والمستعان



(نص السؤال الخامس)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي /
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
الاتحادي:

تعاني مستشفيات الدولة الحكومية من نقص كبير في كادر التمريض في جميع الأقسام وخاصة في
أقسام الطوارئ مما يؤثر سلباً على سرعة الاستجابة في تقديم الخدمات العلاجية للمريض .

فما هي جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع في حل مشكلة نقص كادر التمريض في
المستشفيات الحكومية في الدولة ؟

مقدم السؤال

كفاح محمد الزعابي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



MOHAP/O/20/012587

التاريخ: 2020/11/08

معالي /صقر غباش . . .الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال حول "نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة"

يطيب لي أن أبعث اليكم والى سعادة أعضاء المجلس الموقر بخالص التحية معرباً لكم ومجلسكم الموقر عن خالص تقديري لاهتمامكم بقضايا القطاع الصحي بالدولة بما يدعم جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويعزز استراتيجيتها التي تهدف الى الارتقاء بمستوى ما تقدمه من خدمات صحية .

وبالإشارة الى كتابكم رقم أم ر/1/11/2020/864 بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضوة كفاح محمد الزعابي

حول " ماهي جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع في حل مشكلة نقص كادر التمريض في المستشفيات الحكومية في الدولة؟"

يسرنا ان نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع حول الاستفسار المشار اليه أعلاه .

وقفنا الله عزوجل وإياكم لخدمة وطننا العامر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع



رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضوة كفاح محمد الزعابي حول

" ما هي جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع في حل مشكلة نقص كادر التمريض في المستشفيات الحكومية؟"

أن مهنة التمريض تعتبر أساس المنظومة الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أسمى المهن الإنسانية وهذا ما أثبتته جائحة كوفيد-19 حيث تم تسليط الضوء على دورهم الحيوي كخط الدفاع الأول حيث بذلت الكوادر التمريضية جهوداً استثنائية في مواجهة الجائحة، مقدمين نموذجاً إنسانياً ملهماً، في تلبية نداء الواجب في كافة الأوقات، كمصدر طمأنينة وثقة. وأثبتت كوادرنا التمريضية كفاءتها وقدرتها على مواجهة هذه المحنة من قلب الحدث بقدر عال من المهنية والإنسانية، من خلال تقديم أفضل الرعاية الصحية على مختلف مستويات التخطيط الاستراتيجي والقيادة الميدانية والرعاية السريرية.

أما بشأن النقص في كادر التمريض في المستشفيات الحكومية في الدولة فإننا نحيطكم علماً بأنه يتم قياس واحتساب أعداد الكوادر التمريضية والحاجة الفعلية لها بناء على أفضل المعايير العالمية وبصورة دورية وعليه يتم توفير الكوادر اللازمة مباشرة وبشكل دوري تبعاً لمخرجات القياس والخدمات الآنية والمستحدثة في هذه المؤسسات تجنباً لحدوث أي نقص قد ينجم عنه تأثير على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى. وعليه ووفقاً للمعطيات المتوفرة لدينا فإنه لم يتم رصد نقص حاد في المستشفيات.

علماً بأن النقص في الكوادر التمريضية هو تحد عالمي ، فوفقاً للتقدير الصادر من منظمة الصحة العالمية في إبريل 2020 ، من المتوقع أن يصل العجز في عدد الكوادر التمريضية في العالم خلال العشر سنوات القادمة إلى ما يقارب 6 ملايين ممرض وممرضة .

ولدعم الكوادر التمريضية فإنه يتم رفدها باستمرار من خلال التعيينات المستمرة. حيث أنه وبمقارنة نسبة تعيينات الكوادر التمريضية التي تمت ضمن منشآت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في العام 2020 بتلك التي تمت في 2017 فقد فاقت الـ 227%



ونود التطرق إلى أن إجمالي الكادر التمريضي في الدولة وفي المنشآت الحكومية يتزايد سنوي مستمر علما بأن كادر التمريض يمثل 47.3% من إجمالي الكادر الصحي بدولة الإمارات محققا نسبه 5.89 ممرض وممرضة لكل 1,000 من السكان وفق تقرير عام 2019 علما بأن المستهدف الوطني هو 6 ممرض وممرضة لكل 1000 من السكان في العام 2021.





هذا وضمن جهود الوزارة لتعزيز أعداد الكوادر التمريضية فقد تبنت الوزارة عدة مبادرات منها:

- وضع استراتيجية وطنية خمسية للتمريض لتكون خارطة الطريق تمتاز بالمرونة والاستباقية بالتعاون مع كافة الجهات الصحية والحكومية والمحلية والتي تشمل 5 محاور استراتيجية وهي: الحوكمة والتشريعات ، إدارة القوى العاملة، التعليم والتطوير المهني، جودة الرعاية التمريضية ،الأبحاث التمريضية والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين لاستقطاب الكفاءات كما ونوعا من المواطنين والغير المواطنين واستبقائهم.
- وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية تم وضع كادر وظيفي متخصص للعاملين في القطاع الطبي الحكومي وتطوير مسارات وظيفية لهم بما يعزز جاذبية المهن الطبية ومنها التمريض من حيث الرواتب والأجر والمزايا بالمقارنة مع نظرائهم ويحقق الأهداف المنبثقة عن استراتيجية وزارة الصحة ووقاية المجتمع وبالتالي تطلعات الحكومة في هذا الشأن.
- بالإضافة إلى تطبيق مبادرة تعزيز جاذبية مهنة التمريض والمنبثقة عن الخطة الوزارية للعام 2015 والتي تضمنت جوانب التعليم والتحفيز والترويج وقد أسهمت المبادرة في زيادة نسبة التحاق الشباب المواطن في برامج البكالوريوس لعلوم التمريض حيث يبلغ إجمالي طلبة التمريض المواطنين في الدولة والذين مازالوا على مقاعد الدراسة 2500 طالب وطالبة مع زيادة واضحة في نسبة إقبال الذكور. كما توفر وزارة الصحة ووقاية المجتمع من خلال المبادرة عدد من المنح الدراسية لطلبة الثانوية العامة من القسمين.
- كما يتم متابعة العمل على توسعة البرامج الأكاديمية التمريضية وتوفيرها في كافة مناطق الدولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات الأكاديمية حيث تتوافر حاليا على الأقل جامعة/ كلية في كل إمارة من إمارات



الدولة تقدم درجة البكالوريوس في علوم التمريض. بالإضافة إلى تطوير البرامج التمريضية التخصصية واستحداث برامج جديدة تتجاوب مع متطلبات النظام الصحي في الدولة والتوصيات العالمية والمحلية وأحدثها الرعاية التمريضية للحالات الحرجة من مرضى القلب والشرابيين وبرنامج الماجستير في القبالة.

- يتم اتباع نظام كامل مبني على المعايير العالمية لإدارة الكوادر التمريضية منذ العام 2017 تبعاً لاحتياجات الرعاية الصحية الديناميكية والبيانات التحليلية المنبثقة من الواقع الراهن للمؤسسات الصحية التابعة لها. وقد حصل هذا النظام على عدد من الجوائز المحلية ومن ضمنها جائزة أفضل فكرة ابتكارية ضمن فئة الإبداع في مجال ريادة الأعمال التابعة لجائزة أفكار الإمارات 2019 وقد أسهم هذه النظام في حصول المستشفيات الحكومية على الاعتماد الصحي الدولي.

-انتهى-

(نص السؤال السادس)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : دعم مصانع الأدوية المحلية

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي /
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع :
أكدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع سعيها إلى مضاعفة عدد مصانع الأدوية المحلية بحلول عام
2021 ، في إطار خطة الدولة لدعم منظومة الدواء ، مستهدفة أن تكون الإمارات وجهة عالمية
للصناعات الدوائية بحلول 2021 .

فما هي خطط وبرامج الوزارة في شأن دعم مصانع الأدوية المحلية للدواء في الدولة ؟

مقدم السؤال

ضرار حميد بالهول الفلاسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



MOHAP/O/20/012575

التاريخ: 2020/11/08

معالي /صقر غباش

...المقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال حول "دعم مصانع الادوية المحلية"

يطيب لي أن أبعث اليكم والى سعادة أعضاء المجلس المقرر بخالص التحية معرباً لكم وللمجلسكم المقرر عن خالص تقديري لاهتمامكم بقضايا القطاع الصحي بالدولة بما يدعم جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويعزز استراتيجيتها التي تهدف الى الارتقاء بمستوى ما تقدمه من خدمات صحية.

وبالإشارة الى كتابكم رقم أ/م/ر/1/11/869/2020 بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضو ضرار حميد بالهول الفلاسي

حول "ماهي خطط وبرامج الوزارة في شأن دعم مصانع الادوية المحلية للدواء في الدولة؟"

يسرنا ان نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع حول الاستفسار المشار اليه أعلاه.

وقفنا الله عزوجل وإياكم لخدمة وطننا العامر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع



رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضو ضرار حميد بالهول الفلاسي

حول " ماهي خطط وبرامج الوزارة في شأن دعم مصانع الادوية المحلية للدواء في الدولة؟"

تحرص الوزارة على دعم الصناعة الوطنية من المنتجات الطبية لتحقيق الامن الدوائي وذلك من خلال المبادرات والإجراءات التالية: -

- إعطاء ميزة سعرية للأدوية المصنعة محلياً (كافة مراحل التصنيع) تصل إلى 70% من سعر الدواء المبتكر.
- إعطاء الأولوية لتسريع تسجيل المنتجات الطبية المصنعة محلياً والمقدمة للتسجيل في الوزارة في فترة لا تتجاوز 60 يوماً.
- منح ميزة تفضيلية للمصانع المحلية فقط لتقديم ملفات تسجيل الأدوية المحمية ببراءات اختراع قبل سنتين من انتهاء مدة الحماية الممنوحة للدواء المبتكر قرار وزاري رقم (321) لسنة 2020 بشأن استخدام المعلومات والبيانات الخاصة بالمنتجات الدوائية المبتكرة.
- تشجيع المستثمرين من الخارج والشركات العالمية على إنشاء مصانع في الدولة بناء على الاستثناء الوارد في القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2019 بشأن المنتجات الطبية ومهنة الصيدلية والمنشآت الصيدلانية حيث نصت المادة (117) على استثناء المستثمرين بالمناطق الحرة في الدولة من شرط التمتع بجنسية الدولة، وكذلك ما تضمنته القائمة الإيجابية الصادرة بقرار مجلس الوزراء تطبيقاً لقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تشجيع الشركات العالمية لعقد شراكات مع المصانع المحلية وصلت إلى 7 شراكات لنقل التقنيات الحديثة في التصنيع الدوائي للأدوية المبتكرة ومنحهم مميزات تفضيلية في أسعار المنتجات وصلت إلى عدد 106 صنف دوائي مبتكر.
- الوزارة رفعت مقترحاً بشأن سياسة الشراء الحكومي الموحد للمنتجات الطبية من أهدافها زيادة نسبة المشتريات من المنتجات المصنعة وطنياً.
- تطبيق سياسة الأولوية الشرائية في المشتريات الحكومية للمنتجات الطبية الوطنية وفقاً لتوجيهات من مجلس الوزراء الموقر.
- إنشاء فريق مشترك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة الاقتصاد لدعم الصناعة الوطنية للمنتجات الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- توجيه ودعم المصانع المحلية للبدء بتصنيع المواد الخام الداخلة في صناعة الأدوية.

-انتهى-

(نص السؤال السابع)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: الرقابة على الدعاية الطبية

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي /
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع :
تلاحظ في الآونة الأخيرة انتشار الدعاية الطبية لبعض الأجهزة الطبية والمستحضرات الصيدلانية
والمستلزمات الطبية مجهولة المصدر في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي .

فما أوجه التنسيق والتعاون بين الوزارة والجهات المختصة في الدولة بشأن الرقابة على الدعاية
الطبية ؟

مقدم السؤال

د. حواء الضحاك المنصوري

(نص الرد الكتابي على السؤال)



MOHAP/O/20/012578

التاريخ: 2020/11/08

معالي /صقر غباش

...المقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال حول " الرقابة على الدعاية الطبية"

يطيب لي أن أبعث اليكم والى سعادة أعضاء المجلس المقرر بخالص التحية معرباً لكم وللمجلسكم المقرر عن خالص تقديري لاهتمامكم بقضايا القطاع الصحي بالدولة بما يدعم جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويعزز استراتيجيتها التي تهدف الى الارتقاء بمستوى ما تقدمه من خدمات صحية.

وبالإشارة الى كتابكم رقم أ/م/ر/1/11/1/2020/881 بتاريخ 2020/10/20 بشأن سؤال سعادة العضوه د . حواء الضحالك المنصوري

حول " ما أوجه التنسيق والتعاون بين الوزارة والجهات المختصة في الدولة بشأن الرقابة على الدعاية الطبية؟"

يسرنا ان نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع حول الاستفسار المشار اليه أعلاه.

وفقنا الله عزوجل وإياكم لخدمة وطننا العامر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع



رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضوة د. حواء الضحاك المنصوري

حول " ما أوجه التنسيق والتعاون بين الوزارة والجهات المختصة في الدولة بشأن الرقابة على الدعاية الطبية؟"

تعمل وزارة الصحة ووقاية المجتمع جاهدة لإحكام الرقابة على الإعلانات الصحية من خلال الرقابة على جميع الوسائل المتاحة كوسائل الإعلام (المرئي منها والمسموع والمقروء) ووسائل الاتصال والتواصل (كالمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي).

وفي ظل العولمة وتطور التقنيات الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والتطبيقات المنتشرة حديثاً قامت الوزارة بالرقابة على الإعلانات الصحية والتي تم تصنيفها لنوعين: -

- إعلان صحي هادف ومتوافق مع الأنظمة والقوانين.

- إعلان صحي مضلل مجهول المصدر.

ولكل منهما إجراء خاص يتم اتباعه حيث أن الإجراء اللازم لرصد أي إعلان صحي يتم التدقيق عليه والتأكد من مطابقته للشروط والأنظمة والقوانين وفي حال عدم الالتزام يوجه له خطاب وذلك للتنبيه له بضرورة الالتزام والتوجه للترخيص الإعلاني الذي تقوم به الوزارة بدورها للتأكد أن ما سيتم نشره والترويج له مطابق للوثائق والمستندات المطلوبة فيكون المخرج النهائي إعلان صحي هادف.

أما فيما يخص النوع الآخر من الإعلانات المضللة فتعمل الوزارة جاهدة للحد من انتشارها وذلك بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وفق منظومة متكاملة، فكما هو معروف لدى الجميع تظهر بعض الحسابات في المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي البعض منها يحمل أسماء وهمية والآخر بدون اسم محدد ويتم إضافة أرقام هواتف للتواصل معهم للطلب والأغلب تكون لمندوبي البيع أو من خلال التواصل مع الأشخاص بالبريد الإلكتروني والبيع الإلكتروني.

وفي مثل هذه الأحوال التي يصعب الوصول فيها للمعني بالأمر يتم التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين لضبط هذه الممارسات كهيئة تنظيم الاتصالات التي تبدي تعاونها الدائم معنا حيث تقوم بحجب المواقع الإلكترونية التي من شأنها إلحاق الضرر سواء على الأفراد أو المؤسسات المعروفة (كالوكلاء الحصريين لبعض المنتجات



الاصلية)، بالإضافة إلى أن بعض الجهات الحكومية سنت القوانين الداعمة للوزارة مثل المجلس الوطني للأعلام الذي أصدر القوانين الخاصة بنشر الإعلانات بكافة أنواعها بما فيها الصحية، ومعايير المحتوى الإعلامي، وقانون المطبوعات وجميع هذه القوانين تخدم ما تسعى اليه الوزارة لضبط الممارسات الغير قانونية، كما تقوم الوزارة بالتأكد من محتوى المادة الاعلانية في المنشآت الصحية و الصيدلانية المرخصة لدى وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الصحية على مستوى الدولة خلال الزيارات التفثيشية الروتينية و ذلك من خلال التأكد من حصول هذا الإعلان على تسجيل ساري المفعول من وزارة الصحة ووقاية المجتمع و يتم عمل ضبطيات و زيارات مشتركة مع الجهات المعنية كالشرطة والدوائر الاقتصادية وذلك لضبط مروجي هذه المنتجات التي تحمل ادعاءات طبية كاذبة حيث يتم ارسال المفتشين لأخذ عينات عشوائية للمنتجات وارسالها لمختبر الضبط و الجودة التابع لوزارة الصحة ووقاية المجتمع للتأكد من سلامة هذه المنتجات بالإضافة الى التأكد من أوراق تسجيل هذه المنتجات الطبية و المستحضرات الصيدلانية ، وهناك العديد من الجهات الحكومية والمحلية التي تبدي تعاونها التام مع الوزارة بالإبلاغ في حال تم رصد إعلانات مضللة فيما يخدم المصلحة العامة كالهيئات الصحية.

أيضا من جانب آخر تقوم الوزارة بتوعية الجمهور بخطورة هذه الحسابات او الإعلانات المضللة من خلال ما تقوم بتنفيذه من مبادرات توعوية ساهمت في خلق وعي لدى المتلقي للإعلان وهذا ما تم ملاحظته من خلال تواصل بعض أفراد المجتمع في الإبلاغ عن بعض الإعلانات المضللة مما يعني أن الجمهور أصبح أكثر وعيا في تلقيه للإعلان الصحي وهذا يدل على أن المبادرات حققت النتائج المرجوة منها ولاتزال الوزارة مستمرة في مبادراتها التوعوية ، وابتكار كل ما هو جديد لتحقيق رؤية الوزارة وما تسعى إليه من نظام صحي فعال ومستدام لمجتمع سعيد

-انتهى-

(نص السؤال الثامن)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي :

بلغ عدد وفيات أمراض السرطان في الدولة 99 حالة لكل 100 ألف شخص من السكان ، وتعتزم الدولة خفض عدد وفيات السرطان لـ 64.2 حالة لكل 100 ألف من السكان بحلول عام 2021 ، حيث يعتبر هذا الهدف أحد مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيق نظام صحي بمعايير عالمية ، وفق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

فما هي جهود الوزارة في إنشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة ؟

مقدم السؤال

د. موزة محمد العامري

(نص الرد الكتابي على السؤال)



MOHAP/O/20/012584

التاريخ: 2020/11/08

معالي /صقر غباش

...الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: سؤال حول "مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية"

يطيب لي أن أبعث اليكم والى سعادة أعضاء المجلس الموقر بخالص التحية معرباً لكم ومجلسكم الموقر عن خالص تقديري لاهتمامكم بقضايا القطاع الصحي بالدولة بما يدعم جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويعزز استراتيجيتها التي تهدف الى الارتقاء بمستوى ما تقدمه من خدمات صحية .

وبالإشارة الى كتابكم رقم أ/م/ر/1/11/2020/866 بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضوة د . موزة محمد العامري حول

"ما هي جهود الوزارة في انشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة؟"

يسرنا ان نرفق لمعاليتكم رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع حول الاستفسار المشار اليه أعلاه .

وفقنا الله عزوجل وإياكم لخدمة وطننا العامر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،


عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع



رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضوة د. موزة محمد العامري

حول " ما هي جهود الوزارة في انشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة ؟"

تطمح دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال رؤيتها للعام 2021 بأن تكون من أفضل دول العالم، ومئويتها التي يعتبر أحد أبرز مساراتها مسار "توفير حياة صحية مديدة ونشطة". حيث تبذل الدولة جهوداً حثيثة لمحاربة الأمراض غير السارية مثل أمراض السرطان من خلال وضع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بها بالإضافة إلى التوسع المتزايد في خدمات الرعاية الصحية وتمويلها حيث شهدت الخدمات الصحية في هذا المجال تحسناً ملحوظاً من حيث الوقاية وخدمات الفحص والتشخيص إضافة للكشف المبكر عن السرطان والخدمات العلاجية والرعاية التلطيفية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد حالياً (20) مستشفى ومركز (حكومي وخاص) تقدم خدمات السرطان وفقاً لأحدث البروتوكولات والممارسات والمعايير العالمية المطبقة في هذا المجال مثل خدمات الفحص وخدمات التشخيص والكشف المبكر عن السرطان وتقديم الخدمات العلاجية بأنواعها والرعاية التلطيفية إضافة للمتابعة وتقصي رجوع السرطان بعد إتمام العلاج. وكان لهذه المراكز الدور الفعال في الكشف عن العديد من الحالات وعلاج الكثير منهم.

علماً بأن هذه المستشفيات والمراكز موزعة في إمارات الدولة كالتالي:

- إمارة أبوظبي: مستشفى توأم، مركز الخليج الدولي للأورام، مستشفى النور، مستشفى كليفلاند، مستشفى برجيل، مستشفى شخبوط، السعودي الألماني، مركز كليمينسو، مستشفى إن إم سي التخصصي.
- إمارة دبي: مستشفى لطيفة، مستشفى دبي، مستشفى راشد، المستشفى الأمريكي، مستشفى المدينة، مستشفى ويلكير، مستشفى برايم
- إمارة الشارقة: مستشفى الجامعة، مستشفى الزهراء ومستشفى زليخة
- إمارة رأس الخيمة: مستشفى الشيخ خليفة التخصصي

ووفقاً للمعايير العالمية ومنظمة الصحة العالمية التي أوصت بأن تهدف كل دولة إلى أن يكون لديها مركز سرطان واحد متخصص ومتكامل لعلاج السرطان بحد أدنى ويعتمد ذلك بناء على عدد الحالات المكتشفة سنوياً.



ومن ضمن جهود الوزارة التي تم اتخاذها في مجال إنشاء مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية في الدولة فقد اتخذت بالشراكة مع الجهات الصحية الأخرى عدد من المبادرات والتوجهات منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إدارة المؤشر الوطني المعني بخفض الوفيات من أمراض السرطان بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والذي يعتبر موجهاً رئيسياً في مجال التوسع بخدمات أمراض السرطان.
 - إنشاء سجل وطني لأمراض السرطان أسهم بشكل كبير ولعب دوراً حيوياً في رصد الحالات كجزء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان وأسهم باتخاذ القرار بشأن السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها.
 - إطلاق البرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لأمراض السرطان وعليه استخدام النتائج كوسيلة لصناعة القرار في مجال التوسع بخدمات السرطان والتحويل لتلقي العلاج وفقاً لذلك.
 - تطوير أنظمة ومسارات للإحالة الكلينيكية بين المنشآت والمراكز المقدمة لخدمات أمراض السرطان
 - تطوير خدمات الرعاية التلطيفية في الدولة وإطلاقها في جميع المؤسسات الصحية في الدولة، والعمل على توفير هذه الخدمات والأدوية المصاحبة لها لرعاية المرضى في منازلهم.
 - إطلاق برامج وطنية مبتكرة لدعم مرضى السرطان وتقديم خدمات الدعم النفسي لهم بالإضافة إلى استقطاب خبراء عالميين بهدف التطوير وتبادل الخبرات واستضافة المؤتمرات في مجال السرطان.
- كما وتبنت الوزارة بداية استراتيجيات وقائية وبرامج استباقية وبرامج توعوية للوقاية من أمراض السرطان وتقليل من عوامل الاختطار وتعزيز أنماط الحياة الصحية لأفراد المجتمع ومنها خفض معدل الوفيات، بما يحقق الرؤية الطموحة للوزارة المتمثلة بتحقيق نظام صحي فعّال ومستدام لمجتمع سعيد وتحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021.
- كما وضعت سياسة موحدة على مستوى الدولة لتقليل الوفيات من أمراض السرطان وضمان الاستدامة والتطوير المستمر في مكافحة أمراض السرطان في الدولة.

-انتهى-

(نص السؤال التاسع)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع :

مع انتشار وباء كورونا في الدولة ، ما هي خطط الوزارة المستقبلية في تخزين وإدامة المخزون
الطبي الاستراتيجي في الدولة بما فيها توفير بدائل الأدوية للمستهلك ؟

مقدم السؤال

ضرار حميد بالهول الفلاسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)

(نص السؤال العاشر)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
الاتحادي :

ما هي جهود الوزارة للحد من تسرب الكوادر الفنية المواطنة العاملة في المختبرات الطبية في
المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة ؟

مقدم السؤال

د. موزة محمد العامري

(نص الرد الكتابي على السؤال)



MOHAP/O/20/013495

التاريخ: 2020/11/24

معالي /صقر غباش

...الموثر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة "

يطيب لي أن أبعث اليكم وإلى سعادة أعضاء المجلس الموثر بخالص التحية معرباً لكم وللمجلس الموثر عن خالص تقديري لاهتمامكم بقضايا القطاع الصحي بالدولة بما يدعم جهود وزارة الصحة ووقاية المجتمع ويعزز استراتيجيتها التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى ما تقدمه من خدمات صحية .

وبالإشارة إلى كتابكم رقم أم/ر/1/11/865/2020 بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضو د . مسوزة محمد العامري حول " ما هي جهود الوزارة من الحد من تسرب الكوادر الفنية المواطنة العاملة في المختبرات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة؟ "

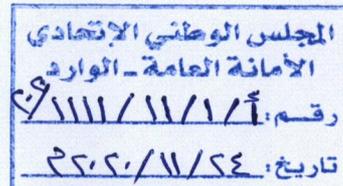
يسرنا ان نرفق لمعاليكم رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع حول الاستفسار المشار إليه أعلاه .

وفقنا الله عز وجل وإياكم لخدمة وطننا العامر .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع





رد وزارة الصحة ووقاية المجتمع على سؤال سعادة العضوة د. موزة محمد العامري

حول " ما هي جهود الوزارة للحد من تسريب الكوادر الفنية المواطنة العاملة في المختبرات الطبية في المستشفيات

والمراكز الصحية التابعة للوزارة"؟

تمثل الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص طريقة فعالة أكثر لتكاملية القدرات وتمكين الكوادر البشرية لرفع كفاءة انتاجية العمل وهذا اسلوب متبع في أكثر من دول العالم المتقدمة. وانطلاقاً من هذا التوجه فقد تم تعهيد خدمات المختبرات لشركة معروفة في المجال، والذي كان من أبرز أهدافها تحسين جودة الخدمات المخبرية وتقديم خدمات مخبرية متقدمة بما في ذلك استخدام أنظمة التشغيل الآلي، وتقليل فترات إنجاز الفحوصات المخبرية (مرفق الجدول).

وقد نتج عن هذا التعهيد خفض في تكاليف ونفقات تشغيل الخدمات المخبرية في وزارة الصحة ووقاية المجتمع، كما لا يخفى على الجميع قدرة مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع مع شركة التعهيد على التعامل مع العدد الكبير من الفحوصات خلال جائحة كوفيد-19. كما حصل عدد (11) من مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع مع شركة التعهيد على شهادة ISO 15183:2012 والخاصة بتطبيق المعايير العالمية لجودة المختبرات من مركز الامارات العالمي للإعتماد.

كما نود التأكيد بأن عدد الفنيين المواطنين زاد بنسبة 3% من إجمالي الكوادر الفنية العاملة في مختبرات وزارة الصحة ووقاية المجتمع.

كما تم ابتعاث مجموعة من الفنيين المواطنين العاملين في المختبرات الطبية لإستكمال دراستهم العليا تشجيعاً للكوادر الاماراتية على التطوير من خلال التدريب والتأهيل.

الفحوصات المخبرية		الوقت المستغرق قبل التعهيد	الوقت المستغرق بعد التعهيد
HbA1c	السكر التراكمي	2 - 3 أيام (في الوزارة)	24 ساعة (في الوزارة)
Thyroid Function Test	وظائف الغدة الدرقية	2 - 3 أيام (في الوزارة)	24 ساعة (في الوزارة)
Glutamic acid decarboxylase (GAD)	فحص يساعد على تشخيص السكر من النوع الأول أو مرض السكري المناعي	أسبوعان (خارج الدولة)	48 ساعة (في الوزارة)
Aquaporin Abs	فحص الأجسام المضادة للكشف عن التهاب الأعصاب المناعية	أسبوعان (خارج الدولة)	48 ساعة (في الوزارة)
Beta glycoprotein antibodies	فحص الأجسام المضادة للأمراض المناعية في حالات مثل الإجهاض المتكرر	أسبوعان (خارج الدولة)	48 ساعة (في الوزارة)
فحوصات الإقامة		24 - 48 ساعة (في الوزارة)	12 - 24 ساعة (في الوزارة)

-انتهى -

(نص السؤال الحادي عشر)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات

في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
الاتحادي :

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي (2) لسنة 2011 تختص الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات
والكوارث بتحقيق سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث .

فما هي جهود الهيئة في توضيح وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لمختلف الجهات المعنية بإدارة
الطوارئ والأزمات والكوارث ؟

مقدم السؤال

ضرار حميد بالهول الفلاسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



الرقم : و.د.م.ط/أ.ت.م/ 297/2011

التاريخ : 11 / 11 / 2020 م

معالي الأخ/ صفر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: سؤال عضو المجلس الوطني حول "توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات

المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث"

يطيب لي أن أستهل كتابي بتقديم أسامي آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنياً لمعاليتكم دوام التوفيق والسداد .
وبالإشارة إلى خطابكم رقم (أ/م/ر/9/1/868/2020) بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضو / ضرار حميد
بالهول الفلاسي حول "توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث"، نرفق لمعاليتكم
الرد الكتابي حول السؤال المشار إليه . ليتسنى لكم ادراجه على جدول أعمال أول جلسة قادمة للمجلس الوطني الاتحادي من دور
الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد تن.م.و
- الحفظ
- خ ح



وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

10 / 11 / 2020

409 الرقم الوارد

محظور

الرقم: NCEMA-DGO/2020/3810
التاريخ: 10 / 11 / 2020 م

معالي / عبدالرحمن محمد العويس ،، الموقر
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

**الموضوع : سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي حول
(توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية
والجهات في حالات الطوارئ والأزمات
والكوارث)**

الإشارة : كتابكم رقم 277/2010/أ.ت.م/و.د.م.ط بتاريخ 2020/10/21

يطيب للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث أن تهدي معاليكم أطيب تحياتها وأمنياتها لكم بدوام النجاح والتوفيق.

في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين مجلسكم الموقرة والهيئة بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يسرنا إفادة معاليكم بالرد على تساؤلات عضو المجلس الوطني الاتحادي الموقر حول (توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث) كالتالي:

ما هي جهود الهيئة في توضيح وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لمختلف الجهات المعنية بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث؟

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بالانفتاح الاقتصادي والسياحي والثقافي والتعليمي، وتحتضن ما يقارب 200 جنسية على أرض واحدة، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر المختلفة. لذا عملت الدولة بجدية واضحة في السنوات الماضية لتصبح نموذجاً رائداً في الاستعداد والجاهزية الفعالة والناجحة في حالة مواجهة أي خطر أو طارئ من أي نوع. وعليه فإن الدولة كانت سباقة في تأسيس الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والتي حرصت على تكاتف الجهود في منظومة الطوارئ والأزمات والكوارث بمختلف أشكالها وأنواعها، ووضعت المعايير والأنظمة والتشريعات واللوائح لهذه الحالات في أعلى المستويات، كما قامت بإعداد الخطط والسياسات الاستباقية للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، من خلال الجهد الوطني، والذي يأتي بالتنسيق مع

ص.ب. P.O.Box 113811

أبوظبي، أ.ع.م. Abu Dhabi, UAE

هاتف رقم: Tel: +971 02 417 7000

فاكس رقم: Fax: +971 02 417 7088

www.ncema.gov.ae



جميع مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص ، ولم تكتفي الهيئة بالجانب النظري، بل وقفت على جاهزية المنظومة من خلال التمارين التي تحاكي الواقع، والتدريبات المشتركة التي تشمل جميع السيناريوهات والافتراضات بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

قامت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بإعداد الأطر والمفاهيم والسياسات لتحقيق التنسيق المشترك بين الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، حيث أثبتت الجهات الحكومية والغير حكومية دورها الفعال للاستجابة للطوارئ والأزمات والكوارث.

تعتبر هذه الأطر والمفاهيم منهجاً لجميع الجهات في إدارة الطوارئ بالدولة، باعتبارها الأداة للتنسيق في جهود الاستجابة الوطنية وضمان عدم التضارب في الأدوار والمسؤوليات ومناطق الاختصاص. ولا تُعنى هذه الوثائق بحادثة معينة فحسب، بل إن الغرض من إعدادها هو التعامل مع جميع أنواع الطوارئ والأزمات على المستوى الوطني بغض النظر عن حجمها وموقعها بما فيها الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ولقد تم إعداد نظام الاستجابة الوطني للطوارئ والأزمات بشكل مستقل، ليمثل نموذجاً موحداً تعمل به جميع الجهات المستجيبة للطوارئ والأزمات في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر شريكة في تحقيق استجابة أكثر تأثيراً وفاعلية من خلال فهمه والعمل بمقتضاه.

وبالتالي فإن العمل بهذه الأطر والمفاهيم يقتضي التعاون والتنسيق البيني للجهات المستجيبة للطوارئ والأزمات وقياداتها بكافة مستوياتها بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وباقي شرائح المجتمع

واليوم نحن نعيش مثال حي لنتائج توزيع الأدوار والمسؤوليات والعمل الجماعي الوطني في نجاح دولة الامارات العربية المتحدة لمكافحة جائحة كوفيد 19، سر هذا النجاح هو العمل المتكامل والمتوافق بأدوار ومسؤوليات منظمة وفق الخطط ذات المرونة والرشاقة العالية بين جميع السلطات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. هذه الخطط والادوار شاملة، بمعنى لا تتركز على خطٍ ما، بل جميع الجوانب والقطاعات التي من الممكن ان يقع عليها التأثير، فيكون المنع والتخفيف.

من الجدير بالذكر، بأن الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، تضم مركز العمليات الوطني، والذي يعمل بنظام عناصر الارتباط من الجهات والخلايا المشتركة من مختلف القطاعات والجهات، بهدف وضع كافة الإجراءات المطلوبة للاستجابة والتعامل مع الطوارئ والأزمات والكوارث بالتعاون مع ممثلي الجهات المعنية في المركز.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،



المدير العام
عبيد راشد الحصان الشامسي

نسخة إلى:

- السيد/ مدير إدارة الإعلام والاتصال المحترم
- السيد/ رئيس قسم الشؤون التنفيذية ... المحترم

(نص السؤال الثاني عشر)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/
عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
الاتحادي :

تلاحظ عدم وجود بيانات مواقع الإيواء والملاجئ العامة ومدى جاهزيتها لمواجهة حالات الطوارئ
والأزمات والكوارث .

فما هي خطة الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات للتوعية والإعلان عن بيانات مراكز
الإيواء والملاجئ لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات ، وجاهزية المنشآت الأخرى لاستخدامها في
حالات الطوارئ ؟

مقدم السؤال

ضرار حميد بالهول الفلاسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م/ 296/2011

التاريخ : 10 / 11 / 2020 م

معالي الأخ/ صقر خباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي
الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد ،

الموضوع: سؤال عضو المجلس الوطني حول "مراكز الإيواء والملاجئ في

حالات الطوارئ والأزمات والكوارث"

يطيب لي أن أستهل كتابي بتقديم أسى آيات التحيمة والتقدير لشخصكم الكريم تمنياً لمعاليتكم دوام التوفيق والسداد .
وبالإشارة الى خطابكم رقم (أ/م/ر/9/1/867/2020) بتاريخ 2020/10/19 بشأن سؤال سعادة العضو / ضرار حميد
بالهول الفلاسسي حول "مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث" نرفق لمعاليتكم الرد الكتابي حول السؤال المشار
اليه . لئيسنى لكم ادراجه على جدول أعمال أول جلسة قادمة للمجلس الوطني الاتحادي من دور الاعتقاد الثاني للفصل التشريعي
السايع عشر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

دسفة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و
- المحفظ
- ح ح



وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

09/11 / 2020

405

محظور

الرقم: NCEMA-DGO/2020/3780

التاريخ: 2020/ 11/ 08 م

معالي / عبدالرحمن محمد العويس ، الموقر
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع : سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي حول
(مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ
والأزمات والكوارث)**

الإشارة : كتابكم رقم 278/2010/أ.ت.م/و.د.م.ط بتاريخ 2020/10/21

يطيب للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث أن تهدي معاليكم أطيب تحياتها وأمنياتها لكم بدوام النجاح والتوفيق.

في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين مجلسكم الموقرة والهيئة بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يسرنا إفادة معاليكم بالرد على تساؤلات عضو المجلس الوطني الاتحادي الموقر حول (مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث) كالتالي :

- تم مؤخراً العمل على اعداد واعتماد الخطة الوطنية للإيواء والتي تعتبر هيئة الهلال الاحمر الاماراتي بانها الجهة القيادية المسؤولة عن هذه الخطة وبالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة، كما توضح الخطة دور كل جهة في حال تفعيل هذه المواقع.
- تم تحديد مناطق الايواء في كل امانة وذلك من خلال (الفنادق والمدارس وصالات الافراح والمساجد والاندية الرياضية والمدن العمالية).
- اما بما يختص بدور الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث فإنها شريك اساسي في الخطة ويتمثل دورها في الادارة والاشراف والمتابعة الوطنية، كما انها خصصت في تطبيقها للهواتف الذكية مواقع مناطق الايواء يتم تحديدها وتحديثها باستمرار من قبل الجهات المعنية.
- كما انه توجد خلية الموارد الوطنية بمركز العمليات الوطني ولديها جميع البيانات بشأن هذه المواقع، ويتم التنسيق على المستوى الوطني لتفعيل وتجهيز هذه المواقع في حال تطلب الامر.
- منظومة الانذار المبكر لدى الهيئة والمتاح للجهات المعنية لإنذار الجمهور بضرورة التحرك الى مواقع الايواء المحددة وحسب الموقف العام للطوارئ.

ص.ب. P.O.Box 113811

أبوظبي، أ.ع.م. Abu Dhabi, UAE

هاتف رقم: Tel: +971 02 417 7000

فاكس رقم: Fax: +971 02 417 7088

www.ncema.gov.ae



وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،

المدير العام
عبيد راشد الحصان الشامسي

نسخة إلى:

- السيد/ مدير إدارة التخطيط والإستعداد المحترم
- السيد/ مدير إدارة العمليات المحترم
- السيد/ مدير إدارة الإعلام والإتصال المحترم
- السيد/ مدير إدارة التكنولوجيا والإتصالات المحترم
- السيد/ مدير إدارة المراكز المحلية المحترم
- السيد/ رئيس قسم الشؤون التنفيذية ... المحترم

(نص السؤال الثالث عشر)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سهيل بن محمد المزروعي – وزير الطاقة والبنية التحتية – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان :

نظراً إلى الجائحة العالمية (كوفيد 19) التي يمر بها العالم وتأثر قطاعات كثيرة من بينها قطاع البناء ، تضرر عدد كبير من المستفيدين من برنامج زايد للإسكان والذين صدر لهم إقرار المساعدة المالية (قرض أو منحة) خلال الفترة الماضية والتي ستنتهي مدة صلاحية هذا الإقرار خلال عام 2020 ، ولم يستطيعوا استكمال إجراءات التعاقد والحصول على أراضي سكنية من الحكومة بسبب الجائحة العالمية مما قد يترتب عليه من سقوط حقهم في المساعدة المالية الصادرة من البرنامج .

فما هي الإجراءات التي اتخذها البرنامج اتجاه المستفيدين من إقرار المساعدة المالية التي ستنتهي مدة صلاحية إقراراتهم خلال عام 2020 نتيجة لعدم تمكنهم من استخدامه بسبب تفشي فيروس (كوفيد 19) ؟

مقدم السؤال

أحمد عبدالله الشحي

(نص رسالة طلب تأجيل الرد على السؤال)



الرقم المرجعي: و. ط. ب. م. م. ز. / 37 / 2020
التاريخ: 2020 / 11 / 12

الموثر

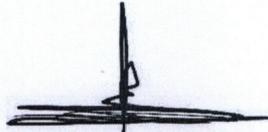
معالي الأخ / صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ومرحمة الله وبركاته،،

الموضوع: رد على السؤال حول " تمديد صلاحية قرارات الدعم السكني خلال عام 2020 "

يطيب لنا أن نتقدم لمعاليتكم بأطيب التحيات متمنين لكم دوام الصحة والعافية.
بالإشارة لكتابكم رقم (أ/م ر/ 2020/876/2/20/1) بتاريخ 2020/10/19 بشأن الموضوع أعلاه .
نحيط معاليتكم علماً بأن وزارة الطاقة والبنية التحتية تعمل حالياً على دمج برنامج زايد للإسكان مما يستدعي مراجعة القوانين والاشتراطات المتعلقة بالبرنامج ، علاوة على تحديد آلية الحوكمة الجديدة للبرنامج.
وعليه فإننا نرجو من معاليتكم تأجيل الإجابة على السؤال إلى الربع الأول من العام 2021 ، لئتم بموجبه إطلاع المجلس الوطني الاتحادي على القانون المحدث بعد أن يتم اعتماد النظام الجديد لإدارة البرنامج ضمن وزارة الطاقة والبنية التحتية من قبل مجلس الوزراء الموقر .
وإننا نؤكد لكم حرص الوزارة ومن خلالها البرنامج في تقديم كل ما يمكن أن نحقق به المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


المهندس / سهيل محمد المزروعى
وزير الطاقة والبنية التحتية

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/ 1066 / 20 / 11 / 16
تاريخ: 2020 / 11 / 16

(نص السؤال الرابع عشر)

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/

حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع :

ما هي خطة الوزارة لزيادة نسبة الدعم المادي لجميع مراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم

الحكومية ؟

مقدم السؤال

حميد علي العبار الشامسي

(نص الرد الكتابي على السؤال)



المرجع : ص/2020/998
التاريخ : 2020/11/16

معالي الأخ/ صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،

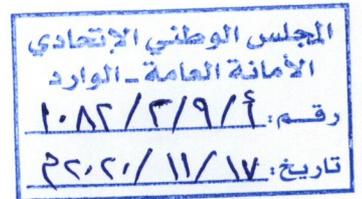
الموضوع: الرد الكتابي على السؤال حول
(الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم)

تهديكم وزارة تنمية المجتمع أطيب التحيات وتتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح.

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في 2020/10/19 رقم المرجع أم ر/2020/872/2/9 ، نرفق لمعاليتكم الرد الكتابي على السؤال المقدم من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي ، "والمتمضمن ما هي خطة الوزارة لزيادة نسبة الدعم المادي لجميع مراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم الحكومية " .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،

حصة بنت عيسى بوحميد
وزيرة تنمية المجتمع



مرفق :

- رد الوزارة على سؤال سعادة العضو .

وفي حال الاستفسار يرجى الإيعاز لمن يلزم بالتواصل مع المستشار / علي حسن السيد ، على رقم المكتب:
04 - 6011280 أو الهاتف المتحرك : 050-8027000 - البريد الإلكتروني : ali.alsayed@mocd.gov.ae



السؤال المقدم من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم"

ماهي خطة الوزارة لزيادة نسبة الدعم المادي لجميع مراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم الحكومية؟
في البداية نشكر سعادة العضو/ حميد علي العبار الشامسي على هذا السؤال ونود افادتكم بالتالي:

الإجابة

1. تقدم وزارة تنمية المجتمع خدمات التأهيل لأصحاب الهمم من خلال (8) منافذ هي على النحو التالي:
 - مركز التدخل المبكر - دبي
 - مركز دبي لأصحاب الهمم
 - مركز عجمان لأصحاب الهمم
 - مركز رأس الخيمة لأصحاب الهمم
 - مركز أم القيوين للتوحد
 - مركز الفجيرة لأصحاب الهمم
 - مركز دبا الفجيرة لأصحاب الهمم
 - وحدة التدخل المبكر - الفجيرة
2. يتم تقييم إحتياجات هذه المراكز (وظيفية أو مادية أو مرافق أو اجهزة) وتوضع تقديرات كلفة الإحتياجات قبل إعداد موازنة الوزارة.
3. يتم تضمين إحتياجات هذه المراكز في موازنة الوزارة الكلية وترفع إلى وزارة المالية لإعتمادها لتلبية إحتياجات المراكز. الخدمات المقدمة من قبل الوزارة:-

خدمات التدخل المبكر للأطفال دون ست سنوات:

تقدم وزارة تنمية المجتمع خدمات التدخل المبكر عبر الدعم المتخصص للأطفال (ذوي الإعاقة، أو التأخر النمائي، أو المعرضين للتأخر النمائي) وأسره في السنوات الأولى من عمر الطفل وذلك من أجل دعم نموهم ومشاركتهم في الحياة الأسرية والمجتمعية ومساعدتهم على التطور والتعلم والمشاركة في الأنشطة اليومية، ومساعدة الأسر بتعلم كيفية دعم وتربية الطفل من أجل تلبية إحتياجاته، وأن تتكيف مع وجود طفل بين أفرادها من ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي.

خدمات مراكز أصحاب الهمم:

- التقييم المتداخل التخصصات (التربوي والنفسي والاجتماعي والخدمات العلاجية المساندة والذي يشمل العلاج الطبيعي والوظيفي واللغة والكلام).
- برامج التربية الخاصة والتي تلبي الحاجات التربوية والتعليمية والتطويرية لأصحاب الهمم في مجال التطور والنمو بما يتناسب مع طبيعة الإعاقة وشدتها.





- خدمات الأسرة الفردية، والتي تستهدف بشكل أساسي أسرة الطفل لتمكينها من تنمية مهارات الطفل في نطاق البيئات الطبيعية التي يعيشها وهي موجهة للأطفال الذين أعمارهم أقل من ثلاث سنوات.
- البرامج الاجتماعية والذي يعزز النمو والتطور والدمج الاجتماعي لدى أصحاب الهمم وبرامج الحماية من الإساءة، والزيارات المنزلية.
- برامج الاستشارات النفسية والسلوكية والذي يشمل على البرامج التربوية والنفسية الارشادية، والتي تتم بشكل فردي أو جماعي لأصحاب الهمم وأسرتهم، وبرامج تعديل السلوك لتحقيق التكيف لأصحاب الهمم نحو الذات ومع البيئة المحيطة وتنمية الجوانب السلوكية الايجابية لديهم.
- البرامج العلاجية في مجالات العلاج الطبيعي والوظيفي والنطقي بالإضافة لخدمة العلاج بركوب الخيل والعلاج المائي وخدمات فحص السمع.
- خدمة التعليم الدامج للأطفال بعد مرحلة التدخل المبكر بعد سن الثالثة من العمر، ويتم ذلك في أي مرحلة عمرية ما بين (3 - 6) سنوات وذلك تبعاً لقدرات الطفل والبيئات التعليمية الدامجة المتوفرة له، ويحول الأطفال ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية تلقائياً إلى النظام التعليمي.
- الخدمات التمريرية والطبية العامة.
- البرامج الترفيهية والترويحية والرياضية والأنشطة اللامنهجية.

خدمات التأهيل المهني والتشغيل (مشاغل):

تركز وزارة تنمية المجتمع جهودها في تشغيل ذوي الإعاقة الذهنية، وتشغيل الفتيات من ذوات الإعاقات الذهنية فوق 18 سنة بشكل خاص، وذلك ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، حيث أن مشاغل تتيح لأصحاب الهمم الانتقال إلى التشغيل الدامج من خلال مشاريع التشغيل الخاصة (مشاغل). وتتركز أهداف (مشاغل) فيما يلي:

- التدريب والتأهيل المهني لأصحاب الهمم المقبلين على سن العمل أو الباحثين عن عمل
 - إعداد أصحاب الهمم مهنيًا ونفسيًا للدخول في سوق العمل والحصول على فرص عمل مناسبة لهم.
 - التوظيف الانتقالي أو التوظيف عن بعد لأصحاب الهمم.
 - انتقال أصحاب الهمم العاملين في المراكز إلى نظام التوظيف الدامج.
- يتضمن مشاغل أيضاً تدريب الفتيات على مجموعة من المهن والمهارات مثل صناعة المجموعات من الأوراق النقدية المتلفة، أو صناعة الشوكولاته أو غيرها، وجانب تسويقي للمنتجات الذي يدر بدوره دخلاً على هؤلاء الفتيات ويؤدي بهن إلى الاستقلال الاقتصادي.
- يتميز مشاغل في تمكين الفتيات من إدارة الذات تبعاً للميول والقدرات، وتمكين الفتيات القادرات من إدارة مشاريعهن الخاصة، وبالتالي فهو شكل من أشكال التشغيل الذاتي الذي يخرج من إطار مراكز أصحاب الهمم إلى القطاع الخاص.





4. تقوم الوزارة بتوفير بعض الخدمات من خلال الرعايات والشراكات التي تعقدتها الوزارة مع جهات أخرى، ومثالها:

- مركز "معين" للتكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة: الذي تم تأسيسه وتوفير مستلزماته بالتعاون مع شركة الطاير، ويحتوي المركز على مجموعة كبيرة من الأدوات والتقنيات والأجهزة والتطبيقات الذكية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين معهم وأولياء أمورهم في كثير من المجالات التعليمية والتأهيلية والحياتية اليومية. من خلال:-
- توفير وسائل وتقنيات حديثة متطورة تمكن الطلبة من أصحاب الهمم على التواصل مع عالم التكنولوجيا والاتصالات من خلال الأجهزة والتطبيقات الذكية.
- توفير وسائل وأجهزة بديلة، تشمل وسائل الاتصال المستخدمة مع مجموعة واسعة من الإعاقات في الكلام واللغة، بالإضافة إلى الإعاقات الخفية، مثل الإعاقة المتعددة والذهنية والتوحد والاضطرابات النمائية.
- القيام بعمليات التقييم والتشخيص بقصد تحديد الاحتياجات الأساسية لكل طالب، وإعداد الخطط التربوية الفردية التي تناسب كل حالة على حدة والعمل على تنفيذها.
- تعليم الطلاب بطريقة مختلفة تستخدم فيها التقنيات الحديثة، وتعريفهم بها، واكتساب المهارات التواصلية والاجتماعية التي تساعد على تكيفهم تعليمياً وبيئياً واجتماعياً واستثمار أقصى قدراتهم للتواصل والدمج مع المجتمع.
- تدريب أولياء أمور أصحاب الهمم على أهمية استخدام هذه الأجهزة المساعدة.
- الصالة الرياضية الحسية في مركز دبي لأصحاب الهمم: التي تم تجهيزها بالتعاون مع جافزا ، وهي من أكبر الصالات التي تدعم تنمية حواس الطفل وزيادة تأقلمه مع المثيرات الحسية في البيئة، بما يقود إلى سرعة ادماجه وتكيفه مع البيئة الاجتماعية والتعليمية المحيطة. وتفيد هذه الصالة بشكل خاص الأطفال ذوي التوحد والذين يواجهون تحديات حسية، من أجل دعم تكيفهم الحسي مع البيئات التي يعيشون فيها.
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "كريم نتوركس" العالمية: وهي اتفاقية شراكة مع شركة "كريم نتوركس" العالمية، والمعنية بخدمات النقل والمواصلات، بهدف تقديم باقة من الخدمات التي تسهم في دعم أصحاب الهمم لممارسة حياتهم اليومية. وتعكف وزارة تنمية المجتمع على التعاون مع شركة "كريم نتوركس" العالمية خلال المرحلة القادمة من أجل تدريب السائقين في الشركة على آليات التعامل مع المستفيدين من خدمات التوصيل من أصحاب الهمم لضمان النقل الآمن والميسر والسهل لهم، بما يحقق لهم السعادة.





- مشروع الزراعة المائية بالتعاون مع تعاونية الاتحاد: والذي يهدف إلى تنمية قدرات أصحاب الهمم وتطوير مهاراتهم في إدارة المشاريع والمهارات الحياتية التطبيقية وتحقيق الاستقلالية لهم وتنمية ثقتهم بأنفسهم، إضافة إلى تمكينهم ودمجهم في المجتمع لتكوين نسق معرفي وفكري وقيمي وسلوكي للمساهمة في تنمية المجتمع.

- الشراكة مع جامعة أبوظبي: يهدف إلى دعم وتطوير التعليم في الدولة وخاصة في مجال أصحاب الهمم، وتأهيل الكوادر المواطنة العاملة في الميدان وتأهيلهم للنهوض بواقع تأهيل أصحاب الهمم في الدولة، إلى جانب تعزيز مجالات التعاون المشترك بما يعود بالنفع لكلا الطرفين وعلى تنمية القطاع الحكومي بشكل خاص. وكذلك إيجاد فرص لتطوير مهارات المواطنين العاملين في مراكز أصحاب الهمم وتمكينهم من استكمال تعليمهم في جامعة أبوظبي في مساري التدخل المبكر أو اضطراب طيف التوحد.



(نص السؤال الخامس عشر)

الموَقَر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع :
يختص مركز دار زايد للرعاية الأسرية برعاية الأطفال الأيتام وفاقدَي الرعاية الأسرية حيث تم استلام فرع الدار في إمارة أم القيوين من قبل الوزارة في عام 2018 .

فما هي الأسباب التي دعت إلى تأخر افتتاح هذه الدار وبدء العمل فيها ؟

مقدم السؤال

محمد عيسى الكشف

(نص الرد الكتابي على السؤال)



المرجع : ص/2020/998
التاريخ : 2020/11/16

معالي الأخ/ صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،

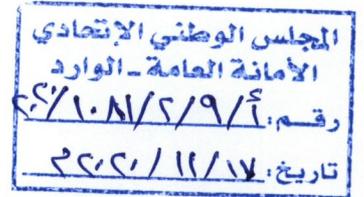
**الموضوع: الرد الكتابي على السؤال حول
(تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية)**

تهديكم وزارة تنمية المجتمع أطيب التحيات وتتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح.

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في 2020/10/19 رقم المرجع أم ر/2020/871/2/9، نرفق لمعاليتكم الرد الكتابي على السؤال المقدم من سعادة العضو / محمد عيسى الكشف، " والمتضمن ماهي الأسباب التي دعت إلى تأخر افتتاح هذه الدار وبدء العمل فيها ".

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،


حصة بنت عيسى بوحميد
وزيرة تنمية المجتمع



مرفق :

- رد الوزارة على سؤال سعادة العضو .

وفي حال الاستفسار يرجى الإيعاز لمن يلزم بالتواصل مع المستشار / علي حسن السيد ، على رقم المكتب:
04 - 6011280 أو الهاتف المتحرك : 050-8027000 - البريد الإلكتروني : ali.alsayed@mocd.gov.ae



السؤال المقدم من سعادة العضو/ محمد عيسى الكشف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية":

مضمون السؤال:

يختص مركز دار زايد للرعاية الأسرية برعاية الأطفال الأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية حيث تم استلام فرع الدار في إمارة أم القيوين من قبل الوزارة في عام 2018 .

فما هي الأسباب التي دعت إلى تأخر افتتاح هذه الدار وبدء العمل فيها ؟

في البداية نشكر سعادة العضو / محمد عيسى الكشف على حرصه ومتابعته للخدمات التي تقدم للمواطنين. أما بشأن سؤاله عن تأخر افتتاح دار الرعاية الأسرية في أم القيوين، فنود الإفادة بأن مسمى الدار هو دار خليفة للرعاية الأسرية، وتالياً مضمون الإجابة.

الإجابة

قامت الوزارة بالإجراءات التالية:

1. إن الهدف من إنشاء دار خليفة للرعاية الأسرية وفقاً لما تم اعتماده من مجلس الوزراء في عام 2010 استقبال حالات الأطفال مجهولي النسب.
 2. تم تخصيص الأرض ومباشرة البناء للمشروع تحت إشراف مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية وتم استلامه رسمياً في عام 2018 من قبل وزارة تنمية المجتمع.
 3. تم حصر احتياجات المرحلة الأولى لتشغيل الدار (مبنى الإدارة + 4 فلل).
 4. تم تأييث مبنى الإدارة ، وعدد (4) فلل (شقتان في كل فيلا) تخدم الفئات المستهدفة.
 5. تم إجراء مقابلات لتوظيف الكادر الإداري، والفني، والفني المساعد للدار.
 5. ونظراً لحدوث تغيرات وتطورات في وسائل البحث والتحري، بحيث أصبحت قادرة على كشف الآباء البيولوجين (الفعليين) لمجهولي النسب، الأمر الذي أنعكس على انخفاض عدد الحالات التي يتم اعتبارها من فئة مجهولي النسب على مستوى الدولة إلى أن وصلت إلى معدل (8) حالات سنوياً. بالإضافة إلى صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري.
- وفي ظل المستجدات المذكورة أعلاه ارتأت الوزارة تعديل المستهدف للدار بما يتناسب وحجم المشروع لاستقبال الحالات على النحو التالي :

- ضحايا العنف الأسري من النساء والرجال والأطفال.
- الأطفال : فاقدو الرعاية الأسرية (الأيتام، مجهولي النسب، وأبناء السجينات).
- الأسر والأفراد المتأثرين بالكوارث الطبيعية والبيئية .





6. صدر تكليف من مجلس الوزراء بتسريع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة من خلال المسرعات الحكومية خلال 100 يوم، علماً بأن وزارة الداخلية تعتبر صاحبة المبادرة، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى وزارة تنمية المجتمع للمشاركة ضمن فريق المسرعات الحكومية فيما يخص مبادرة "مراكز حماية المرأة" وهي إحدى المبادرات الخاصة بالإستراتيجية، تم إدراج دار خليفة للرعاية الأسرية ضمن برنامج المسرعات الحكومية للاستفادة من بعض المباني المتوفرة بها لدعم المبادرة، على النحو التالي:

• إتمام اتفاق مع فريق القيادات من وزارة الداخلية والجهات المساهمة على التركيز على تحدي " تأسيس مركز نموذجي معتمد لإيواء المرأة المعنفة ليشمل كل من إمارات عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة". ومن ثم تشكيل فريق المسرعات من الجهات التالية: وزارة الداخلية – وزارة تنمية المجتمع – وزارة العدل – الإتحاد النسائي – مؤسسة رعاية النساء والأطفال دبي – مؤسسة زايد العليا – مؤسسة شؤون القصر أبوظبي – مجلس التوازن بين الجنسين.

• قام فريق المسرعات بوضع تصور خاص بتأسيس مركز نموذجي تم إقتراحه من قبل فريق العمل بحيث يكون هذا المركز ضمن مشروع دار خليفة للرعاية الأسرية التابعة لوزارة تنمية المجتمع، وذلك من خلال ثلاثة مسارات :

- إعداد دليل لإجراءات الدار .
- حصر الكوادر البشرية.
- إعداد الملف التسويقي للمشروع.

• توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 2019/12/24 بين الأطراف المشاركة في المشروع (وزارة الداخلية – وزارة تنمية المجتمع – وزارة الصحة ووقاية المجتمع – الإتحاد النسائي – مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال) تحدد المهام ومسؤوليات الجهات.

• تجهيز فيلا سكنية واحدة مكونة من شقتين لإيواء الحالات المعرضة للعنف.

• خلال الفترة التجريبية تم رفد الدار بعدد (10) موظفات بنظام الإعارة من وزارة الداخلية للإشراف على الحالات وفقاً للإتفاقية المبرمة بين الوزارة والجهات المعنية.

7. بعد استقبال الموظفين المعارات من وزارة الداخلية بدأت الوزارة بإعداد الموظفين من خلال دورات تدريبية تخصصية للتعامل مع الحالات المستفيدة من الدار، والاستعداد لاستقبال الحالات.

8. وعلى أثر جائحة كوفيد-19 طلبت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث الاستفادة من دار خليفة للرعاية الأسرية، حيث بادرت الوزارة بتخصيص (11) فيلا لإيواء حالات المصابين والمخالطين، وتم تسليم الدار للهيئة في شهر مارس 2020، ومع استمرار الجائحة تم تمديد المدة الزمنية حتى نهاية ديسمبر 2020 قابلة للتمديد لاستخدامها ضمن جهود الهيئة للتصدي لجائحة كوفيد 19.





ملحق رقم (6)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس
بجلسته الافتتاحية – الأولى
المعقودة بتاريخ 2020/11/26م

ملخص الجلسة الأولى

من

دور الانعقاد العادي الثاني في الفصل التشريعي السابع
عشر

2020 / 11/ 26م

قسم الجلسات – إدارة الجلسات واللجان

- افتتح صاحب السمو/ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة -
رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي - رعاه الله - يوم الخميس الساعة (09:59)
صباحاً بتاريخ 11 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 26 نوفمبر 2020م دور الانعقاد
العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر، وقد تضمن برنامج حفل الافتتاح
الآتي :

- السلام الوطني.
- تلاوة آيات من ذكر الله الحكيم.
- تشريف حضرة صاحب السمو/ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب
رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي - قاعة زايد - (عن بعد).
- افتتاح صاحب السمو/ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة -
رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي - دور الانعقاد العادي الأول من الفصل
التشريعي السابع عشر بالنطق السامي.
- تلاوة المرسوم الاتحادي بدعوة المجلس الوطني الاتحادي للانعقاد.
- كلمة المجلس الوطني الاتحادي.
- خطاب الافتتاح لحضرة صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان -
رئيس الدولة.
- ثم عقد المجلس جلسته الأولى في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل
التشريعي السابع عشر الساعة (10:36)، برئاسة معالي / صقر غباش -
رئيس المجلس الوطني الاتحادي.

- وقد شارك في هذه الجلسة كل أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ولم يعتذر عن عدم حضورها أحد.

- وتضمنت هذه الجلسة القرارات التالية :

القرارات	البند
<p>- فاز بالانتخاب لمنصب مراقبي المجلس كل من :</p> <p>1. سعادة / عبيد خلفان الغول السلامي</p> <p>2. سعادة / صابرين حسن سعيد اليمحي</p>	<p>انتخاب المراقبين :</p>
<p>1. سعادة / عائشة محمد سعيد راشد الملا</p> <p>2. سعادة / عدنان حمد محمد حمد الحمادي</p> <p>3. سعادة / كفاح محمد ناصر الشحصي الزعابي</p> <p>4. سعادة / أحمد عبدالله محمد عبيد الشحي</p> <p>5. سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي</p> <p>6. سعادة / مروان عبيد علي عبيد المهيري</p> <p>7. سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليي</p>	<p>تشكيل لجان المجلس :</p> <p>1. لجنة الشؤون الدستورية التشريعية والطعون.</p>

- | | |
|---|--|
| <ol style="list-style-type: none">1. معالي / د. علي راشد عبدالله علي النعيمي2. سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليماحي3. سعادة / سهيل نخيره عيضة سهيل العفاري4. سعادة / أحمد عبدالله محمد عبيد الشحي5. سعادة / عبيد خلفان عبيد الغول السلامي6. سعادة / محمد أحمد محمد أحمد اليماحي7. سعادة / يوسف عبدالله عثمان البطران الشحي | <p>2. لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية.</p> |
| <ol style="list-style-type: none">1. سعادة / طارق حميد مطر محمد الطاير2. سعادة / عائشة راشد سلطان لتيتم آل علي3. سعادة / ميره سلطان ناصر محمد السويدي4. سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار5. سعادة / عائشة رضا حسين البيرق6. سعادة / سعيد راشد عبدالله العابدي النعيمي7. سعادة / مروان عبيد علي عبيد المهيري | <p>3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.</p> |

4. لجنة شؤون التقنية، والطاقة والثروة
المعدنية.

1. سعادة / د. نضال محمد أحمد بن شرباك الطنيجي
2. سعادة / عائشة راشد سلطان لتييم آل علي
3. سعادة / د. حواء سعيد سالم الضحاك المنصوري
4. سعادة / عائشة محمد سعيد راشد الملا
5. سعادة / يوسف عبدالله عثمان البطران الشحي
6. سعادة / عفراء بخيت سيف بن هندي العليلي
7. سعادة / محمد عيسى عبيد الكشف

5. لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب
والرياضة والإعلام.

1. سعادة / د. حواء سعيد سالم الضحاك المنصوري
2. سعادة / ساره محمد أمين أحمد محمد فلكناز
3. سعادة / ضرار حميد عبدالله بالهول
4. سعادة / شذى سعيد علي علاي النقبلي
5. سعادة / عفراء بخيت سيف بن هندي العليلي
6. سعادة / د. شيخة عبيد سالم خليف الطنيجي

7. سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليماحي

1. سعادة / ناعمه عبدالله سعيد الشهران

2. سعادة / محمد أحمد محمد أحمد اليماحي

3. سعادة / د. موزه محمد سعيد حمور العامري

4. سعادة / شذى سعيد علي علاي النقبى

5. سعادة / سميه عبدالله سالم بن حارب السويدي

6. سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي

7. سعادة / عذراء حسن حميد بن ركاض آل علي

6. لجنة الشؤون الصحية والبيئية.

7. الشؤون الاجتماعية والعمل، والسكان
والموارد البشرية.

1. سعادة / خلفان راشد خلفان النايلى الشامسي

2. سعادة / ناعمه عبدالرحمن محمد المنصوري

3. سعادة / جميله أحمد محمد بن عمير المهيري

4. سعادة / ضرار حميد عبدالله بالهول

5. سعادة / حميد علي حميد العبار الشامسي

6. سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليلى

7. سعادة / محمد عيسى عبيد الكشف

1. سعادة / حمد أحمد سلطان الرحومي المهيري
2. سعادة / خلفان راشد خلفان النايلي الشامسي
3. سعادة / سهيل نخيره عيضة سهيل العفاري
4. سعادة / ناعمه عبدالرحمن محمد المنصوري
5. سعادة / جميله أحمد محمد بن عمير المهيري
6. سعادة / كفاح محمد ناصر الشحصي الزعابي
7. سعادة / صابرين حسن سعيد محمد اليماحي

8. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والمرافق العامة.

1. سعادة / علي جاسم أحمد جاسم آل علي
2. سعادة / ناعمه عبدالله سعيد الشرهان
3. سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار
4. سعادة / مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنيه
5. سعادة / حميد علي حميد العبار الشامسي
6. سعادة / عائشة رضا حسين البيرق
7. سعادة / سميه عبدالله سالم بن حارب السويدي

9. لجنة الشكاوى

<p>1. سعادة / ناعمه عبدالله سعيد الشهران</p> <p>2. سعادة / سميه عبدالله سالم بن حارب السويدي</p> <p>3. سعادة / أحمد حمد محمد أبوشهاب السويدي</p> <p>4. سعادة / مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنيه</p> <p>5. سعادة / علي جاسم أحمد جاسم آل علي</p> <p>6. سعادة / ناصر محمد حميد خميس اليمحي</p> <p>7. سعادة / عبيد خلفان عبيد الغول السلامي</p> <p>8. سعادة / ناعمه عبدالرحمن محمد المنصوري</p> <p>9. سعادة / أسامه أحمد عبدالله الشعفار</p> <p>10. سعادة / هند حميد خليفه بن هندي العليبي</p>	<p>تشكيل لجنة الرد على خطاب الافتتاح</p>
<p>المراسيم بقوانين التي صدرت :</p> <p>- مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء.</p>	<p>- مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء.</p>

<p>البيانات الصادرة عن المجلس :</p> <p>- بيان صادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية.</p>	<p>- بيان صادر عن المجلس بشأن معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية.</p>
<p>الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:</p> <p>1. موضوع تنظيم العمل التطوعي. (لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)</p> <p>2. موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي. (لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)</p> <p>- وافق المجلس على إرسال " موضوع تنظيم العمل التطوعي " إلى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة على مناقشته.</p> <p>- وافق المجلس على إرسال " موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي " إلى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة على مناقشته.</p>	<p>الرسائل الصادرة للحكومة :</p> <p>1. رسالة صادرة بشأن " توصيات المجلس في شأن موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات " .</p>

	<p>2. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص ".</p> <p>3. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس ".</p> <p>4. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة العدل في شأن التوجيه الاسري ".</p> <p>5. رسالة صادرة بشأن " طلب الموافقة على موضوع استراتيجية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ".</p> <p>6. رسالة صادرة بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي السابع عشر.</p> <p>7. رسالة صادرة بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن الموضوعات العامة.</p>
	<p>الرسائل الواردة للمجلس :</p>

1. - أحيط المجلس علماً بإحالة قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية بقرار من معالي الرئيس لدراسة الرد على التوصيات وإعداد تقرير بشأنه ومن ثم رفعه إلى هيئة مكتب المجلس لعرضه على المجلس في جلسات قادمة.

رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم ".

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

2. - أحيط المجلس علماً بإحالة قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية بقرار من معالي الرئيس لدراسة الرد على التوصيات وإعداد تقرير بشأنه ومن ثم رفعه إلى هيئة مكتب المجلس لعرضه على المجلس في جلسات قادمة.

رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " قرار مجلس الوزراء حول توصيات موضوع سياسة وزارة الموارد البشرية والتوطين ".

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

3. - أحيط المجلس علماً بإحالة موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري " إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والاطعون

رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون

بقرار من معالي الرئيس لدراسته وإعداد تقرير بشأنه.

المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار
مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة
موضوع " سياسة وزارة العدل بشأن
التوجيه الأسري " .

(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس
إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
والطعون)

- أحيط المجلس علماً برسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون المجلس
الوطني الاتحادي بشأن متابعة الموضوعات العامة للفصل التشريعي
السابع عشر.

4. رسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون
المجلس الوطني الاتحادي بشأن
متابعة الموضوعات العامة للفصل
التشريعي السابع عشر " .

- أحيط المجلس علماً برسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون
المجلس الوطني الاتحادي بشأن متابعة توصيات المجلس الوطني
الاتحادي في شأن الموضوعات العامة.

5. رسالة وارده من وزارة الدولة لشؤون
المجلس الوطني الاتحادي بشأن
متابعة توصيات المجلس الوطني
الاتحادي في شأن الموضوعات
العامة.

- أحيط المجلس علماً بإحالة طلب المجلس بالموافقة على مناقشة
موضوع " سياسة المؤسسة الاتحادية للشباب " إلى لجنة شؤون
التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام بقرار من معالي الرئيس
لدراسته واتخاذ اللازم بشأنه.

6. رسالة وارده من معالي / عبدالرحمن
محمد العويس - وزير الصحة ووقاية
المجتمع - وزير الدولة لشؤون
المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب
المجلس الموافقة على مناقشة
موضوع " سياسة المؤسسة الاتحادية
للشباب " .

<p>- أحيط المجلس علماً بإحالة طلب المجلس بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة بقرار من معالي الرئيس لدراسته واتخاذ اللازم بشأنه.</p>	<p>(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)</p> <p>7. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن طلب المجلس الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الغير مطابقة لمعايير الجودة ".</p> <p>(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)</p>
<p>- أحيط المجلس علماً بإحالة توصيات موضوع الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية بقرار من الرئيس لدراسته واتخاذ اللازم بشأنه.</p>	<p>8. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات ".</p>

	<p>(أحيلت الرسالة بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية)</p>
<p>مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :</p> <p>1. مشروع قانون اتحادي في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بقرار من معالي الرئيس.</p>	<p>مشروع قانون اتحادي في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.</p> <p>(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)</p> <p>2. مشروع قانون اتحادي بإلغاء القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1978 بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا.</p> <p>(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون)</p>
<p>- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال من معالي الوزير مشيراً فيه إلى إشراف اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء على تطبيق أحكام القانون</p>	<p>الأسئلة التي تم الرد عليها كتابياً بين دوري الانعقاد العاديين :</p> <p>1. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن</p>

الاتحادي رقم (10) لسنة 2015م بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية والذي يعنى بضمان سلامة الغذاء في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، وتطابق المنتجات الغذائية المتداولة والمستوردة للوائح الفنية والتشريعات النافذة في الدولة والمواصفات القياسية الإلزامية الصادرة من الهيئة.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي وطالب في تعقيبه بالتشديد في التدقيق على تطابق المنتجات الغذائية للمواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية.

أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول "تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الصناعات الغذائية".

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال والذي أوضح فيه معالي الوزير أنه قد تم إعداد مشروع النظام الإماراتي للحماية الصحية الشخصية والتي تشمل المنتجات المضادة للجراثيم والذي يحدد المتطلبات الفنية والمواصفات القياسية الواجب الالتزام بها ومتطلبات الحصول على شهادات المطابقة وقم رفع هذا النظام بتاريخ 2020/9/15م إلى مجلس الوزراء الموقر لاعتماده حسب الإجراءات.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن أحمد الجابر - وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في على المنتجات المضادة للجراثيم التي يتم تداولها في الأسواق".

3. سؤال موجه إلى معالي / عهود بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل – رئيسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أسامة أحمد الشعفار حول " توفير البرامج التدريبية للخريجين الجدد من المواطنين ".
- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال والذي أوضح فيه معالي الوزير أنه يتم دعم جهود تأهيل الخريجين الجدد قبل وبعد مرحلة التعيين وذلك من خلال عدد من القنوات الرئيسية للتأهيل الوظيفي وهي برنامج المسار، خطط التطوير الفردية، منصة التعليم الإلكتروني في الحكومة الاتحادية وبنك المهارات الحكومية.
- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

4. سؤال موجه إلى معالي / سلطان بن سعيد البادي – وزير العدل من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول " معايير الوزارة في اختيار وتأهيل الموجهين الأسريين ".
- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال والذي أوضح فيه معالي الوزير أن المادة (4) من القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2011م المعدل بالقرار الوزاري رقم (563) لسنة 2013م بشأن لائحة التوجيه الأسري وضوابط اختيار الموجهين الأسريين نظمت معايير اختيارهم وتأهيلهم بإحاقهم بدورات متخصصة بمعهد التدريب القضائي أو بالجهات ذات الصلة بشكل دوري.
- وقد اكتفت سعادة العضوة بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

5. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة
- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أكد فيه معالي الوزير على أنه يتم دعم الكوادر التمريضية من خلال التعيينات المستمرة حيث أنه

بمقارنة نسبة تعيينات الكوادر التمريضية التي تمت في عام 2020م بتلك التي تمت في عام 2017م تبين أنها قد فاقت (227) % وذلك من أجل سد العجز ونقص الكوادر في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة.

- وقد اكتفت سعادة العضوة بالرد الكتابي وطالبت في تعقيبها بضرورة توفير كادر التمريض في بعض المستشفيات التي تواجه نقص بكوادرها.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال من معالي الوزير مشيراً فيه إلى قيام الوزارة بالعديد من المبادرات والإجراءات ومنها إعطاء ميزة سعرية للأدوية المصنعة محلياً، إعطاء الأولوية لتسريع تسجيل المنتجات الطبية المصنعة محلياً وإنشاء فريق مشترك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة الاقتصاد لدعم الصناعات الوطنية الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أوضح فيه معالي الوزير على قيام الوزارة بالتأكد من محتوى المادة الإعلانية في المنشآت الصحية والصيدلانية المرخصة لدى وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات

ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / كفاح محمد الزعابي حول " نقص كادر التمريض في مستشفيات الدولة ".

6. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " دعم مصانع الأدوية المحلية ".

7. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة

الصحية على مستوى الدولة من خلال الزيارات التفتيشية وذلك للتأكد من حصول هذا الإعلان تسجيل ساري المفعول من الوزارة.
- وقد اكتفت سعادة العضوة بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أكد فيه معالي الوزير على وجود (20) مستشفى ومركز (حكومي وخاص) حالياً موزعة في إمارات الدولة، تقدم خدمات لعلاج مرض السرطان وفقاً لأحدث البروتوكولات والممارسات العالمية المطبقة في هذا المجال، كما تنبث الوزارة استراتيجيات وبرامج استباقية وتوعوية للوقاية من أمراض السرطان، وتقلل من عوامل خطر الإصابة به وتعزز أنماط الحياة الصحية لأفراد المجتمع، وأيضاً وضعت الوزارة سياسة موحدة على مستوى الدولة لتقليل الوفيات من أمراض السرطان وضمان الاستدامة والتطوير المستمر لمكافحة أمراض السرطان في الدولة.

- وقد اكتفت سعادة العضوة بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

ووقاية المجتمع من سعادة العضوة /
د. حواء الضحاك المنصوري حول "
الرقابة على الدعاية الطبية".

8. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضوة / د. موزة محمد العامري حول " مراكز متخصصة ومتكاملة لعلاج الأورام السرطانية".

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال من معالي الوزير أكد فيه على قيام مجلس الوزراء بإصدار القرار رقم (39) لسنة 2015م الذي ينظم المخزون الاستراتيجي الطبي، وعلى إثره قامت الوزارة بإصدار القرار الوزاري رقم (872) لسنة 2016م يتضمن العمل بقرار مجلس الوزراء، وكذلك قامت الوزارة مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهات الصحية المعنية بوضع خطة وطنية مشتركة لإدارة وإدامة واستعاضة المخزون الطبي الاستراتيجي على مستوى الدولة.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال من معالي الوزير أكد فيه على أنه تم تعهيد خدمات المختبرات لشركة خاصة معروفه في هذا المجال من أجل تحسين جودة المختبرات الطبية وتقديم خدمات مخبرية متقدمة وتقليل فترات إنجاز الفحوصات الطبية، كما أن عدد الفنيين المواطنين زارد بنسبة (3%) من إجمالي الكوادر الفنية العاملة في مختبرات الوزارة، وتم ابتعاث مجموعة من الفنيين المواطنين العاملين في المختبرات الطبية لاستكمال دراستهم العليا.

- وقد اكتفت سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

9. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " تخزين وإدامة المخزون الطبي الاستراتيجي " .

10. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. موزة محمد العامري حول " خصخصة القطاع الفني في وزارة الصحة " .

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال مضمونه أن الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث قامت بإعداد الأطر والمفاهيم والسياسات لتحقيق التنسيق المشترك بين الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، حيث أثبتت الجهات الحكومية والغير الحكومية دورها الفعال في الاستجابة للطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أوضح فيه معالي الوزير أنه قد تم اعتماد الخطة الوطنية للإيواء وتم تحديد مناطق الإيواء في كل إمارة وتعتبر الهيئة شريك أساسي في الخطة ويتمثل دورها في الإدارة والإشراف والمتابعة الوطنية، كما أنها خصصت في تطبيقها للهواتف الذكية مواقع مناطق الإيواء ويتم تحديثها وتحديثها باستمرار.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

11. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " توضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية والجهات في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث ".

12. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / ضرار حميد بالهول الفلاسي حول " مراكز الإيواء والملاجئ في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث ".

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة السؤال لورود رسالة من معالي الوزير بطلب تأجيل الإجابة على السؤال نظراً لأن وزارة الطاقة والبنية التحتية تعمل على دمج برنامج زايد للإسكان وتحديد آلية الحوكمة الجديدة للبرنامج واعتماد النظام الجديد لإدارة البرنامج، وطلب تأجيل الرد عليه إلى الربع الأول من عام 2021.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أشارت معالي الوزيرة فيه إلى أن وزارة تنمية المجتمع تقدم خدمات التأهيل لأصحاب الهمم من خلال (8) منافذ ومراكز في الدولة، ويتم تقييم احتياجات هذه المراكز (وظيفية أو مادية أو مرافق أو أجهزة)، ويتم وضع تقديرات كلفة الاحتياجات لهذه المراكز قبل إعداد موازنة الوزارة، وترفع إلى وزارة المالية لاعتمادها وتلبية احتياجات هذه المراكز.

- وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.

- ورد رد كتابي في شأن هذا السؤال أكدت معالي الوزيرة فيه أن وزارة تنمية المجتمع قامت بتجهيز الدار وفق ما تم اعتماده لاستقبال حالات الأطفال مجهولي النسب، ونظراً لحدوث تغيير في المستهدف للدار بما يتناسب مع حجم المشروع بإضافة واستقبال حالات أخرى،

13. سؤال موجه إلى معالي / سهيل بن محمد المزروعى – وزير الطاقة والبنية التحتية – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " تمديد صلاحية إقرار الدعم السكني خلال عام 2020".

14. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو / حميد علي العبار الشامسي حول " الدعم المادي لمراكز رعاية وتدريب أصحاب الهمم".

15. سؤال موجه إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع

<p>بالإضافة إلى أنه قد تم تسليم الدار في شهر مارس 2020 للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث لإيواء المصابين والمخالطين على إثر جائحة كوفيد19 فقد تم التأخر في افتتاح الدار علماً بأنه قد تغيير مسمى الدار إلى دار خليفة بدلاً عن دار زايد. - وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي دون إبداء أي تعقيب عليه.</p>	<p>من سعادة العضو / محمد عيسى الكشف حول " تأخر افتتاح دار زايد للرعاية الأسرية ".</p>
<p>-</p>	<p>ما يستجد من أعمال</p>

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (01:31) ظهراً.